التيار الديمقراطي والمنتدي الوطني

مؤتمر مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية

مايو ٢٠١٦

مقدمة إلي الشعب المصري الكريم

إن الكُتيب الذي بين أيديكم هو نتاج جهد نخبة من أفضل الخبراء الوطنيين في الشئون الإقتصادية و الزراعة و الطاقة و التشريعات و العمل النقابي بمصر ممن شاركوا بمنتهي الإيجابية في ثورة الشعب المصري في يناير ٢٠١١ ثم موجتها الثانية في يونيو ٢٠١٣ و قدموا العديد من الدراسات و الأبحاث علي كافة الأصعدة المحلية و الإقليمية و الدولية. إن الكتيب الذي بين أيديكم الآن هو مُحصلة أوراق بحثية إستندت للعلم في تشخيصها و وضع الحلول الواقعية لمشكلات مصر وفقاً لأحدث الأساليب و الرؤي حسبما أعده هؤلاء الخبراء و سيقدمونه بالمؤتمر الذي ينعقد اليوم ٢٨ مايو ٢٠١٦بالشراكة ما بين تحالف أحزاب التيار الديمقراطي و المنتدي الوطني بمركز شباب الجزيرة لمواجهة الأزمات الإقتصادية و الإجتماعية الطاحنة التي بدأت في عصر المخلوع "مبارك" و كانت سبباً في الثورة علي نظامه، ثم إستمرت فيما تلاه من سنوات شهدت فيها البلاد مزيداً من التردي ليظل شعار الثورة المجيد "عيش-حرية-عدالة إجتماعية" قائماً لم يتحقق منه شيئاً في ظل وضع إقتصادي بائس صارت فيه أسعار السلع و المنتجات تتزايد في شكل جنوني يؤرق المصريين جميعاً و ينذر بمزيد من الأزمات الإجتماعية في ظل مناخ قامع للحريات و إرهاب لم تشهد له المنطقة مثيلاً. إن هذا المؤتمر لن يكون سوي بداية لسلسة ورش عمل يأتي علي رأسها قضايا السياسات العامة و الحريات و المياه و التعليم و البحث العلمي و الصحة و الأجور و التأمينات و الضرائب و السياحة و السياسات النقدية و إصلاح سوق المال و مكافحة كل من التمييز و الفساد. عاشت مصر و عاش شعبها حراً كريماً.

تحالف أحزاب التيار الديمقراطي   المنتدي الوطني

اللجنة التحضيرية لمؤتمر مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية

" بالترتيب الابجدي للاسماء "

أحمد السنجيدي – المنتدي الوطني
أحمد حسن البرعي – الكتلة الوطنية
إلهامي الميرغني – حزب التحالف الشعبي الاشتراكي
جورج إسحاق – الكتلة الوطنية
رائد سلامة – حزب التيار الشعبي (تحت التأسيس)
زكريا الحداد – المنتدي الوطني
محمد موسي – حزب العدل
عبدالمنعم إمام – حزب العدل
هالة حسين حزب العدل

مقدمو الأوراق البحثية

الجلسة الأولي – نحو سياسات تنموية مستقلة

- د. رائد سلامة – الاصلاح الاقتصادي بين تحديات الواقع وإمكانيات الحل .
- د. سلمي حسين – شفافية الموازنة – مكسب للجميع بلا خسائر
- د . زكريا الحداد – إنقاذ الزراعة من كبوتها والفلاحون والصيادون من بؤسهم وفقرهم.
- أ . إلهامي الميرغني – حتمية التصنيع في مصر.
- د. طه عبدالعليم – تضنيع مصر – الحتمية والاستراتيجية والسياسات.
- د. زهدي الشامي – الاقتصاد المصري بين مبارك والثورة والسيسي – الاختلالات والأزمة والمخرج.

الجلسة الثانية – التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستقلة

- م. حمدي سطوحي – تنمية المناطق الحدودية " سيناء الأزمة والحل ".
- د. وائل زكي – رؤي الخروج من أزمة الإسكان ومعضلة العشوائيات.
- د. محمود أبو سيف – مستقبل الطاقة في مصر.
- د. منير مجاهد – الطاقة النووية قاطرة التنمية .

الجلسة الثالثة – التشريعات والعدالة الاجتماعية

- د. أحمد البرعي – تشريعات العدالة الاجتماعية .
- أ. مني عزت – دور الحركة النقابية – خمسة أعوام علي تجربة النقابات المستقلة .

رؤساء الجلسات والمعقبين

الجلسة الأولي : الرئيس د . وحيد عبد المجيد ، المعقب أ. محمد موسي.
الجلسة الثانية : الرئيس م . عبدالعزيز الحسيني، المعقب م . سيف أبو النجا.
الجلسة الثالثة : الرئيس د . فاطمة خفاجي ، المعقب د . نيازي مصطفي.

الجزء الأول

نحو سياسات تنموية مستقلة

الإقتصاد المصرى بين مبارك و الثورة و السيسى
الإختلالات و الأزمة و المخرج

د . زهدى الشامى

بعد مايزيد على خمس سنوات من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ مازال على مصر أن تحسم إختياراتها للمستقبل ، و لكن وسط مصاعب متزايدة تصاعدت لدرجة الأزمة المباشرة المحدقة بالبلاد و التى قد تخرج عن إمكانية التحكم و السيطرة على إدارتها . فالمؤشرات الإقتصادية المختلفة تؤكد إنكشاف الإقتصاد المصرى بدرجة تثير القلق ، من تآكل إحتياطى النقد الأجنبى الذى إنخفض بنسبة ٦٠% ، حيث أصبح فى بعض الأوقات يغطى الواردات لأقل من ثلاثة شهور ، مرورا بخفض سعر صرف الجنيه المصرى رسميا فى شهر مارس الماضى بنسبة ١٤ % دفعة واحدة ، وندرته و إرتفاع سعره فى السوق الموازية او السوداء لما يقارب ١١ جنيها ، بما ينذر بزيادة معدل التضخم و المرتفع أصلا ، حيث يتراوح بالفعل بين ١٠ % - ١٢ % ،بينما يستمر الإخفاق فى السيطرة على عجز الموازنة و الدين العام ، حيث يقترب الدين العام الداخلى من ٩٠ % من الناتج المحلى الإجمالى ، ويصل الدين العام (داخلى وخارجى) لحوالى ١٠٥ % من ذلك الناتج ، بالإضافة لاستمرار العجز الكبير فى الميزان التجارى ، وميزان العمليات الجارية ، وميزان المدفوعات الإجمالى . ولم يكن من المستغرب بالتالى أن تذهب بعض مؤسسات التصنيف الإتمانى الدولية إلى خفض تصنيف مصر من مستقر إلى سلبى ، بما يولد بدوره ضغطا إضافيا على تعامل المستثمرين الأجانب معنا .

و إذا كان هذا الوضع يستدعى جدلا محتدما من مختلف القوى و الإتجاهات الإجتماعية و السياسية حول المسؤولية و المازق و المخرج ، بين نظام المخلوع مبارك ، وثورة ٢٥ يناير ذاتها ، ونظام الرئيس عبد الفتاح السيسى وسياساته الإقتصادية و الإجتماعية ، وهو جدل تختلط فيه الاوراق كثيرا - عن وعى او غير وعى - كما تختلط رؤية الواقع بالأيدولوجيا ، وتنحرف و تتشوه وفقا لها .

أولا - الإقتصاد و السياسة قبل الثورة

من المهم بالتالى رؤية الازمة الحالية المحدقة فى سياقها التاريخى الواقعى . ونحن نفترض فى هذا السياق التميز بين الخلل الهيكلى للنموذج الإقتصادى المصرى ، كما تجلى فى نظام مبارك ، (وحتى الآن) ، و الذى ترتبط به مايمكن أن نسميه الأزمة العامة لذلك النموذج التنموى من جهة ، أى الأزمة بمعناها الواسع ،، وبين أزمة ذلك النموذج بالمعنى المباشر المحدد و الضيق ، و الذى نعنى به تعرضه للفشل و الإخفاق و العجز عن السيطرة على إدارة الإقتصاد.

و الفرضية الثانية هى الترابط الوثيق بين السياسة و الإقتصاد فى الحدث المصرى. إن هذا الإرتباط قائم دائما ، ولكنه فى مصر ، وبلاد اخرى ، له معنى و أهمية خاصة .ونقصد هنا ما يلاحظه و يشير له باحثون فى التاريخ المصرى من إفتراض وجود عقد إجتماعى ضمنى بين الدولة و الحاكم وبين المواطنين ، يشمل وجود الدولة السلطوية سياسيا مقابل تعهدها بتوفير الوظائف و الخدمات وضمان حد ادنى لمستوى المعيشة . وقد حاولت الدولة أن تغير هذا العقد بقرارات الخبز الشهيرة فى عصر السادات حيث تتخلى الدولة عن دورها الإجتماعى ، بينما تحافظ على الوجه السلطوى ، و التى أدت لإنتفاضة ١٨ و ١٩ يناير عام ٧٧ . كان درسا للدولة لسنوات طويلة ، ولكنها يبدو ان ذاكرتها كانت قد ضعفت فى السنوات الاخيرة ، فتكرر مشهد التخلى عن الواجب الإجتماعى ، مع محاولة الإحتفاظ بالسلطوية السياسية .

وعموما تتفاوت قراءة نموذج دولة مبارك ، وتحوله إلى سياسات الليبرالية الجديدة العالمية ، من النقيض للنقيض . فمن ، انصاره فى الداخل ، للمؤسسات المالية العالمية المحافظة التى وصل النظام لتفاهمات ووفاق معها فى العقدين الاخيرين له ، فالتقييم إيجابى . فصندوق النقد الدولى يقيم إيجابيا برنامج التثبيت و التكيف الهيكلى الذى تبناه مع نظام مبارك فى التسعينيات ، و ادى حينها لخفض عجز الموازنة العامة ، وتخفيض معدل التضخم ، و إرتفاع إحتياطى النقد الاجنبى (وصل لما يغطى ١٨ شهرا من الواردات) . كما إن البنك الدولى يقيم إيجابيا سياسات التحول الليبرالى بعد عام ٢٠٠٠ و التى تضمنت استمرار الخصخصة و خفض وتعويم الجنيه و المزيد من تحرير التجارة و الإستثمارات ، وتعزيز دور القطاع الخاص و رجال الاعمال . وقد وصل إحتياطى النقد الأجنبى فى نهاية الفترة إلى ٣٦ مليار دولار .

وفيما يشير البعض إلى إخفاقات جزئية للنموذج و المنظومة ، وبالأخص قضية إفتقاد العدالة فى توزيع ثمار النمو، باعتبارها قضية مؤجلة عملا بمبدأ النمو أولا ، ودع ثماره تتساقط فيما بعد (وهو ماثبت أنه لم يتحقق تلقائيا أبدا) ، وبالتالى عجز النظام عن حل مشكلتى الفقر و البطالة وتدنى الاجور ، وتفاقم ذلك لدرجة أثارت موجة من الإحتجاج الإجتماعى ، خاصة فى السنوات السابقة على الثورة ، التى شهدت حوالى ثلاثة آلاف إحتجاج عمالى ، أشهرها إضراب عمال المحلة . وقد كان ذلك مكونا رئيسيا المشهد الذى هيئ للثورة .و قد ارتبط ذلك فيما ارتبط بالسخط على تزايد التمايز الإجتماعى و الطبقى ، واستئثار طبقة رجال الاعمال الجدد بالثروة و مشاركتهم فى السلطة أيضا فى السنوات الأخيرة ، على الأقل بدءا من حكومة نظيف ، وبرعاية لجنة سياسات جمال مبارك . ومارتبط أيضا بذلك من فساد واسع .فثورة يناير بشعاراتها المعروفة " عيش -حرية - عدالة إجتماعية – كرامة إنسانية " إنما هى بذلك تدمج الإحتجاج ضد التمايز و الظلم الإجتماعى ،

بالإحتجاج ضد السلطوية السياسية ، وبالاخص مشروعها للتوريث الذى كان على وشك التحقق .

إن هذا النوذج للنمو قد أنتج بالتالى إذن مايكفى من عوامل الإحتجاج الإجتماعى التى ادت فى النهاية ، بالإرتباط بعوامل الإحتجاج السياسى الأخرى ، إلى الإنتفاضة الكبرى فى يناير ٢٠١١ لم تكن الإدارة الإقتصادية للمنظومة فى ذلك الوقت فى حالة عجز كامل ، وفى المقابل لم تكن المؤشرات العامة إيجابية .لقد إنفجرت الثورة قبل وصول النظام إقتصاديا إلى الإخفاق الكامل ، ولكن تصاعد الأزمة الإقتصادية بالمعنى المباشر و الضيق كانت تتزايد ، وبالتالى فإن الوضع الإقتصادى الذى ورثته مصر لحظة الثورة كان ينطوى على كل عناصر أزمة موجودة فعلا فى أحشاء النظام ، و لم تنشأ الأزمة بسبب الثورة المصرية . فنموذج النمو الرأسمالى التابع ، وخاصة فى نسخته الليبرالية الجديدة ، يعانى من عيوب جذرية ، وإختلالات هيكلية عميقة ، بحكم أزمته العامة الممتدة . وقد حاولت السلطة عبر الزمن إدارة تلك الازمة العامة ، ونجحت فى بعض المراحل فى التخفيف من آثارها ، وتجاوز تفجراتها الجزئية و المرحلية ، ولكنها لم تنجح فى معالجة جذورها الهيكلية التاريخية . فقد نجحت مثلا فى حل مشكلة الديون الخارجية التى كانت المشكلة الرئيسية فى الثمانينيات ، وفق الإتفاق مع الدول الدائنة فى نادى باريس فى اوائل التسعينيات ، ولكن ذلك كان الثمن السياسى لمشاركة مصر فى حرب الخليج .

وبعد توقيع إتفاق التثبيت و التكيف الهيكلى مع صندوق النقد الدولى عام ١٩٩١ نجحت فى خفض العجز فى الموازنة العامة ، وخفض معدل التضخم الذى كان شديد الإرتفاع ، ولكن ذلك كان أولا مقابل إبطاء معدلات النمو ، كما كان ثانيا مؤقتا ولفترة محدودة ، إذ مالبث أن عاد العجز و التضخم للإرتفاع.منذ نهاية التسعينات. وفى النصف الثانى من الحقبة الأولى للألفية الحالية إرتفع معدل النمو، حتى وصل لذروته حوالى ٧ فى المائة ، ولكنه لم يلبث ان إنخفض منذ الازمة العالمية فى ٢٠٠٨ ،وزاد تدفق الإستثمار الاجنبى المباشر ثم بدا هو الآخر فى التراجع ،وارتفع الإحتياطى النقدى إلى ٣٦ مليار دولار، إلا إن الوضع إجمالا ظل هشا لاعتماد تلك الزيادة على تدفقات مؤقتة من خلال الحساب الرأسمالى و المالى ، وليس على تحسن حقيقى فى الميزان التجارى و ميزان العمليات الجارية .هذا فى الوقت الذى كانت تتراكم و تتفاقم فيه المشكلة الرئيسية التى اورثها لنا نظام مبارك ، وهى عجز الموازنة العامة للدولة ، وتفاقم مشكلة الدين العام الداخلى .

ثانيا - الإختلالات الهيكلية و سمات نموذج النمو

ويمكن إجمال أهم تلك الإختلالات و السمات السلبية فيما يلى :

١- عجز النظام عن السيطرة على الفائض الإقصادى وتعبئته لصالح التراكم الراسمالى . وقد ظل معدل الإدخار المحلى منخفضا عن النسبة المطلوبة لتحقيق معدل نمو إقتصادى يحقق التشغيل ويخفض البطالة ، والذى يقدر ب ٧

% سنويا. ويقدر المعدل السنوى المتوسط للإدخار فى مصر فى تلك الفترة ب ١٤ % فقط من الناتج المحلى الإجمالى . وهو عموما مال إلى الهبوط منذ منتصف التسعينات. وهذا ا لمعدل يقل عن متوسطات الدول منخفضة ومتوسطة الدخل ، كما يقل كثيرا عن الدول المرتفعة فى معدلات النمو.(الصين - سنغافورة - ماليزيا) . و ربما وجد ذلك الإنخفاض للإدخار أسبابه فى تشجيع النمط الإستهلاكى فى المجتمع ،وتزايد الفوارق فى الدخول ، حيث تميل الفئات الثرية إلى الإستهلاك الترفى ، وعجز الموازنة العامة للدولة وعدم ترشيد الإنفاق الحكومى . و النتيجة هى وجود فجوة تمويلية دائمة يتم تغطيتها إما بالإستدانة الخارجية ، او الإستدانة الداخلية ، وقد لجأت الحكومة للأسلوب الاول فى مرحلة مبكرة ، و للأسلوب الثانى بعد تخفيض وجدولة الديون مع نادى باريس.

٢- خلل الهيكل الإقتصادى ، وتشوه ، وعدم إكتمال عملية التصنيع ، بل تعرضها للتفكك تحت تأثير سياسات التثبيت و التكيف الهيكلى ، ثم تصفية القطاع العام و الخصخصة . وفى ظل ذلك تزايد الوزن النسبى للقطاعات الخدمية على حساب القطاعات الإنتاجية و الصناعة التحويلية ، و استمر الهيكل الصناعى متمحورا حول نموذج إحلال الواردات بشكله الاولى الذى يعتمد على الإستيراد الواسع لمستلزمات الإنتاج ، وضعف المساهمة الصناعة التحويلية فى الصادرات بالمقارنة بالدول الناشئة الاخرى .

٣ - الإنكشاف الإقتصادى فى العلاقة بالعالم الخارجى ، و الإهتمام بالتوجه الخارجى للإقتصاد على حساب التوجه للإنتاج الداخلى. ويتجلى ذلك بشكل خاص فى تزايد الواردات السلعية ، وضعف الصادرات ، لدرجة أن معدل تغطية الصادرات للواردات يقل عن النصف . ويمثل عجز الميزان التجارى السبب الأول للعجز فى المعاملات الخارجية . وقد تزايد هذا العجز كاتجاه على مدار السنوات السابقة . ويلاحظ أن الشعارات التى كثيرا ماردها المسؤولون فى تلك الفترة كانت بعيدة عن تدعيم فكرة الإهتمام بامنتج المحلى ، ولو كان استراتيجيا كالقمح و القطن ، بدعوى أنه لامشكلة فى ظل العولمة ، طالما توجد لدينا العملة الصعبة الكافية للإستيراد ، ولكن بالقطع فإن تلك كانت سياسات قصيرة النظر.

٤ - الضعف النسبى لمعدلات النمو الإقتصادى ، واتخاذها منحى هابطا.من ٨،٤% فى الفترة ٧٣ - ٨١ ، إلى ٤،٣ % فى الفترة ٨٢ -٢٠٠١ . ويقدر متوسط العشرين سنة الاخيرة بحوالى ٤،٥ % ، وهو مالايدخل فى معدلات النمو المرتفعة، ولايصل لمسنوى المطلوب لاستيعاب كل الداخلين لسوق العمل وخفض معدل البطالة.

٥- النمو بدون توظيف هو أحد سمات النموذج . ويرجع ذلك أولا لاتجاه معدلات النمو للتباطؤ ، ويرجع ثانيا لتووجه الإستثمار وتركز النمو فى القطاعات كثيفة رأس المال و ليست كثيفة العمالة . وقد وصل معدل البطالة قبل الثورة وفقا لتقديرات وزارة التخطيط إلى ٩ % ، و إن كنا نرى ان هذا التقدير

منخفض عن الواقع ، قياسا لتقديرات خبراء ولنتائج تعداد السكان السابق ، ويصل فيه المعدل إلى ١٢ % .

٦ - تزايد عدم العدالة فى توزيع ثمار التنمية ، و الدخل القومى ، وتفاقم الفوارق بين الدخول و الأجور. ومن المؤشرات الدالة على ذلك تراجع نصيب الأجور فى الناتج المحلى الإجمالى من ٤٠,٣ % عام ١٩٧٥ إلى ٢٦,٥ % عام ٢٠٠٤ . و من الملاحظ أن تلك النسبة اتخذت إتجاها تنازليا طوال تلك السنوات ، وكذلك فيبقى كاتجاه عام للإنخفاض ، رغم ارتفاعه فى بعض الأحيان .

هذا وقد تزايدت نسبة الفقر خلال سنوات التحول الليبرالى بعد عام ٢٠٠٠ .من ١٦,٧ % (وفق حد الفقر الأدنى) إلى ٢١,٦ % عام ٢٠٠٩ ، ومن ٤٠,٥ % (وفق حد الفقر الأعلى) إلى ٤٨,٥ % وفق خط الفقر الأعلى ..

وجدير بالذكر أنه خلال سنوات ماقبل الثورة فشلت جميع الجهود لتقرير حد أدنى عادل أو ملائم للأجور ، واستمر الحد الأدنى الرسمى عند مستواه الكاريكاتورى المحدد فى الثمانينيات ، وهو ٣٥ جنيها فى الشهر .

٧ - تراجع دور الدولة . فمن السمات العامة لنموذج النمو المذكور التراجع المتزايد للدور الإقتصادى للدولة .فى التنمية الإقتصادية . ويرتبط ذلك ضمن مايرتبط بتصفية و بيع وخصخصة شركات القطاع العام ، ووقف ضخ استثمارات جديدة ، و تقليص التخطيط الشامل ، وبتراجع قدرة الدولة على تعبئة وتوجيه الموارد من خلال الموازنة العامة للدولة.

٨ - الهدر و التبديد الإقتصادى الواسع . ويتجلى ذلك سواءا فى المبالغة فى التوسع فى الأنشطة العقارية ، و المدن الجديدة السكنية وغير المرتبطة بهياكل إنتاجية صناعية ، و المنتجعات على السواحل المختلفة ، وذلك على حساب النشاط الإنتاجى الحقيقى ، او التركيز على التقدم العلمى . كما شهدنا التورط فى الإعلان عن مشروعات عملاقة أو قومية فى أواخر التسعينيات، ، والبدء فى تنفيذها بشكل متسرع دون دراسات جادة ، وهى مشروع توشكى ، مشروع تنمية شمال سيناء ، مشروع ميناء شرق التفريعة ببورسعيد ، ومشروع التنمية الصناعية لمنطقة شمال غرب حليج السويس.وقد تكلفت هذه المشروعات عشرات المليارات قبل أن يتقرر إبطاء تنفيذها أو توقفها عمليا ، ومثلت البداية لعودة عجز الموازنة و الدين الداخلى للإنفلات ، بعد فترة من تقليصه و ضبطه .

٩ - الفساد و الإحتكار. فقد شهدت مصر موجات فساد واسعة متتالية ، ادت لاستنزاف الفائض الإقتصادى ، ومن بينها موجة شركات توظيف الاموال التى استحوذت على مليارات من أموال المواطنين ، تم تبديد معظمها ، واشتهرت بكشوف البركة التى تورط فيها مسؤولون كبار. ومنها فساد البنوك التى استفاد بالمليارات من قروضها كبار اعوان الحزب الوطنى المنحل.ومنها فساد الخصخصة بكل الشبهات التى دارت حول عديد من صفقاتها، ومن بين امثلتها شركة الزجاج المسطح - بيسبسى كولا - النصر للمراجل البخارية _

الأهرام للمشروبات - أسمنت أسيوط - فندق الميريديان . ومن المعروف انه قد صدرت احكام قضائية ببطلان بعض هذه الصفقات لفسادها او للإضرار بحقوق العاملين وعدم وفاء المستثمر بالتزاماته ، ومن بين ذلك شركة طنطا للكتان وغزل شبين ، إلا إن الحكومة لم تنفذ تلك الأحكام ، بل وعلى العكس من ذلك أصدرت تشريعا يمنع الطعن على تعاقدات الدولة .

ثالثا - الثورة و مابعدها

من المتصور أنه فى أعقاب الثورة كان من المفترض أن تطرح السلطات الجديدة على نفسها الأسئلة الرئيسية الخاصة بمهامها ، فى الظروف الجديدة ، وفى مقدمتها سؤالان : الأول كيف يمكن إدارة إقتصاد مصر فى ظل توقع قدر من التأثيرات الحتمية لذلك الزلزال الذى ضرب البلاد،واطاح بوضع مستقر منذ ثلاثين عاما ، وكيف يمكن فى نفس الوقت التعامل مع المطالب والتطلعات الإجتماعية المتوقع ان تنشأ مع التغيير التاريخى الحادث .وهذا يتعلق بالاجل القصير ومهارة إدارة الإقتصاد فى ظروف متغيرة . أما السؤال الثانى المتعلق بالاجل الأطول فمن المفترض ان يكون نموذج إقتصاد المستقبل المتوافق مع طموحات و مطالب تلك الثورة ، والذى كان من المنطقى ان يغاير ذلك النموذج القديم الذى ثار عليه الشعب باختلالاته و سماته السلبية.و لكن يبدو أن السؤالين لم يكونا متبلورين عند قادة مرحلة مابعد الثورة ، بل ان الفكر السائد بينهم وفق ماهو جلى ، كان النظر لما حدث كتغيير فى النظام السياسى (تنحى الرئيس و إلغاء التوريث) ، فى حين يستمر النظام السياسى على حد تصريح رئيس الوزراء عندئذ عصام شرف حينها فى زيارته للكويت. فهم لم يفهموا أن الثورة تعنى كذلك ان الشعب يريد سياسة إقتصادية جديدة تنهى تناقضات و اختلالات و سلبيات نموذج النمو القديم .ويمكن أن نجمل أهم سمات المرحلة الراهنة للسياسة الإقتصادية ، فى النقاط التالية ، علما بان الثلاث انقاط الأولى تخص الأجل القصير ، والنقاط الاخرى تنتقل من الأجل القصير لما هو أبعد .

١- فوضى السوق العشوائى تؤدى لانفلات الواردات و تآكل إحتياطى النقد الاجنبى

الآثار السلبية المباشرة للأحداث المرتبطة بالثورة تمثلت فى تباطؤ النمو الإقتصادى (و إن كان لم يتوقف) ، وتراجع السياحة ، و خروج بعض الأموال التى يمكن وصفها بالأموال الساخنة . وهى عموما آثار كان من الممكن إحتمالها فى أعقاب حدث بهذا الحجم ، أخذا فى الإعتبار أن السياحة بدأت بعد ذلك فى التعافى النسبى ، ولكن ما أضر بها مجددا هو الإرهاب وليس الثورة (هناك سوابق إرهابية هامة فى عهد مبارك كحادث الأقصر وتفجيرات طابا) . فبخلاف ذلك حافظ الإقتصاد عموما على قدر من التماسك ، بفضل الصادرات التى لم تنخفض فى البداية ، بل زادت قليلا ، وتحويلات المصريين التى اتخذت منحى تصاعديا. الإدارة الرشيدة فى تلك الظروف كانت تقتضى ضبط الواردات، وعلى الأقل عدم السماح بتزايدها على نطاق واسع ، فى وقت تمر فيه البلاد بظروف استثنائية.

ولكن للأسف فقد استمرت الواردات فى التزايد بدرجة ملحوظة إذ إرتفعت من ٤٨,٩ مليار دولار فى العام االسابق للثورة إلى ٦٠، ٨ مليار دولار فى عام ٢٠١٤ - ٢٠١٥ . الزيادة فى فترة مضطربة وحرجة وقصيرة ١٢ مليار جنيه . لقد هبط الاحتياطى النقدى مبكرا لمستوى ١٥ مليار دولار ، وهو مستوى يعتبر البنك المركزى انه لايجوز النزول عنه ، واتجهت مصر بالتالى مرة أخرى للبحث عن الإقتراض الخارجى .

٢- رغم غياب العدالة الإجتماعية فتقييد الأجور و الإنحياز للأثرياء يعرقل خفض عجز الموازنة العامة .

كان من المنطقى أن ترضخ حكومات مابعد الثورة لمطالب إجتماعية طال إنتظارها تخص العاملين ، وعلى رأسها الحد الأدنى للأجور ، وتثبيت العمال المؤقتين الذين انتظروا لسنوات (٤٥٠ ألف) . المشكلة ان هذا تم فى ظل ميزانية مأزومة أصلا ، ولكن الحكومات أبقت فى الواقع على العيوب القديمة المتوارثة ، وهو الأمر الذى ادى لتزايد العجز حتى وصل إلى ١٣,٧% فى عام ٢٠١٣ -٢٠١٤. وقد سعت الحكومة بعد ذلك لتخفيض العجز ، ولكن أساسا عن طريق تحجيم الأجور (والذى كان هدفا محوريا لقانون الخدمة المدنية المرفوض الذى يحاولون إعادة إنتاجه) وكذلك تخفيض مدفوعات الدعم وعلى الأخص دعم الطاقة للمستهلكين وليس للمستثمرين ، حيث إنها فشلت أو تراجعت فى المسارات الاخرى سواءا لزيادة الضرائب من معدلها المنخفض الذى يبلغ حوالى ١٤ % فقط من الناتج المحلى الإجمالى (أقل من الدول المناظرة) أو إصلاح هيكل الأجور ، و إقرار حد أقصى للأجور ملزم فعلا ، أوترشيد الإنفاق الحكومى ، و إلغاء الصناديق الخاصة . بل إن السياسة العامة سارت فى إتجاه عكسى بقرارات منحازة لرجال الأعمال من بينها إلغاء زيادة الخمسة فى المائة المقررة على ضريبة الدخل ، وإلغاء الضريبة على أرباح البورصة ، و تخفيض سعر الطاقة لمصانع الحديد ، وامتيازات أخرى فى قانون الإستثمار وغيره . وعلى الرغم من ان ذلك يعنى الإبتعاد عن العدالة الإجتماعية ، إلا إن تلك السياسة وحيدة الجانب انعكست سلبا على هدف تخفيض عجز الموازنة ، ومازال العجز الفعلى قريبا من١١ % بزيادة نقطتين كاملتين عن المستهدف (٩ %)

٣- الإقتصاد المصرى فى أزمة بالمعنى الضيق المباشر ، وفى مرحلة الخطر .

فالمؤشرات السابقة من تآكل الاحتياطى النقدى لما يكفى حاجات الاستيراد لأقل من ٣ شهور ، وانخفاض سعر صرف الجنيه المصرى و أزمة الدولار و ندرته ، وتراجع حصيلة الصادرات وتحويلات المصريين فى الخارج لاول مرة بعد الثورة ، ودين عام داخلى يصل إلى ٩٠ % من الناتج المحلى ويقترب مع الدين الخارجى من نسبة ١٠٥% من الناتج الاجمالى، وتضخم يتراوح بين ١٠ -١٢ % (مع الأخذ فى الاعتبار بالزيادات الجديدة السعرية المرتبطة بصعود الدولار) و نسبة بطالة رسمية ١٢,٧ % ؛ كل هذا يقول إننا امام ازمة مباشرة ، وخطر حقيقى ، وهو ماتعترف به الحكومة فى بيانها أمام مجلس النواب ولاتخفيه . وقد انعكس ذلك

ضمن ما انعكس على تخفيض مؤسسات للتصنيف الإئتمانى لتصنيف مصر مؤخرا من مستقر إلى إلى سلبى ، وهو ما يؤثر بالطبع على قرارات المستثمرين الأجانب.

٤- الخطر القادم : الإقتراض الخارجى

فى ظل السياسات السابقة لجأت الحكومة إلى الإقتراض الخارجى بشكل متزايد لمعالجة الخلل فى ميزان المدفوعات ، وهى تطمح كذلك للجوء إليه لمواجهة عجز الموازنة . وقد إرتفع الدين الخارجى من ٣٣،٧ مليار دولار عام ٢٠٠٩- ٢٠١٠ إلى ٤٨ مليار دولار فى يونيو ٢٠١٥ . وعلى الرغم من أن مؤشر أعباء خدمة الدين كنسبة من الصادرات كان مايزال فى الحدود الآمنة (حوالى ٧ %) ، فيتعين الإنتباه إلى تزايد متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجى بين العامين المشار إليهما من ١٣٨,٧ دولار إلى ١٥٦,٩ دولار .ثم إنه بحساب الدين الخارجى مع الدين العام الداخل تصل نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالى لحوالى ١٠٥ % ، وهى نسبة بالغة الإرتفاع . و الأهم ماهو قادم . إذ تشير أنباء الشهور الأخيرة إلى عقد إتفاقات كبيرة لقروض خارجية ، منها قرض مع البنك الدولى بقيمة ٣ مليار دولار ، ضمن إجمالى إتفاقيات وقعتها وزيرة التعاون الدولى بإجمالى ٦,٥ مليار دولار . وقد وقعت مصر مع روسيا الإتحادية على إتفاقية قرض لبناء محطة الضبعة النووية تبلغ قيمته ٢٥ مليار دولار، كما صادق البرلمان المصرى على قرض فرنسى بمبلغ ٣,٣٧ مليار يورو (٣,٧٦ مليار دولار) لتمويل مشتريات السلاح الفرنسى . وفى الاجمال فإن إتجاهات الإقتراض الخارجى متصاعدة ، ويمكن ان تدق ناقوس الخطر ، بما يقتضى التروى قبل التورط مرة أخرى فى فخ المديونية الخارجية ، وهو الفخ الذى كنا قد خرجنا منه عام ١٩٩١ فى ظروف خاصة واستثنائية .

٥- محدودية التمويل الطوعى خارج الموازنة

ففى مقابل تراجع وانكماش الاستثمار الحكومى من خلال الموازنة ، دعى الرئيس السيسى لفكرة صندوق حكومى خارج الموازنة يمول التنمية من التبرعات الطوعية من المواطنين و رجال الأعمال . (صندوق تحيا مصر) و اتضح من الواقع أن الآمال الكبيرة التى كانت معقودة عليه لم تسفر سوى عن بضعة مليارات من الجنيهات .

٦- استمرار تدهور معدل الإدخار المحلى ، وعدم واقعية الآمال الكبيرة حول الإستثمار الأجنبى

فمعدل الادخار المحلى المنخفض أصلا واصل إنخفاضه حتى وصل إلى ٦ % فقط من الناتج المحلى (واضح بسبب إن الإدخار الحكومى بالسالب) . ولا تستهدف الحكومة زيادته فى نهاية السنوات القادمة سوى إلى ١٠ % ، وفقا لما جاء فى بيانها ، أى أقل من مستوى ما قبل الثورة . و أقل كثيرا من المعدلات المطلوبة لتحقيق تنمية جادة (يصل المعدل فى دول بريكس لحدود٢٥%) . وفى ظل ذلك يبدو الرهان كبيرا على الاستثمارات و الأموال الاجنبية ، ويتجاوز الواقع . فكما علمتنا تجربة مؤتمر شرم الشيخ الإقتصادى فى مارس ٢٠١٥ ، فان الإعلانات

التى صاحبته عن صفقات تصل إلى ١٧٥ مليار دولار، لم تكن فى أغلبها سوى نوايا أولية للغاية تحولت إلى موضوعات إعلامية، أكثر منها حقيقة إقتصادية . أما صافى تدفق الإستثمار الأجنبى المباشر لمصر فلم يزد فى عام ٢٠١٤ وفقا للبنك الدولى عن ٤,٧ مليار دولار، ووفقا للبنك المركزى المصرى عن ٣ مليار دولار فى النصف الأول من العام المالى لحالى .

٧- مشروعات كبرى أو قومية مكلفة . . تتركز فى البنية التحتية والتوسع العقارى . . بدون دراسات جدوى تفصيلية

ونحن يمكننا بالتالى ان نفهم ان الحكومة تطرح التقشف من حلال الموازنة ، بينما تتوسع فى النشاط خارج الموازنة فى مشروعات تتكلف مئات المليارات من مدن جديدة (بما فى ذلك مايسمى العاصمة الإدارية الجديدة) لطرق وكبارى وبنية تحتية ،و تطرح الحكومة توفير مئات المليارات تلك بالشراكة بين بين القطاعين العام و الخاص ، وعبر مؤسسات التمويل ، بما يعنى ديونا جديدة هائلة ، وتوجيه السيولة المتاحة فى السوق لتلك المشروعات تحديدا .

٨- الخصخصة التى كانت قد توقفت بعد الثورة تطل برأسها من جديد ، ومن بين المستهدف بها شركات البترول و البنوك . هذا بينما يبدو الإستعداد الجدى لإصلاح شركات القطاع العام و إعادة هيكلتها وحل مشاكلها ومشاكل عامليها ، فى منطقة الظل وعدم الجدية ، وقد مر الوقت بلا إنجاز حقيقى رغم الوعود القديمة .وتكاملا مع ذلك يستمر غياب رؤية لتوسيع وتعميق التصنيع باعتباره محور التنمية الحقيقي.

٩- المشاركة و الشفافية شبه غائبين

فمن الواضح تماما أن كل التوجهات و القرارات و المشروعات المشار إليها سابقا ، لم تحظ بأى نصيب من الحوار المجتمعى الحقيقى ، رغم أن آثارها و أعبائها الكبيرة الخطيرة تقع على المواطنين جميعا ، و أيضا على الاجيال المقبلة .وعلى العكس فقد دارت الآلة التشريعية فى الفترة السابقة فى إتجاه يقلص مجال المشاركة و الشفافية ، بتشريعات تشمل حظر الطعن على تعاقدات الدولة ، و إلغاء حصانة أعضاء الاجهزة الرقابية وجواز عزلهم ، و إباحة التصالح فى قضايا التعدى على المال العام . ويشير هذا لعدم تحمس الحكومة لما تدعيه من التصدى للفساد، فى ظل فكرة خاطئة و ضارة متداولة بأن التوسع فى كشف الفساد و الإعلان عنه ضار بقضية الإستثمار .

١٠ - بدلا من الخاتمة : إقتصاد سوق أم تنمية ؟

ما يلخص كل ماسبق ، ويجمل حقيقة توجه الحكم إقتصاديا ، وهو توجه لايختلف فى جوهره عن النموذج القائم قبل الثورة ، و إن إختلفت بعض التفاصيل ،هو عبارة واحدة ترددها الحكومة ، و أعادت تأكيدها فى بيانها الأخير أمام البرلمان : " تتبنى الحكومة رؤية إقتصادية مفادها أن الإقتصاد المصرى إقتصاد سوق منضبط " . ويتعين هنا ان نلاحظ

باختصار أن الدستور المصرى فى فصله الثانى ومادته ٢٧ التى حددت المقومات الإقتصادية ، لم تتضمن إطلاقا عبارة " إقتصاد سوق " ، و إن أشباه ذلك التعبير لم توجد فى دساتيرنا سوى فى التعديلات الدستورية لحسنى وجمال مبارك .

ونلاحظ ونضيف أيضا إن فوضى السوق المرتبطة بتحرير التجارة و أسواق رأس المال و العملات ، بما يرتبط بها من عدم مساواة ، لم تضمن تنمية جادة و مستدامة ، فالتنمية الحقيقية هى عملية تحويل هيكلى مستندة بدرجة كبيرةعلى الصناعة ، و ليس على المضاربات أو العقارات ، ولا تنجح سوى فى إطار مؤسسى يأخذ فى الإعتبار العدالة الإجتماعية . وهذا هو مايتوافق مع مطالب و شعارات ثورة ٢٥ يناير المصرية .

إنقاذ الزراعة من كبوتها والفلاحون والصيادون من بؤسهم وفقرهم
الغذاء للشعب والخير للمزارعين

أ.د/زكريا عبد الرحمن الحداد
المدير التنفيذى للمنتدى الوطنى
استاذ هندسة النظم الزراعية والحيوية – كلية الزراعة جامعة بنها

مقدمة

إن الزراعة المصرية والريف والفلاح المصرى، بعد أن تدهورت أحوالهم طوال عقود ثلاث أصابت الأرض بالتلف وفقدان ١,٥ مليون فدان من أخصب الأراضى فى التبوير والمبانى العشوائية وضياع القطن المصرى ملك أقطان العالم وضياع صناعته العريقة وتبديد محالجه وإفقار الفلاحين بل وإهانتهم بالفقر والجوع وأمراض التلوث واقتلاع مليون مستأجر بالقوة الجبرية باسم قانون جائر ظالم تحت عنوان العلاقة بين المالك والمستأجر مما ترتب عليه المضاربة على الأراضى وارتفاع أسعارها بصورة غير معقولة ولا إقتصادية وارتفاع إيجار الأرض إلى أرقام فلكية، كل ذلك مع السياسات العشوائية التى إتبعتها حكومات العهد الساقط وما زالت لم تتغير، أدى إلى زيادة أسعار المنتجات الزراعية على المستهلكين كنتيجة لزيادة تكاليف الإنتاج على المزارعين، مما جعلهم لا يحققون من فرق التكاليف والأسعار التى يبيعون بها محاصيلهم هامش يقيم أودهم، فزاد بؤسهم على فقرهم. ولذا فالزراعة المصرية والريف والفلاح المصرى يستحقون طفرة ثورية كبرى (تعوضهم عن كل هذه الكوارث التى أصابتهم) فى أسرع وقت ممكن وليس إلى عمليات ترقيع جزئية هنا وهناك ولا إلى الإستراتيجيات الوهمية التى تفترض التنفيذ فى عشرات السنين. **كما** أننا كشعب يملك تاريخا عريقا وحضارة غير مسبوقة لا يشرفنا أن نأكل من عرق الآخرين وندفع حريتنا ثمنا لذلك. إننا مقبلون دون شك على زمن سوف يكون فيه الرعب الغذائى أشد فتكا من الرعب النووى، لذا فإن الإقتصاد هو برهان القوة ويأتى فى مقدمته الاقتصاد الزراعى الذي أهمل عن عمد خلال الفترة السابقة.

٢- الرؤية

يهدف هذا البرنامج إلى الإستفادة القصوى من الموارد المتاحة، وتعظيم الإنتاج عن طريق التحديث الشامل للزراعة المصرية ببعديها الرأسى والأفقى، وتأمين الغذاء الكافى والصحى والآمن للشعب المصرى، ورفع دخل ومستوى الفلاح المصرى، وإستعادة مكانة القطن المصرى، ومراعاة إستدامة الموارد الطبيعية (الأرض والمياه)، حفاظاً على حق الأجيال المقبلة والتى تعتمد أساسا على نتائج مجموعة كبيرة من المشروعات التى تمت تحت إشراف وزارتى الزراعة والرى خلال مدة

تعدت ربع قرن وصلت ميزانياتها مجتمعة اكثر من ٢ مليار دولارعلى هيئة منح وقروض من هيئات التمويل الدولية وإسهامات متميزة من مجموعة من الخبراء فى مجالات خبراتهم . وسنعرض هنا التقنيات المطلوب تعميمها والتى تبث ملائمتها الفنية وجدواها الاقتصادية من خلال خطة مبرمجة ماليا وزمنيا.

٣- الأهداف وآليات تحقيقها

هناك 4 أهداف يمكن تحقيقها وهى:-

الهدف الأول التحديث الشامل والكامل لمظومة الإنتاج النباتى والحيوانى الأمر الذى يتطلب :-

١- رفع كفاءة نظام الري السطحي الي الحد الأقصي في أراضي الوادي والدلتا عن طريق :-

أ- استكمال مشروع تطوير الري الذي بدأته وزارة الري منذ عام ١٩٧٨ – وتم إنجاز أقل من نصف مليون فدان ويهدف البرنامج الي الانتهاء من كامل المساحة (٥ مليون فدان) خلال ٦ سنوات، الأمر الذي يؤدي الي توفير ٣,٥ مليار م^{3} من المياه وذلك بتوظيف الطاقات المعطلة لشركات إستصلاح الإراضى.

ب- التسوية الدقيقة للآراضى باستخدام أشعة الليزر: أن تسوية الأرض تسوية دقيقة باستخدام أشعة الليزر بدأ تطبيقه مع بداية الثمانينات وانتشاره، لكنه ما زال محدوداً إلى حد كبير، حيث أن ما يتم تسويته الآن لا يتعدى ١٠% من المستهدف سنوياً رغم ما ثبت علمياً وتطبيقياً من الآثار الايجابية لهذه العملية والذى يؤدى إلى معظمة إنتاجية وحدة المياه يما لا يقل عن ٥٠%، وإلى رفع كفائة الميكنة الزراعية اللاحقة لعمليات الزراعة كالعزيق والمقاومة والحصاد، وتطوير الرى داخل الحقول باستخدام نظام الشرائح والخطوط الطويلة بدلا من الممارسات الحالية التى يلجأ اليها المزارع بإقامة القنوات العرضية والطولية داخل الحقل حتى يتمكن من إحكام الرى وهو ما يضيف مساحة إجمالية تصل إلى ٥٠٠ الف فدان على المستوى القومى هى مساحة هذه القنوات.

ت- إعادة التركيب المحصولي إلى ما ينبغي أن يكون عليه سوف يؤدى إلى توفير مياه الرى بكميات كبيرة حيث ان استبدال ١,٢٥ مليون فدان برسيم بالقمح يوفر ١,٥ مليار م^{3} واستبدال نصف مليون فدان ارز بالذرة يوفر ١ مليار.

ث- تطوير نظام زراعة المحاصيل الرئيسية، وتحديدا الأرز على خطوط والذرة والقمح على مصاطب (يسرى عطا ٢٠٠٠) يوفر ما لا يقل عن ٢٠٠٠ م^{3} للفدان فى كل من محصولى الذرة والأرز و١٠٠٠ م^{3} فى محصول القمح

ج- تحويل نظام رى محصول قصب السكر والذى تبلغ مساحته ٣٠٠,٠٠٠ فدان من رى بالغمر إلى رى بالتنقيط يزيد إنتاجه بمقدر ٥ طن للفدان ويقلل كمية الماء اللازم لرى الفدان بمقدر ٣٠٠٠ م^{٣}.

وهنا تجدر الإشارة إلى ثلاث ملاحظات هامة، الأولى أن ما يتصوره البعض لحل مشكلة ندرة المياه عن طريق نشر نظم الرى بالرش والتنقيط فى الوادى والدلتا هو تصور غير حقيقى، حيث أن إستخدام الرى السطحى ضرورة حتمية وخاصة فى المحافظات المحاذية للبحر حتى يمنع تسرب مياة البحر إلى الأراضى الزراعية لتصبح غير صالحة للزراعة، لذا فإن زراعة مليون فدان بالأرز صيفا وزراعة ١,٥ مليون فدان بالبرسيم شتاءا حتمى ولا يمكن تقليص مساحة أى منهما. **والملاحظة الثانية** أن كفائة نظام الرى السطحى المطور كالرى بالشرائح والخطوط الطويلة تصل إلى كفائة الرى بالرش. **والملاحظة الثالثة والهامة** أن ما تم ذكره من توفير للمياه لا يعنى أن كلها يمكن إستخدامها فى التوسع الأفقي ولكن ما يمكن إستخدامه منها هو الذى يفقد فى البخر والذى يقدر بنحو ٥ مليار م^{٣}، حيث أن الماء الذى يتسرب إلى باطن الأرض يتم إستخامه حاليا فى الرى عن طريق إستعادة مياه الصرف ولكن ترجع الفائدة المحققة من ذلك إلى تقليل الطاقة المستخدمة فى رفع المياة إلى حقول المزارعين وكذلك المستخدمة فى رفع المياه من المصارف والآبار لإعادة لإستخدامهافى الرى.

٢ - رفع مستوى الإكتفاء الذاتى من الحبوب (القمح والذرة والأرز) إلى ٧٥% على الأقل برفع إنتاجها من ١٨ إلى ٣٠ مليون طن سنويا ويتم ذلك عن طريق

أ- تفعيل منظومة الإرشاد الزراعى والتدريب وعودة الدورة الزراعية والتجميع الزراعى وإعادة هيكلة التركيب المحصولى.

ب- تعميم نظم الميكنة الزراعية الملائمة فنيا والمجدية اقتصاديا وقد يعترض بعض قليلي الخبره على أن نشر الميكنه صعب لتفتت الحيازات الزراعية والى إرتفاع أسعار الآلات الزراعية وانتشار البطالة، وفيما يلى الرد على هذه المزاعم -

- تفتت الملكيه والرد على ذلك هو ماتم فعلا على أرض الواقع، حيث أثبت العمل في ثلاث مشروعات رائدة أن تفتيت الحيازات لم يكن عائقا على الإطلاق لتطبيق تقنيات الميكنة الزراعية، أولها مشروع الإنتاج الزراعي والأئتمان عام ١٩٨٩ /١٩٩٠ وقد تم تقديم تقنية التسوية الدقيقة للأراضى باستخدام أشعة الليزر وزراعة القمح آليا باستخدام آلات التسطير فى الأراضى القديمة حيث التفتت الحيازى والممارسات الزراعية التقليدية هى السائدة، وقد تم بنجاح تنفيذ البرنامج فى مساحة ٦,٠٢٢ فدان فى عدد ١٠٠ قرية بمحافظتى الدقهلية والشرقية وكان المستهدف ١٠,٠٠٠ فدان. والثانى مشروع التقنيه المتكامله لشباب الخريجين، تم فى الأراضى الجديدة بقرى الخريجين

فـى منـاطق غـرب النوباريـة والبنجـر والحمـام والبسـتان فـى عـدد ٤٣ قريـة ٢,٧٤٠ فدان، حيث تـم استثمار نتـائج المشـروع الأول، وخاصـة فيمـا يتعلـق بالتدريب وتنظيم العمل، والإضافة عليه عن طريق إدخـال ميكنـة كاملـة لجميـع العمليات الزراعية بدءاً من تمهيد مرقد البذرة وحتـى الحصـاد باستخدام آلات الكومباين وكذلك إعطاء المحصول إحتياجاته من الأسمدة من العناصر الكبرى والصغرى وفق نتائج تحليل التربـة فـى مساحة كل خريج ومقاومـة الحشـائش فى التوقيت المناسب وباستخدام آلة الرش المحمولـة خلف الجرار. والمشـروع الثالث هو مشـروع شـتل الارز بمحافظـة كفـر الشـيخ. وجميعهـا تـم بإشـراف وزارة الزراعـه، إن تفتـت الحيـازه لـم يكـن عائقـا علـى الإطـلاق فـي اسـتخدام الميكنـه وعـدد ٤٨ قريـة فـى المشـروع قامـت بـه الجمعيـة التعاونيـة المركزيـة لمحافظة كفر الشيخ لشتل الأرز آليا فـى مساحة بلغت ٤,٦٧١ فدان فـى عـام ١٩٨٣ وللأسف تم وأد هذه المشروعات دون أية أسباب منطقية.

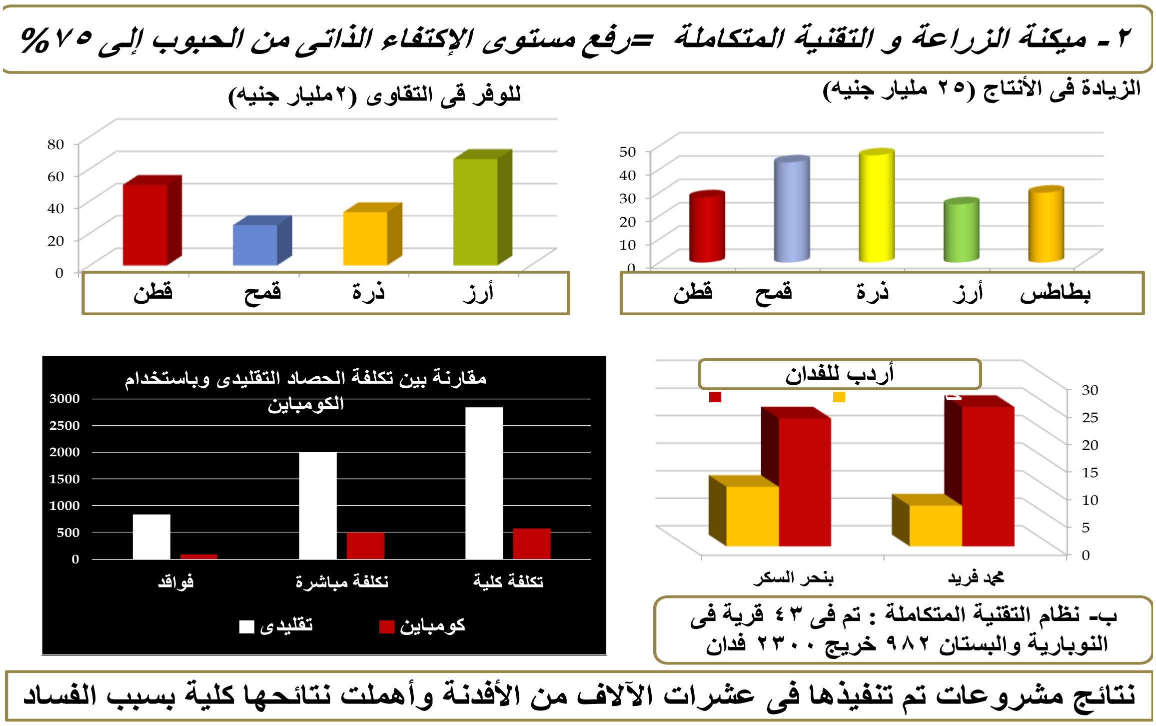
- إرتفاع اسـعار الآلات الزراعيه وعدم قدرة المزارعين علـى شـرائها، فـالرد أن العبـرة بتكلفـة الخدمـه للمـزارع، فالمشـروعات السـابق الاشـارة اليهـا دفـع المزارعـون التكلفـة الحقيقيـة لتشـغيل الالات، فعلـى سـبيل المثـال آلـة الحصـاد الجامعـه (الكومبـاين) ثمنهـا الآن ٧٥٠ ألـف جنيـه ولكنهـا تحصـد الفـدان بمـا لا يتعدى ٥٠٠ جنيهـا وإذا تـم ذلـك يستطيع المستثمر أن يحصـل علـى ربـح ٢٠% بعد سداد كل مفردات التكلفه كالآهلاك والصيانه والعمالة وخلافه، وهذه التكلفه تمثـل ٣٠% مـن تكلفـة الحصـاد المباشـرة الحاليـة التـي يـدفعها المزارعـون و٢٥% إذا ما أخذنا في الأعتبار الفقد النـاجم عن نظـم الحصـاد الحاليـه والـذي يتعدى ٢٠% (شكل -١).
- نشـر الميكنـه الزراعيـه سيؤدي إلـى تفـاقم مشـكلة البطالـة، وهـذا محـض خيـال، حيـث أن الميكنـة تعنـي تشـغيل المصـانع واصـلاح وصـيانة المعـدات وتشـغيلها ورفـع ثقافـة المجتمـع، كمـا أنـه يلـزم التنويـه علـى عـاملين رئيسـيين؛ الأول أن العامـل الزراعـي اصبح عزوفـا عـن العمـل الحقلـي التقليـدي ولا يؤديـه بـالجوده المطلوبـه فهـو الآن يحمـل فـي جيبـه المحمـول ويشـاهد بالليـل الـدش فلابـد مـن توظيفه على نفس المستوى وبالتالي نشر الميكنـه حتميـه ثقافيـة، والثـاني أن نشـر الميكنة سوف يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي يمكن استثماره فـي خلـق فـرص عمل سنويه تساعد على الحد من البطالة.

ت - نظم الميكنة المطلوب تعميمها

- نظم تمهيد مرقد البذرة والزراعة والحصاد آلياً: يحسن الربط بين تمهيد مرقد البذرة والزراعة والحصاد آليا حيث إن كلتا العمليتين مرتبط كل منها بالأخر،

حيث أن التمهيد الجيد لمرقد البذرة مع الزراعة اليدوية لا يحقق العائد الجيد المفترض، كما أن استخدام آلات الزراعة فى أرض ذات مهد غير مناسب يجهض الأثر الايجابى لعملية الزراعة الآلية ويستلزم عمل مهد جيد للبذرة استخدام آلات حراثة ذات كفاءة مرتفعة، ويوضح الشكل تأثير المهد المناسب للبذرة والزراعة الآلية على إنتاجية المحاصيل الرئيسية مقارنة بالنظم التقليدية من ٢٠ – ٤٠ %، ومن المتوقع أن تزيد إنتاجية جميع المحاصيل المنزرعة بنفس النسبة على الأقل حيث أن أسباب الزيادة واحدة. وهو ما يحقق زيادة مؤكدة فى دخل المزارع بما قيمته ٢٥ مليار جنيه سنويا، كما أن الشكل يوضح التوفير المتوقع فى كميات التقاوى كنتيجة للزراعة الآلية والتى تقدر قيمتها ب ٢ مليار جنيه. كما أن الحصاد باستخدام الكومباين لمحصولى القمح والأرز يخفض تكلفة الحصاد إلى الثلث ويقلل الفواقد من ٢٥% الى ٣% (شكل -١) .

شكل (١) تأثير الميكنة الزراعية على زيادة الإنتاج وخفض التكاليف



- تقنيات رش المبيدات: وإذا ما نظرنا إلى ما يحدث فى العالم من حولنا نجد أن الاختلاف شاسع بين النظم المستخدمة فى مصر وما يحدث فى العالم، ففى مصر يتم رش المحاصيل الحقلية بمعدل ٦٠٠ لتر للفدان باستخدام موتور الرش ٦٠٠ لتر ورش محاصيل الخضر بمعدل ٢٠٠ لتر للفدان بموتور الرش الظهرى ٢٠ لتر، بينما نظم رش المستخدمة عالمياً لا تزيد عن ٢٥٠ لتر/ فدان

للمحاصيل الحقلية و٢٠-٨٠ لتر للخضروات، كما أن هناك تطور هائل فى مجال رش مبيدات الحشائش. إن تطبيق هذه التقنيات طبقا لنتائج البحوث وما يتم فى الدول المتقدمة يؤدى إلى توفير من ٣٠ إلى ٤٠% من المبيدات على الأقل نتيجة لمنع الجريان السطحى لمحلول الرش والذي يتساقط على الأرض ملوثاُ للتربة. وتوفير تكاليف الرش لتوفير من ٧٥ – ٩٠% من كمية المياه المستخدمة فى الرش، الأمر الذي يقلل من استخدام الطاقة والعمالة وكذلك تقليل انضغاط التربة نتيجة لتقليل كمية المياه المستخدمة فى الرش بشكل كبير وزيادة كفاءة الرش.

٣- **زراعة وصناعة قطنية متكاملة: وذلك لحل المشكلة الرئيسبة لشركات الغزل والنسيج وفى نفس الوقت تنمية الصعيد** والمساهمة فى سد الفجوة فى زيوت الغذاء واللحوم **حل المشكلة الرئيسبة لشركات الغزل والنسيج وفى نفس الوقت تنمية الصعيد وسد الفجوة فى زيوت الغذاء واللحوم** وذلك عن طريق زراعة مساحة ٣٠٠,٠٠٠ فدان من القطن قصير التيلة تستند على زراعة اصناف متوسطة التيلة عالية الانتاجية من ١٥ – ٢٢ قنطار للفدان وتجمع آليا وموسم نمو ٦ أشهر وإنشاء المحالج والمغازل ومعاصر الزبوت لإنتاج الزيت والكسب فى ذات المناطق مع إستمرار زراعة الإقطان طويلة التيلة فى شمال الدلتا

٤- ***تحويل نظام الزراعة البتروكيماوية جزئيا الى نظام الزراعة المستدامة لإنتاج غذاء صحى وآمن*** للقضاء نهائيا على أمراض التلوث التى أصابت أكباد وكلى المصريين وأصابتهم بالسرطان وأوصلت الديكسين إلى ألبان الأمهات مما تسبب فى إنتشار السرطان بين الرضع والأطفال الصغار، عن طريق نشر صناعة السماد البلدى الصناعى (الكومبست) بين المزارعين وتحفيزهم على إستخدام وسائل التسميد الحيوى والمكافحة البيولوجية ذلك ألأمر الذى يوفر ما قيمته ٢٠ مليار جنيه أسمدة ومبيدات كيمائية

٥- **مضاعفة إنتاج اللحوم والألبان لتصل إلى ١,٢ مليون طن لحوم و٨ مليون طن لبن** ويتم تحقيق ذلك عن طريق ا) ضبط الموازنة العلفية للحيوانات صيفا وشتاء، ويتم ذلك عن طريق خفض مساحة البرسيم إلى ١,٢٥ مليون فدان يتم زراعتها بالذرة محمل عليه لوبيا العلف أو فول الصويا لإنتاج السيلاج مرتين متتابعتين أى ما يعادل إنتاج ٣ مليون طن من البرسيم وعمل سيلاج من سيقان الذرة وقش الأرز واستخدام ١٣ مليون طن من المخلفات الزراعية بعد معالجتها بالملقحات البكتيرية . ب) تعميم نظام التلقيح الصناعى حيث أنه إهم الوسائل لتحسين إنتاجية حيوانات البقر والجاموس عن طريق التدريب المستمر للاطباء البيطريون وتسهيل حصولهم علي قروض لتجهيز مراكز التلقيح الصناعي علي مستوي الجمهورية

٦- خطة وآليات التحديث

أ- **تصنيع الجرارات والآلات الزراعية** لتغطية احتياجات الزراعة المصرية، حيث يوجد ٤٩ مصنعا وتتوافر الخامات محليا بنسبة ٨٥-٩٠%، وهي إمكانات كافية جدا للصناعة ولا تحتاج إلى أى استثمارات إضافية، ومن المعلوم أن التصنيع يحتاج إلى حد أدنى من إعداد أى آله حتى يكون تصنيعها عالي الجودة واقتصادي في نفس الوقت، وحيث أن الاعداد المطلوبة من كل معدة تحقق هذه الشروط لذا فمن الضرورى التزام الحكومة بضمان شراء هذه المعدات المصنعة سنويا ولمده خمس سنوات. ويتم تمليك هذه المعدات للخريجين بقروض ميسرة من الحكومة وذلك بعد التدريب على أساليب الإدارة – الصيانة – التشغيل ويتم التعامل بين مراكز الخدمة والمزارعين عن طريق فروع بنوك التنمية والائتمان الزراعي لضمان سداد قيمة العمليات الزراعية لمراكز الخدمة وبالتالي ضمان تسديد قيمة القروض للحكومة

ب- **-تحديد مواقع إنشاء عدد ٤,٠٠٠ مركز خدمة وعدد ٣,٢٨٥ ورشة على مستوى الجمهورية تملك للخريجين**

ت- **تجهيز مراكز التدريب القائمة وإنشاء مراكز تدريب فى جميع أقسام الهندسة الزراعية وأقسام المكافحة الحيوية والميكروبيولجى بكليات الزراعة فى جميع المحافظات وتدريب المدربين**

ث- **يتم التعامل بين مراكز الخدمة والمزارعين عن طريق فروع بنوك التنمية والائتمان الزراعي لضمان سداد قيمة العمليات الزراعية لمراكز الخدمة**

ج- **التدريب المستمر للإطباء البيطريين وتسهيل حصولهم علي قروض لتجهيز مراكز التلقيح الصناعي علي مستوي الجمهورية**

ح- **تدريب المهندسين الزراعيين على إنشاء وإدارة مراكز الميكنة والتخصيب والمكافحة الحيوية وتسهيل حصولهم علي قروض لتجهيز هذه المراكز علي مستوي الجمهورية**

خ- **ضمان تواجد مدخلات الإنتاج المختلفة من تقاوي وأسمدة ووسائل الميكنة الحديثة في الوقت المناسب بأعلي جودة ممكنة**

د- - خطة موازية لتدريب جهاز الإرشاد الزراعى بجميع مستوياته وكذلك موظفي بنوك التنمية والإعلاميين الزراعيين

الهدف الثاني: مضاعفة الانتاج السمكى والقضاء على تلوث الأسماك ليصل إلى ٢,٥ مليون طن سمك غير ملوث، ٢٥% منه من مزارع بحرية

الإنتاج الحالى يقدر ب 1,37 مليون طن من ١٣ مليون فدان مائى أكثر، من ٨٠% منه ملوث بالعناصر الثقيلة والميكروبات القاتلة طبقا لنتائج تقرير رسمى صادر من وزارة الرى المصرية يوضح أن نسب التلوث تتعدى الحد المسموح به عالميا لأكثر من ٣ إلى ٥ أضعاف، ولتحقيق ذلك يلزم تنقيذ ما بلى

أ- تطهير نهر النيل وفروعه من الملوثات

- أولا معالجة مشاكل الصرف الصحي: حل مشاكل الصرف الصحى يبدأ من ترشيد مياه الشرب، وذلك بإصدار تشريع لخفض إستهلاك الفرد من ٣٠٠ لتر يوميا إلى ١٠٠ لتر يوميا (فى أوروبا ١٠٠ لتر)، وتحفيز عملية تدوير جزء من هذه المياه المستخدمة داخل المساكن مما يخفض ٤٠ % من الإستهلاك. سوف يؤدى ذلك إلى خفض طاقة انتاج مياه الشرب من ٩ مليار سنويا الى ٣ مليار، وعليه يمكن توفير ١٠ مليار جنيه وبالتالى تخفيف مشكلة الصرف الصحى بنسبة ٦٦% وتوفير ما لا يقل عن ١٠ مليار جنيه اخرى تستخدم فى معالجة مياة الصرف الصحى وخفض التلوث بنفس المقدار. إستكمال مشروعات الصرف الصحى فيما يتعلق بالقرى ذات الكثافة السكانية المنخفضة والنواجع، فمن اليسير وبتكاليف زهيدة عن طريق المعالجة البيولوجية فى القرى ذات الكثافات السكانية العالية المشكلة باتت أسهل فى الحل حيث أن معظم هذه القرى أنشأت شبكات صرف تنتهى إلى أحد المجارى المائية وبالتالى يمكن إستكمال ما تم. فى المحافظات ذات الظهير الصحراوى يتم البدء فى زراعة غابات خشبية وفى باقى المحافظات او القرى يتم استخدام هذه المياه فى إقامة ورى الأشجار الخشبية فى الشوارع والطرقات
- معالجة مشكلة الصرف الصناعى: إقامة شركات متخصصة فى أعمال التشغيل والصيانة والمتابعة لوحدات المعالجة بالمصانع، توفير التمويل اللازم للقطاع العام والخاص بأسعار منخفضة لا تتعدى ٧% وبتقسيط على مدة ٥ سنوات لتنفيذ خطط المعالجة لمياه الصرف الصناعي. وفى حالة عدم قدرة المصنع على معالجة مخلفاته - تتولى الشركات المشار اليها القيام بهذه المهمة بالتمويل السابق بيانه، وعدم التصريح بإقامة أى مصنع جديد قبل توضيح وتقديم ما يفيد طريقة التخلص من المخلفات وطرق معالجتها واصدار قانون موحد تكون فيه العقوبات رادعة واعتبار أن مخالفة القانون جناية مخلة بالشرف

- <u>الصرف الزراعى</u>: من المعلوم أن الإنتاج الزراعى فى مصر حاليا يستهلك ٦٨ مليار متر مكعب من المياه، والوضع الحالى كارثى حيث أن هذه المياه مختلطة حاليا بمياة الصرف الصناعى والصحى، هذا فضلا عن تلوثها الأساسى الذى يأتى من الإستخدام غير الرشيد للإسمدة والمبيدات الكيمائية، ولذا ينبغى المحافظة على مياه الصرف الزراعى خالية من التلوث والفصل الكامل والكلى لمياه الصرف الصحى والصناعى عن الصرف الزراعى طبقا لما سبق بيانه ونشر نظام الزراعة المستدامة والتى تتضمن تطبيق التسميد الحيوى والمكافحة الحيوية لخفض استخدام الكيماويات إلى الحد الإدنى

ب) تطهير وزيادة البواغيز لبحيرات المنزلة ودكرنس وإدكو لزيادة تدفق المياه المالحة، الأمر الذي يعيد البحيرات إلى سابق عهدها من حيث الكمية المنتجة وافضل أنواع الإستثمار لبحيرة ناصر والتى تصل مساحتها إلى أكثر من مليون فدان للوصول بإنتاجيتها إلى ٦٠,٠٠٠ طن والتى لا تتعدى حاليا ١٦,٠٠٠ طن

ج) تحديث نظام الزراعة السمكية المتبع حاليا من النظام المفتوح، والذى لا يناسب على الأطلاق مصر لمحدودية المياه حيث يصل فقد المياه فى صورة بخر إلى ٣ مليار م^{٣} سنويا، إلى نظم نصف مكثفة حديثة حيث أنه من المعلوم عالميا انخفاض معدلات الصيد من البحار ولذا أصبح إنشاء المزارع السمكية الحديثة هو البديل المتاح وتنتشر هذه الصناعة وتتوسع فى دول العالم الناهضة والمتقدمة، وفي هذه الحالة تنتج المزرعة مساحة ٤٠٠م^{٢} نحو ٢٥ طن سنويا أى إنتاج ١٠ فدان حاليا

ومن جهة أخرى فإن إستثمار شواطئ مصر للزراعات السمكية أصبح ضرورة حياة للمصريين لمزاياه المتعددة، فهو الأنسب لمصر لمحدودية المياة العذبة، ويمكن من خلاله مضاعفة الانتاج السمكى بإ نتاج اسماك ذات قيمة اقتصادية عالية وخالية من التلوث. وللبدء فى ذلك نقترح ما يلى :- على سواحل كل قرية داخل البحر يتم انشاء العدد المناسب لمزارع الأقفاص، وأن يبدأ فى كل محافظة ساحلية إنشاء قرية واحدة على الأقل بها مزرعة أرضية وأخرى أقفاص سمكية ووحدة لإنتاج الزريعة ومركذ للإرشاد والتدريب ملحق بكل مزرعة، وتصميم مجموعة من البرامج التدريبية لمن يرغب فى إنشاء هذا النوع من المزارع وإتاحة قروض لنشر هذه الصناعة الهامة

شكل-٢



د) حل مشاكل الصيد والصيادين: هناك مجموعة من الإجراءات ينبغى أن تلتزم بها الدولة وتعمل على تفعيلها، منها أنه لا بد أن ترعى الدولة بناء أسطول مصرى كامل للصيد فى أعالى البحار، ورفع كفاءة تشغيل مراكب الصيد الحالية، وتفعيل الاتفاقيات المتعلقة بالصيد مع الدول المجاورة، وعمل دورات تدريبية للصيادين. تغيير المكان المقترح لميناء للصيد فى عزبة البرج، تجديد المخزون السمكى بوقف أعمال الصيد فى سواحلنا لمدة عام، مع تعويض الصيادين بشكل مناسب لإعطاء فرصة لزريعة السمك كى تنمو وتتكاثر لخلق جيل جديد وإيجاد نظام لتعويض صغارالصيادين عن فترة منع الصيد السنوية مما يضطرهم لعدم الالتزام او مخالفة القانون. تطبيق القانون بمنتهى الحزم والقوة مع توحيد جهة الرقابة الشرطية حتى يمكن المتابعة والمحاسبة. وقف أعمال البلطجة واستغلال النفوذ والصيد الجائر وصيد الزريعة الصغير. العمل على إيجاد بنيان تعاونى قوى وفعال لتطوير الصناعة، وضع نظام للتأمين

الصحى للصيادين وأسرهم ورفع معاش الضمان الاجتماعى إلى الحد الذي يضمن لهم حياة كريمة

<u>الهدف الثالث التوسع الأفقى فى الأراضى الصحراوية</u>

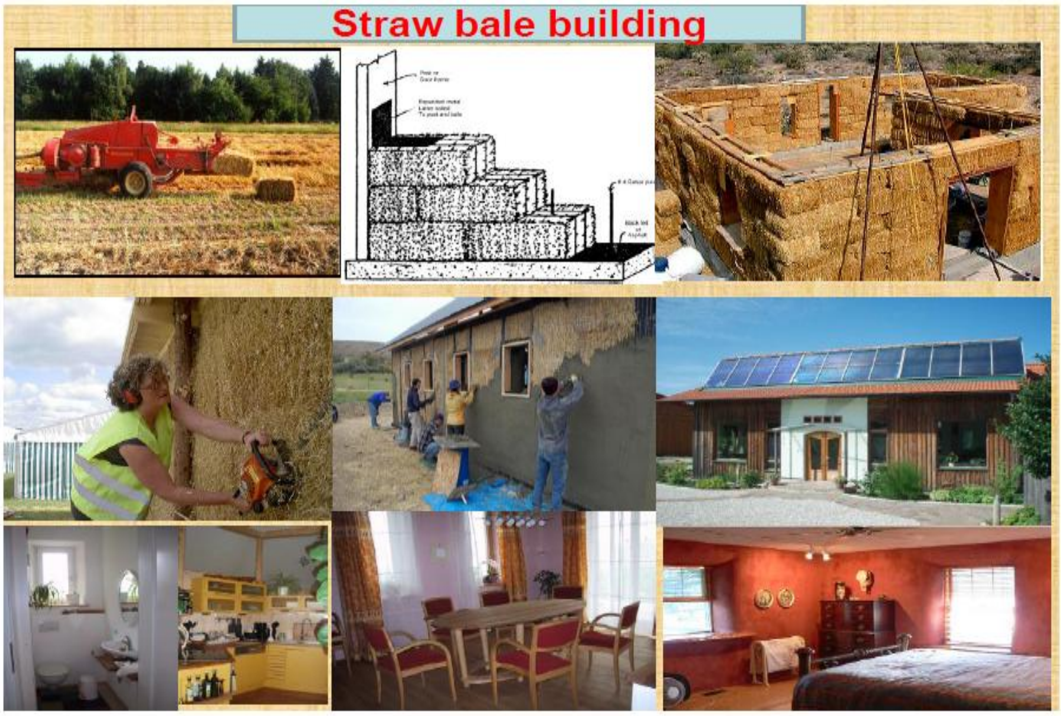
ا- مشروع الحكومة الحالى المبنى على إستخدام المياة الجوفية فى الصحراء لزراعة مليون ونصف المليون فدان: هو مشروع وهمى لسببين رئيسيين هما:-

- **لاتوجد دراسة علمية موثقة لمقدار المياة الجوفية المتاحة ومدة إستدامتها**
- مع إفتراض وجود الماء فمن المعلوم ان الماء الموجود فى منطقة الفرافرة به نسبة عالية من الحديد، الامر الذى يتطلب انشاء خزانات كبيرة للمياه المستخرجة من الابار حتى يمكن معالجتها بضخ الهواء، وهذه تمثل تكاليف إضافية حيث يحتاج الجهاز المحورى فى هذه الحالة الى طلمبة ومولد إضافى مما يزيد من تكلفة المياة وعليه فإن تكلفة رفع واحد م^{٣} من البئر وضخه فى جهاز الرى لا يقل عن ٢,٥ جنيه. وطبقا لذلك فإن تكلفة رى أقل المحاصيل إستهلاكا للمياة وهو القمح (٣,٠٠٠ م^{٣} للفدان) تصل إلى ٧,٥٠٠ وبفرض أن إنتاجية الفدان ١٨ أردب فإن تكلفة الأردب من المياه فقط ٤١٦ جنيه.
- إن الإستخدام الأمثل لمياة الصحراء هو إستخدامها لإفامة مدن صناعية وتعدينية، حيث أنه من العلوم ان كمية المياه التى تكفى زراعة مساحة ٤٠,٠٠٠ فدان لمدة ٣٠ سنة تكفى لاقامة مدينة مليونية لمدة ١٠٠ سنة، فاذا كان فعلا هناك ماء لاستصلاح واستزراع ١,٥ مليون فدان تكفى لمدة ٣٠ عام فقط فانه يمكن انشاء ٣٧ مدينة مليونية تستوعب ٣٧ مليون نسمة لمدة قرن كامل من الزمان، فأيهما أنفع وأجدى للشعب المصرى.

ب- **المقترح البديل وهو أن التوسع الحقيقى ينبغى أن يعتمد على مصدر دائم للمياه، ويتم ذلك عن طريق ا)** رفع كفاءة نظام الري السطحي الي الحد الأقصي في أراضي الوادي والدلتا كما سبق بيانه، بجانب استبدال المزارع السمكية المفتوحه بالمزارع السمكية نصف المكثفه يوفر ٣ مليار م^{٣}، ب) وتغيير نظام ري البساتين في الأراضي القديمه يوفر مليار م^{٣} ، ج) وتستخدم هذه المياه فى تحقيق حلم المصريين في استكمال مشروع زراعة سيناء واستثمار ما تم تنفيذة في هذا المشروع الهام علي ان توزع الأرض علي أبناء سيناء والمزارعين والخريجين من باقي المحافظات، واستكمال مشروع توشكي واستصلاح مليون فدان لزراعتها بالمحاصيل التقليدية والشكل يوضح نموذج لبيوت الصحراء التى تتوافق معها بيئيا.

شكل-٣

إنتاج كل فدان من قش الأرز يكفى لبناء منزل مساحته ٢٠٠ متر ولا يتكلف أكثر من ١٥٠ ألف جنيه بيوت مكيفة طبيعيا ومقاومة للحرائق إنارتها بالطاقة الشمسية



<u>الهدف الرابع تحويل الدلتا والوادى إلى محمية طبيعية للزراعة</u> والحل الجذري لمشكلة البناء على الأراضي الزراعية عن طريق

ا) وضع خطة استراتيجية مدروسة تشمل نقل جميع الانشطة غير الزراعية إلي مدن جديدة بالصحراء، ويشمل ذلك جميع الانشطة الصناعية ومزارع الدواجن واعلان نتائج الخطة وتطبيق نتائجها بأسرع ما يمكن، ب) ضع دراسة لهدف إنتاج خريطة لمجموعة من المدن السكنية الجاذبة لتسكين الموظفين الذين يسكنون في قراهم لعدم وجود بديل، مع توفير شبكة طرق كافية ووسائل مواصلات مريحة واعلان نتائج الدراسة وتطبيقها بأسرع ما يمكن، ج) دراسة لإنتاج خطة زمنية لإحلال جميع الأشجار غير الاقتصادية والمنتشرة بغزارة فى المدن والريف بأخرى إقتصادية ومنتجة، د) دراسة مبرمجة زمنيا وماليا لزراعة الأسطح بالقرى والمدن بنظام الزراعة الهوائية والذى لا يتعدى استهلاكه للمياه ١٥٪ مقارنة بالزراعة العادية لتحويل القرى الى قرى انتاجية متخصصة فى انتاج معين

<u>التكاليف المتوقعة لتنفيذ البرنامج: الجدول التالى يشمل التكاليف المحسوبة لتحقيق أهداف البرنامج</u>

	الهدف	التزامات الحكومة مليار جنيه	القروض فائدة ٥% مليار جنيه	مدة السداد
١	تطوير الرى السطحى	٥	٦٠	٢٠
٢	زيادة إنتاج الحبوب والقطن	١٠	٢٠	١٠
٣	نظام الزراعة المستدامة	٤	٤	١٠
٤	مضاعفة الإنتاج الحيوانى	٢	٦	١٠
٥	القضاء على تلوث مياه النيل	٤	٣٠	١٠
٦	مضاعفة إنتاج الأسماك	١٠	٧٥	١٠
٧	استصلاح مليون فدان	٢٥	٢٥	٢٠
	الإلتزامات السنوية	١٠ + ٧,٥ فرق فوائد الإقراض	٣٥	

<u>العائد المتوقع</u>

من المستهدف تنفيذ هذه الخطة خلال ٦ أعوام يمثل العام الأول الإعداد للتنفيذ

إن تنفيذ هذه الخطة يؤدى إلى :-

أولا زيادة دخول المزارعين بمقدار ١٥٣ مليار جنيه عن طريق

ا) زيادة فى الإنتاج الزراعى بمقدار ١٢٨ مليار جنيه بشكل مباشر: (حبوب ٢٥، قطن، ألبان ولحوم ٤٠، زيوت ٣، أسماك ٤٠)

ب) توفير ٢٥ مليار جنيه سنويا: (تقاوى ٢، طاقة ٣، أسمدة ومبيدات ٢٠)

ثانيا خفض العجز فى الميزان التجارى فى مجال الزراعة بمقدار ٧ مليار دولار وتوفير ١٥ مليار جنيه سنويا تصرف حاليا على تنقية مياه الشرب الزائدة عن الحاجة ومياه الصرف

ثالثا قرص عمل ٧٠٠,٠٠٠ فرصة دائمة منها ٢٨٠,٠٠٠ مشروع إستثمارى: ٦,٠٠٠ ميكنة، ٤,٠٠٠ زراعة نظيفة، ١٠,٠٠٠ إنتاج حيوانى، ٦٠,٠٠٠ أسماك، ٢٠٠,٠٠٠ ملاك أراضى

رابعا أقامة الصناعات الآتية

١. الآلات الزراعية

٢. معدات الزراعات السمكية الحديثة

٣. محالج الأقطان فى الصعيد

حتمية التصنيع في مصر

أ. إلهامي الميرغني

باحث اقتصادي

ننطلق بداية من وجود أزمة اقتصادية كبيرة في مصر تتفاقم منذ سنوات وتنعكس على عجز ميزان المدفوعات، ومضاعفة قيمة الواردات وتراجع الصادرات، وتزايد عجز الموازنة العامة، وتجاوز الديون المحلية والخارجية لحدود الأمان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتدهور قيمة الجنيه المصري، وتفجر الغلاء والبطالة. وارتبط ذلك بضعف الاكتفاء الذاتي الزراعي والصناعي، وتزايد الاعتماد على الخارج. وكذلك تدهور الانتاج الزراعي والحيواني وتدهور الانتاج الصناعي وتراجع مصادر الدخل الريعية كعائدات السياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين العاملين في الخارج بما انعكس على قيمة الجنيه المصري أمام الدولار. تواكب ذلك مع تآكل أكثر من ٢ مليون فدان من أخصب أراضي الوادي والدلتا، وهجوم التصحر على الارض الزراعية وأزمة المياه، تآكل الاحتياطيات النفطية والتعدينية واستنزافها، بما يقتل فرص التنمية المستدامة ويجور علي حق الاجيال القادمة.

منذ منتصف السبعينات اتخذت مصر سياسة اقتصادية تعتمد على اقتصاد السوق المفتوح، وبيع الأصول المنتجة، والاعتماد على الارض والعقار والمشروعات السياحية والخدمية، وانسحاب اقتصادي للدولة وتراجع في الزراعة والصناعة تواكب مع تدهور المرافق العامة واطلاق يد القطاع الخاص في الخدمات العامة كالتعليم والصحة، والتوسع في الاستدانة والخضوع لشروط مؤسسات التمويل الدولية وجلب المزيد من القروض، وفتح الاقتصاد المصري أمام الشركات الدولية ومنحها كافة التسهيلات والاعفاءات.

لذلك نجد أن بعد أكثر من ٤٠ سنة على تطبيق هذه السياسات تفاقمت الأزمة الاقتصادية وتدهور الاقتصاد المصري، وأصبح ٤٣% من السكان يعيشون تحت خط الفقر وفقاً لإحصاءات البنك الدولي أو ٢٦% من السكان وفقاً لخط الفقر الوطني. لذلك أصبح من الضروري البحث عن بدائل أخري لسياسات الليبرالية الجديدة. وقد بذل عدد من المصريين المخلصين جهوداً كبيرة على مدي العقود الماضية لبلورة بدائل اقتصادية قابلة للتطبيق ولم يكن آخرها المؤتمر الاقتصادي الذي عقده التيار الشعبي في إبريل ٢٠١٣. والآن وبعد ثلاث سنوات نحاول كحزب تحالف شعبي اشتراكي وكتيار ديمقراطي أن نعيد مرة أخري طرح البدائل الاقتصادية والاجتماعية للسياسات القائمة. فسياسات الليبرالية الجديدة ليست قدر

محتوم لا يمكن الفكاك منه، ولكنها اختيار وانحياز وارادة سياسية ولذلك نقول اننا نملك البديل.

تصنيع أم صناعة

يقول (روستو) الصناعة لا تكفي وحدها لتصنيع بلد ما، ان التصنيع ظاهرة أكثر اتساعا وتعقيدا من الصناعة. التصنيع هو مجمل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية التي هي اسباب ونتائج النمو الصناعي الذي شهدته البلدان المصنعة من القرن التاسع عشر. بالنسبة للقطاع الصناعي المتقدم والحديث فهو يخص القلة وهو متوجه الى الخارج اساسا من حيث الاستيراد والتصدير ومصير الارباح. هذا القطاع يظل معزولا اجتماعيا لا تأثير له في تغيير وتطوير بنية المجتمع، كما ان مردوده المادي لا ينعكس على المستوى الشعبي رفاهةً وازدهاراً. كما ان الصناعة تظل موجهة نحو انتاج السلع الاستهلاكية لا لتأسيس صناعة وسائل الانتاج. لذلك تظل هذه الصناعة معزولة كما ينعدم التنسيق بين مختلف القطاعات الصناعية وفي الحالتين لا تؤدي الى تحريك التصنيع بشكل عام.

اما في البلاد المتقدمة، فالتصنيع ظاهرة شاملة ومتنوعة، متماسكة وتراكمية، فهي تشتمل مختلف قطاعات السكان وتنعكس عليها وعلى نمط حياتها وهي متماسكة فيما بينها فهناك تكامل بين الآلات والمواصلات والنظم الحاسبة، وهي تراكمية بمعنى ان نظم الآلات تنتج الات اخرى تطورها وتزيد من فعاليتها، ذلك هو الفرق بين الصناعة والتصنيع وهو الفرق بين البلاد المتقدمة والمتخلفة.

إن التخلف الصناعي ينتج من ضمن ما ينتج عن بنية متيبسة تشل النمو عن طريق الاستهلاك الترفي او الاكتناز الذي لا يوظف في مشاريع منتجة. إن عملية التنمية تشمل في آن معا بحث القوى الانتاجية والعلاقات الاجتماعية. فالتنمية الزراعية والصناعية على حد سواء " أنما تعني تغيرات متلازمة في التقنيات وفي مجال العلاقات الاجتماعية".

لذلك تنطلق رؤيتنا لمواجهة الأزمة الاقتصادية والخروج منها بطريقة مختلفة تعتمد على القطاعات السلعية خاصة الزراعة والصناعة. وتعتمد على رؤية لتصنيع مصر التي جرت محاولات عديدة لتحقيقها وتعثرت منذ عصر محمد علي إلي عهد الرئيس جمال عبد الناصر. والتصنيع الذي نراه طريق للخروج من الأزمة هو جزء من عملية التنمية الشاملة التي نستهدفها وليس مجرد رفع معدلات النمو الاقتصادي، التنمية المرتبطة بإعادة توزيع الثروة والدخل وعوائد التنمية من ناحية والمشاركة الشعبية وتقييم واتخاذ القرار والرقابة على الأداء.

لقد ظلت الأنظمة المتعاقبة تسعي لزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وهو مفهوم يعبر عن الزيادة في الناتج القومي التي يمكن أن تسببها عوامل مختلفة دون ان يرتبط ذلك برؤية تنموية وخطة اقتصادية واجتماعية. أما التنمية فهي عملية مخططة تعتمد على رؤية للمستقبل وانحيازات اقتصادية واجتماعية وتحديد لاحتياجات المجتمع ونقاط القوة الاقتصادية ونقاط الضعف والمخاطر والتحديات

المحيطة بنا. ولذلك عرفت التنمية البشرية كجناح للتنمية تعتمد علي البشر وتطوير مستويات تعليمهم وثقافتهم ومشاركتهم الاقتصادية والاجتماعية. لذلك يعتبرون البشر ثروة بشرية وليس عبء على التنمية كما يحدث في ظل النمو الرأسمالي. أما التنمية الاقتصادية فهي فعل مخطط نابع من احتياجات المجتمع ويستهدف اشباع احتياجات المجتمع، وتقليل الاعتماد على الخارج، ودعم الاستقلال الاقتصادي، والتحرر من التبعية، وزيادة مستويات المعيشة، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة والسلطة، والارتقاء بمستوي السكان اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

لقد تم خصخصة عشرات المصانع المنتجة وبيعها للقطاع الخاص الذي حول غالبيتها لأرض بناء وباع الآلات والمعدات خردة ضمن خطة تدمير الهيكل الاقتصادي المنتج وزيادة الاعتماد على الخارج، لذلك نري حتمية التصنيع ضمن رؤية تنموية مخالفة للأساليب المطبقة خلال العقود الأربعة الأخيرة.

هل يمكن بناء استراتيجية تصنيع بمعزل عن باقي القطاعات ؟!

مؤكد أن بناء استراتيجية مصرية للتصنيع تحتاج الي أحداث متغيرات في عدد من القطاعات منها:

- التعليم ما قبل الجامعي، وتطوير أساليب تدريس العلوم والرياضيات، وجذب التلاميذ للدراسات العلمية بما يؤدي لزيادة اعداد الملتحقين بالأقسام العلمية بدلاً من الوضع الحالي الذي يلتحق به معظم التلاميذ بالقسم الأدبي.
- تطوير الدراسة بالكليات العلمية، خاصة العلوم والهندسة والزراعة بما يزيد اعداد الملتحقين والخريجين بهذه الكليات مع ضرورة ربط الدراسات العليا بمشاكل الصناعة المصرية.
- زيادة الانفاق على البحث العلمي، وربط المراكز البحثية والجامعات بالمصانع والصناعات المختلفة وبما يعني تخصيص ٣٢,٥ مليار جنيه للبحث العلمي بما يعادل ١% من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠١٦/٢٠١٧ ووفقاً لما قرره الدستور.
- تطوير وتنمية الطاقة الكهربائية بما يغطي احتياجات التصنيع. والتركيز على الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية وطاقة الرياح كمصادر للطاقة النظيفة. والاهتمام بالطاقة النووية وعدم التعامل بمنطق استلام المفتاح والتركيز على توفير كل وسائل الأمان النووي. ووقف استيراد محطات الكهرباء التي تعمل بالفحم لتأثيرها المدمر للبيئة والتنمية.
- وضع سياسة تعدينية تحقق أقصى استفادة من الثروات التعدينية والمحجرية، وتوفير احتياجات القطاع الصناعي وتحقيق التنمية المستدامة ووقف تصدير المنتجات المحجرية والتعدينية الخام وتصنيعها لتحقيق قيمة مضافة جديدة.
- ربط خطة التنمية الريفية المتكاملة بخطة التنمية الصناعية لتحقيق التكامل وتوفير المواد الخام اللازمة للقطاع الصناعي بما يدعم علاقات التشابك القطاعي، والتوسع في صناعات الآلات والمعدات الزراعية مثل الجرارات الزراعية وماكينات الري والحرث الميكانيكية وصناعة المستلزمات الزراعية،

والتوسع في التصنيع الزراعي للمنتجات الزراعية والحيوانية، وكذلك التوسع في معالجة وتصنيع المخلفات الزراعية بما يدعم تطوير وتنمية القرية المصرية في إطار التنمية الريفية الشاملة وبما يوفر المدخلات اللازمة لتنفيذ استراتيجية التصنيع.

- دعم إنشاء المناطق الصناعية المتكاملة والمتخصصة والتي تتكامل بداخلها المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في قطاع سلعي محدد، مع توفير وسائل الطاقة والمياه والنقل اللازمة للتشغيل وتوفير كافة المرافق والخدمات الخاصة بالعاملين واسرهم واستقرارهم بما يساهم في نقل العديد من الصناعات خارج الوادي والدلتا من ناحية وتخفيض أسباب التلوث البيئي من ناحية اخرى.
- وضع بنية أساسية واسعة لصناعات ومناطق التخزين وبناء وصيانة السفن على جانبي قناة السويس وساحل البحر الأحمر.
- ربط التصنيع بنظم الاتصالات والمعرفة يكون على مستويين، مستوى تكنولوجيا الإنتاج، ومستوى الإدارة الصناعية بما يدعم مستوي الجودة والقدرة التنافسية للصناعة المصرية.
- تطوير وسائل النقل بما يخدم التصنيع، وزيادة الاعتماد على النقل بالسكك الحديدية والنقل النهري بما يقلل الضغط علي شبكات الطرق ويخفض الانبعاثات الحرارية الملوثة للبيئة.
- استخدام السياسة الجمركية لمواجهة الاغراق الذي يتم من بعض الدول والمنتجات دعماً للصناعة الوطنية.
- استخدام سياسات مصرفية تضمن توفير قروض ميسرة للمشروعات الصناعية، ودعم خطط تعويم واعادة تشغيل الشركات المتوقفة والمتعثرة.
- إنشاء جهاز لتعويم المصانع المتعثرة والمتوقفة وتشغيل الطاقات العاطلة يتبع وزارة الصناعة ويتولى دعم ومساندة المصانع المتوقفة واعادتها للإنتاج والارباح، والاستفادة من الطاقات القصوى للمصانع القائمة بدلاً من الاستثمار في مصانع جديدة.
- اعطاء أولوية للمشروعات الصناعية في توفير احتياجاتها من النقد الأجنبي لتوفير الخامات ومستلزمات الانتاج بما لا يعطل خطط التصنيع.
- عودة الدولة لقيادة استراتيجية التصنيع، ووقف خصخصة المصانع القائمة، وضخ الاستثمارات اللازمة لإعادة تشغيلها. فقد ثبت فشل القطاع الخاص على مدي ٤٠ سنة في تطوير الصناعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي بل وادي للمزيد من الاعتماد علي الخارج. والمطلوب هو استراتيجية تصنيع تعمل على تلبية احتياجات المواطنين.
- التزام المشتريات الحكومية بشراء المنتج المصري الذي يحقق مستوي جودة واسعار تنافسية أولا وعدم اللجوء للاستيراد الا في السلع التي لا يوجد لها بديل مصري.
- أن تعتمد استراتيجية التصنيع على تحديث قوي الانتاج ومسايرة أحداث التقنيات العالمية.

استراتيجية التصنيع

لكي نصل إلى استراتيجية صناعية ناجحة وقادرة على أن تكون ذراع للتنمية الشاملة والمستدامة لابد من توافر عدة عناصر في هذه الاستراتيجية منها:

- ان تعتمد على التنمية المستقلة والتخلص من التبعية للشركات الدولية ومؤسسات التمويل الدولية.
- لن نعيش بمعزل عن العولمة ولكن نتعامل معها بما يخدم مصالحنا واهدافنا وما يناسبنا ولا نأخذها كحزمة واحدة، ونسعى للدخول في تحالفات تصنيع مع المنتجين العالميين على أسس متكافئة.
- ان تقوم استراتيجية التصنيع علي أساس إشباع حاجات المواطنين والاكتفاء الذاتي.
- أن تقوم على التركيز على السوق العربي والسوق الأفريقي كتوجه اول والاعتماد علي التعاون جنوب جنوب.
- أن تتكامل مع الزراعة سواء من حيث الخامات أو تصنيع الريف والمنتجات الزراعية أو من حيث معالجة وتصنيع المخلفات الزراعية أو من حيث توفير مستلزمات الانتاج الزراعي من الآلات ومعدات واسمدة ومبيدات ووسائل ري حديثة.
- التوسع في صناعة الاتصالات والمعلومات بما يحقق قيمة مضافة عالية ويغطي احتياجات مصر في مختلف القطاعات ويوفر صادرات عالية القيمة.
- أن تعتمد على تكامل الحلقات الصناعية بين المصانع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.
- أن تعتمد على القطاع العام والقطاع المملوك للدولة في قيادة التصنيع بالتكامل مع القطاع الخاص، مع دعم تحويل بعض المصانع المتوقفة لتعاونيات يديرها عمالها وتدعمهم الدولة لحين التشغيل الكامل وسداد قيمة التمويل.
- أن تعتمد علي تطوير الصناعات المتوسطة والثقيلة ولا تكتفي بالصناعات الاستهلاكية.
- أن تعتمد على الصناعات كثيفة العمالة عالية الجودة التي تستخدم نوعيات متطورة من العمالة المدربة القادرة على تقديم منتج بجودة وسعر منافس.
- اعتماد علاقات عمل عادلة وأجور مناسبة تحفز العمل الصناعي.
- مشاركة العمال في التخطيط الانتاجي والتنفيذ واتخاذ القرار والشراكة في الأرباح على قدر مساهمتهم في زيادة الانتاج وجودته.
- توفير نظام مرن لدمج مصانع القطاع غير الرسمي في القطاع الصناعي.
- وضع اليات للتسعير وتحديد هامش الربح لكل صناعة بالمشاركة بين الدولة والمصانع المنتجة وجمعيات وروابط حماية المستهلك.

أهداف الخطة

تستهدف خطة التصنيع المقترحة تحقيق عدة أهداف منها:

١. زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ليصل الي ٣٠% خلال خمس سنوات بحلول عام ٢٠٢١/٢٠٢٢.

٢. زيادة قيمة الانتاج الصناعي من ٨١٨ مليار جنيه بنسبة ٧٥% عن الوضع الحالي.
٣. مضاعفة الصادرات الصناعية ٢٠٠% خلال خمس سنوات.
٤. توفير ما بين ١,٥ – ٢ مليون فرصة عمل منتج.

تكلفة تنفيذ استراتيجية التصنيع

يحتاج تنفيذ استراتيجية التصنيع المقترحة لتوفير التمويل التالي:

- حوالي ١٠٠ مليار جنيه إضافي سنوياً لتمويل التعليم والبحث العلمي وصولا لنسبة ٧% من الناتج القومي التي حددها الدستور.
- ضخ ٣٠٠ مليار جنيه كاستثمار صناعي خلال فترة تتراوح ما بين ٣ – ٥ سنوات وهو ما يعادل ٥٠% من قيمة الاستثمارات الحالية. فما تم انفاقه على توسعة قناة السويس في ظل الركود العالمي كان يمكن توجيهه ليغطي استراتيجية التصنيع وبما يوفر ٢١% من تكلفة التطوير والتوسعة المطلوبة.

استراتيجية التصنيع لا يمكن أن تتم بمعزل عن باقي قطاعات الاقتصاد المصري، وخاصة قطاعات التعليم والكهرباء والنقل والمواصلات والزراعة، ولا يمكن أن تتم الا ضمن رؤية للتنمية الشاملة المستدامة وبالمشاركة الشعبية.

لم تكن كوريا وماليزيا دول صناعية كبري، لكن بالإرادة السياسية استطاعت أن تفرض وجودها ضمن الدول الصناعية. لن نستمر في قبول وجود إسرائيل ضمن الدول الصناعية بينما مصر تعد ضمن الدول الأخذة في التصنيع.

التنمية إرادة، والتصنيع إرادة، ولدينا كل المقومات
نحتاج الرؤية الشاملة والإرادة والمشاركة.

تصنيع مصر: الحتمية والاستراتيجية والسياسات

د. طه عبد العليم طه

دكتوراه في الاقتصاد السياسي

كاتب بالأهرام ومستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

مقدمة: التصنيع رافعة التنمية

مجددا تؤكد خبرة العالم من حولنا حقيقة أنه لا فرص عمل ولا تنمية اقتصادية بغير التصنيع. والصناعة التحويلية هي السبيل الأهم لمواجهة مشكلات البطالة والفقر. فقد بلغ الاستيعاب المباشر للعمال في الصناعة التحويلية ٣٨٨ مليون فرصة عمل في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٢١١ مليون مشتغل عام ١٩٧٠. وتقدر أعداد العمالة في الصناعة التحويلية- بتعريفها الواسع الشامل للخدمات المرتبطة بالتصنيع - وتقدر بأكثر من نصف مليار فرصة عمل في عام ٢٠١٣؛ ومع كل فرصة عمل يتم إيجادها في الصناعة التحويلية يتم إيجاد فرصتين أو ثلاث فرص عمل خارجها، كما سجل تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) عن التنمية الصناعية في العالم ٢٠١٣.

وبفضل التصنيع، أي تنمية وتعميق وتحديث الصناعة التحويلية أصبح - مقارنة بغيرها من القطاعات الاقتصادية - ركيزة وجوهر التنمية باعتبارها تغييرا جذريا لهيكل الاقتصاد يتحقق بالتحول من القطاعات الاقتصادية الدنى انتاجية الى تلك الأعلى انتاجية. فمنذ الثورة الصناعية، صارت الصناعة التحويلية رافعة تضاعف القدرات الإنتاجية والعمالة عالية الإنتاجية والدخل، ووفرت فرصا لتغيير هيكل الاقتصاد لصالح القطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى والمحتوى المعرفي الأرقى.

وقد أثبتت مجموعة كبيرة من الدراسات التجريبية الارتباط الإيجابي الوثيق بين النمو الاقتصادي والتغيير الهيكلي في الصناعة التحويلية، حيث كانت مجموعات البلدان التي حققت أسرع نمو خلال الفترة ١٩٧٠- ٢٠٠٧ هي تلك التي تحولت نحو التصنيع. وعلى النقيض فإن البلدان التي تراجع فيها التصنيع حققت نموا متواضعا جدا لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي، في ذات الفترة، كما أكدت دراسة للأمم المتحدة صدرت عام ٢٠٠٦.

والشرط الوحيد لأن يكون نمو الدخل القومي متواصلا وقادرا على الاستمرار اعتمادا على الذات، هو المترتب على تغيير هيكل الاقتصاد والصناعة التحويلية لصالح الأخيرة، وخاصة فروعها عالية الإنتاجية والتنافسية، كما اعترف تقرير أخير للبنك الدولي. وأوضح تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

(الأونكتاد)، أنه في البلدان المتحولة للتصنيع ارتفعت مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلى الإجمالي من نحو ١٦ في المائة إلى نحو ٢١ في المائة، وزادت حصتها من الصادرات الصناعية العالمية من نحو ١٤ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى نحو ٣٠ في المائة في عام ٢٠١١.

في عام ٢٠٠٦، مثلت الصادرات من السلع المصنعة (عدا المنتجات البترولية والتعدينية) ٩٢,٤ في المائة من أجمالي الصادرات السلعية الصينية، ومثلت صادرات الآلات والمعدات شاملة أجهزة الاتصالات والأجهزة الإليكترونية ٤٧ في المائة من صادرات السلع المصنعة. وفى عام ٢٠٠٥ مثلت صادرات التكنولوجيا الراقية نحو ٣١ في المائة من إجمالي الصادرات السلعية الصينية. وقد ارتبط هذا الانجاز بزيادة معدل الادخار الى الناتج المحلى الإجمالي للصين من ٣٥ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى نحو ٥١ في المائة في عام ٢٠٠٥؛ ومن ثم ارتفاع معدل الاستثمار الى الناتج المحلى الإجمالي في ذات الفترة من ٣٥ في المائة الى ٤٤ في المائة وهو ما زاد على ضعف المعدل العالمي.

١) مؤشرات تراجع تصنيع مصر

حققت مشروعات التنمية والتصنيع في مصر الحديثة - تحت قيادة محمد على وطلعت حرب وجمال عبد الناصر- انجازات رائده؛ بمقاييس زمنها، ومقارنة بنقاط انطلاقها، لكنها أخفقت جميعها في استكمال مهام التنمية وفق المعايير العالمية في عصرها ومقارنه بالتطلعات الوطنية في حينها، لأسباب خارجية وداخلية في آن واحد.

وفى المشروع الأحدث للتصنيع في عهد ثورة يوليو، تفوقت القيمة المضافة للصناعة التحويلية في مصر على مقابلها الكوري في بداية الستينيات، وتساوت القيمتان تقريبا في منتصف الستينيات. في عام ١٩٧٠، مثلت هذه القيمة نحو ٧٨% من مقابلها الكوري، وبقيت مصر مع كوريا واحدة من أكثر خمس دول تصنيعا في الجنوب. ومع الانفتاح الاقتصادي ووأد مشروع ثورة يوليو لتصنيع مصر، تدهورت القيمة المضافة للصناعة التحويلية في مصر الى ٨ % فقط من نظيرها الكوري في عام ١٩٩٠. وفى عام ٢٠١١، بلغ نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية في كوريا أكثر من ٢٥ مثل نظيره في مصر، ووصل نصيب الفرد من صادرات الصناعة التحويلية في كوريا أكثر من ٤٦ مثل نظيره في مصر. وبلغت حصة كوريا من إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية فى العالم نحو ١٥ مرة حصة مصر، ووصلت حصة كوريا من إجمالي الصادرات الصناعية في العالم نحو ٢٧ مرة حصة مصر. ووفق تقرير التنمية البشرية في العالم لعام ٢٠١٣ شغلت كوريا المركز ١٥ عالميا، بينما شغلت مصر المركز ١١٠، وكان هذا بين أهم أسباب ونتائج تراجع تصنيع مصر.

وقد عرض التقرير ربع السنوي الصادر عن وزارة التجارة والصناعة الصادر عام ٢٠٠٦ مؤشرات التنمية والتصنيع في مصر؛ بالمقارنة مع أداء اقتصادات

اثنتي عشرة دولة؛ اختارها وفق معياري: تقارب مستويات الدخل مع مصر ومنافستها للاقتصاد المصري.

ومقارنة ببقية دول المقارنة: كان مؤشر كثافة التصنيع في مصر، يقل عن نظيره فى سبع من دول المقارنة؛ وهذا المؤشر يمثل: نصيب القيمة المضافة للصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الصناعات متوسطة وراقية التكنولوجيا من القيمة المضافة للصناعة. وشغلت مصر المركز قبل الأخير وفق مؤشر تنافسية الأداء الصناعي، الذى يدمج مؤشرات: نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية، ونصيب الفرد من الصادرات الصناعية، وكثافة التصنيع، وجودة صادرات السلع المصنعة. وكانت نسبة الصادرات من السلع المصنعة إلي القيمة المضافة للصناعة متدنية بدرجة هائلة. وكانت الصادرات المصرية راقية التكنولوجيا كنسبة من أجمالي صادراتها من السلع المصنعة منخفضة جدا والأدنى. كان مؤشر التكنولوجيا، الذى يعبر عن مستوى الابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يقل في مصر عن نظيره في ثمان من دول المقارنة. وفى مؤشر متوسط معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي شغلت مصر المركز العاشر.

ووفق مؤشر متوسط دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالي شغلت مصر المركز الحادي عشر. وزاد معدل البطالة في مصر على ثمان من الدول موضع المقارنة. وكان متوسط معدل الاستثمار المحلى الإجمالي في مصر هو الأدنى لتشغل مصر المركز الأخير. وكان متوسط معدل نمو الاستثمار المحلى الإجمالي، وهو المحرك الأساسي لأى نمو اقتصادي، كان سلبيا في مصر التي شغلت المركز الثاني عشر. رغم تدنى الاستثمار المحلي فيها، عانت مصر من فجوة بين الادخار والاستثمار، وانعكست في ارتفاع حجم وعبء خدمة الدين العام. ووفق مؤشر متوسط صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة شغلت مصر المركز العاشر. وشغلت المركز الحادي عشر وفق مؤشر نسبة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلى الإجمالي. ويسجل التقرير أن المبالغة في تكوين الاحتياطيات من النقد الأجنبي يمثل إهدارا لجانب هام من موارد الدولة، لا يتم حقنه في النشاط الاقتصادي.

وباختصار، فان اختلال هيكل الإنتاج يفسر كل اختلالات الاقتصاد المصري، ويتجلى في هيمنة القطاعات والفروع الأقل انتاجية والأدنى تقنية، وتراجع وزن قطاعات الاقتصاد الحقيقي، خاصة الصناعي والزراعي. ويعكس التركيب السلعي للتجارة الخارجية اختلال هيكل الإنتاج، حيث الاعتماد على صادرات ريعية متقلبة أهمها تحويلات العمالة والدخل من السياحة وايرادات قناة السويس وعائدات تصدير النفط والغاز الناضبين، بدلا من الاعتماد على الصادرات السلعية. وتأتى الاختلالات المزمنة في الميزان التجاري وميزان المدفوعات انعكاسا لأوضاع اقتصاد متدني الإنتاجية والتنافسية، ولا تتمتع قطاعاته الإنتاجية السلعية، وخاصة الصناعة التحويلية، بالقدرة التنافسية والمرونة اللازمتين للاستفادة من فرص التصدير. وتجدر ملاحظة أن معدل النمو الحقيقي للصناعة التحويلية كان أقل من

٤ % في عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، ولم تتعد مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلى الإجمالي نحو ١٤ % في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، وتدنى نصيب الصناعة التحويلية من الاستثمارات المنفذة الى نحو ٥ % في عام ٢٠١١/٢٠١٢.

٢) مفهوم واستراتيجية التصنيع

يرتبط مفهوم التنمية الاقتصادية ارتباطاً وثيقا بتغيير هيكل الاقتصاد، أي التكوين القطاعي للناتج المحلى الإجمالي، المترتب على التحول من الأنشطة منخفضة الإنتاجية، ذات الفرص المحدودة لتسريع التغير التكنولوجي وتعظيم القيمة المضافة، نحو الأنشطة مرتفعة الإنتاجية ذات الفرص الأكبر للابتكار وزيادة القيمة المضافة، والتي تصبح أساس التغيير الهيكلي والتنمية الاقتصادية، كما أبرز تقرير (اليونيدو) لعام ٢٠١٣.

وتتضمن استراتيجية التصنيع عناصر جوهرية، أهمها:

- أسبقية الاستثمار فى الصناعة التحويلية مقارنة بالقطاعات الأخرى.
- مضاعفة معدل نمو الصناعة التحويلية بما يرفع نصيبها في الدخل القومي والصادرات وقوة العمل.
- ولا تقتصر استراتيجية التصنيع على تنمية وتحديث الفروع الصناعية التقليدية القائمة، وإنما تشمل ايضا تأسيس الفروع الصناعية الجديدة والأحدث.

وينبغي أن تشمل استراتيجية التصنيع تطوير كل فروع الصناعة:

- منخفضة التكنولوجيا (مثل الغزل والمنسوجات)
- ومتوسطة التكنولوجيا (مثل الكيماويات)
- وراقية التكنولوجيا (مثل الآلات).

وعلى استراتيجية التصنيع تأمين عناصره الأساسية، وخاصة:

- توفير رأس المال اللازم للاستثمار والتمويل، برفع معدلات الادخار والاستثمار المحلى؛
- ودعم المنظمين والمبادرين والمبتكرين من الصناعيين وتوفير البيئة التشريعية والمؤسسية المحفزة للاستثمار الصناعي؛
- وتوفير قوة العمل عالية الإنتاجية، بتطوير التعليم والتدريب المهني؛
- وتطوير منظومة ابتكار واستيعاب مواد ومعارف التكنولوجيا؛
- وتوسيع السوق الداخلية والخارجية للمنتجات المصنعة.
- وتطوير البنية الأساسية الانتاجية وخاصة الطاقة والنقل والاتصالات.

وينبغي أن تنطلق استراتيجية التصنيع من حقيقة أنه لا تصنيع بغير تنمية شاملة، لأن مدخلاته ومخرجاته ترتبط بكل قطاعات انتاج السلع والخدمات.

- ولا يعنى التصنيع إهمال الزراعة، فالثورة الزراعية سبقت تاريخيا الثورة الصناعية وتعمقت بفضل التصنيع؛ حيث كانت منتجات التصنيع من آلات ومعدات وأسمدة ومبيدات وغيرها رافعة لتعظيم الانتاجية في الزراعة، وتوفر منتجات الزراعة مدخلات للتصنيع الزراعي.
- وبفضل التصنيع بمفهومه الواسع؛ بنشر ثمار التحديث الصناعي التكنولوجي في بقية قطاعات الاقتصاد، لم تعد الدول الصناعية مجرد المُصدِر الأهم فقط للسلع المصنعة، ومكوناتها ذات المحتوى المعرفي الأرقى والقيمة المضافة الأعلى، بل صارت المُصَدِر الرئيسي للمعرفة والتكنولوجيا والخدمات والغذاء والاستثمار!
- ولا تعنى استراتيجية التصنيع نكوصا عن ولوج اقتصاد المعرفة، لأنه لا غنى عن منتجات الصناعة من أجهزة ومعدات لإنتاج المعرفة، وأن أهم فروع المعرفة يمثل خدمات للصناعة، وأن منتجاتُ المعرفة تُوَظَّف لتعظيم المحتوى المعرفي؛ ومن ثم القيمة المضافة للمنتجات الصناعية.
- كما لا تعنى استراتيجية التصنيع تجاهل معطيات العولمة. فقد ارتبط النمو السريع للبلدان الصناعية الجديدة والصاعدة، بزيادة صادراتها من المصنوعات للبلدان المتقدمة. لكنه مع تراجع النمو والطلب العالمي والبيئة التجارية العالمية غير المواتية، منذ انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية فى أغسطس ٢٠٠٨، بلغت استراتيجيات النمو الذي تقوده الصادرات حدودها القصوى، وقد أصبح من المستبعد جدا أن توفر الأسواق العالمية دفعة قوية للنمو الاقتصادي العالمي، وهو ما يفرض زيادة الاعتماد على الأسواق المحلية والاقليمية؛ كما بين تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في عام ٢٠١٥. ورغم الاتساع النسبي للسوق المصرية، فان عليها تعظيم فرص التكامل الإقليمي وخاصة العربي والأفريقي، وعبر الإقليمي وخاصة في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية وغيرها.
- حفلت الدراسات الأكاديمية والبحوث التطبيقية بنظريات واستنتاجات تقلل من مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، انطلاقا من اعتبار الحجم محددا لمستوى حداثة وانتاجية وتنافسية وربحية المشروع. (ليس الصغير جميلا!!). وقد حدث انقلاب فى المفاهيم فى سبعينيات القرن الماضى مع ظهور الشعار الأمريكى: المشروع الصغير جميل Small is beautiful، وذلك مع صمود المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من المشروعات الكبيرة فى مواجهة الركود والانكماش الاقتصادى. ففى الولايات المتحدة وفرت المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٩٨ % من فرص العمل الجديدة بين عامى ١٩٧٤

و١٩٨٤. وشهدت ايطاليا تطورا مبهرا للصناعات الصغيرة والمتوسطة وصف بالمعجزة الايطالية. وفى اليابان ساهمت الصناعات الصغيرة بنحو ٤٧,٥ % من الصادرات بين عامى ١٩٧٥ و١٩٨٥، وبلغت المساهمة ٣٣ % فى الصناعات الاليكترونية.

- وقد تعاظم دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة المُكمِلة، التي تستخدم منتجات الصناعات الكبيرة (صناعة الملابس، مثلا)، أو تقوم بدور صناعات مغذية فتنتج مكونات (صناعة السيارات، مثلا). وتتسم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض التكاليف الاستثمارية لانشائها، وتسهم في توفير النقد الأجنبي بالحد من استيراد المكونات الوسيطة والسلع الاستهلاكية المستوردة، وتتسم بالمرونة في الاستجابة للاحتياجات المتغيرة والمتنوعة في الأسواق. وتسهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى إطلاق روح الابداع والاختراع والابتكار في مجال تطوير القدرات الانتاجية والخدمات اللازمة للصناعة التحويلية، وتعتمد اعتمادا كبيرا على المواد الخام المحلية.
- وتزيد أهمية هذه الصناعات في مواجهة مشكلات الندرة النسبية لرأس المال، والعرض الزائد لقوة العمل، وانتشار العمل غير المنظم، وفائض العمالة الريفية المهاجرة الى المدن، والمشكلات الاجتماعية والأمنية في المناطق العشوائية. وتستقطب الصناعات متناهية الصغر قوة عمل منزلية وعائلية تحول العادات والتقاليد دون دخولها أسوق العمل الأخرى، وبفضل دورها في الحفاظ على الموروث الصناعي الثقافي في الحرفية والريفية اليدوية، وتلبى الطلب على الأدوات والمستلزمات في المجتمعات الريفية. ويمثل العاملون في المؤسسات الصناعية الصغيرة ومتوسطة الحجم، والعاملون الصناع لحسابهم الخاص، والمشتغلين في القطاع الصناعي غير الرسمي، ما يقرب من نصف عمالة الصناعة التحويلية في العالم، وهو نصيب يتزايد.
- وارتبطت إعادة الاعتبار للصناعات الصغيرة والمتوسطة بتخلي الصناعات الكبيرة بغرض خفض التكلفة عن انتاج الكثير من المكونات لتنتجها الصناعات الصغيرة الأكثر تخصصا؛ مثل لوحات التوزيع الإليكتروني والدوائر السليكونية والترانزيستور والساعات وغيرها.
- تبقى حقيقة أن الحجم الأمثل للمشروع تحدده الخصائص التكنولوجية وطبيعة النشاط الإنتاجي للمشروع الصناعي. وهكذا، فانه لا يمكن إلا أن تكون كبيرة الحجم الصناعات التحويلية الثقيلة؛ لإنتاج الحديد والصلب والآلات والمعدات ووسائل النقل من سيارات وقاطرات وسفن والألومنيوم والهياكل المعدنية والأسمدة والأسمنت والغزل والنسيج والصباغة والبتروكيماويات وتكرير البترول واللدائن والمراجل والأجهزة الكهربائية وأجهزة الحاسبات والاتصالات وغيرها.

٣) توصيات للسياسة الصناعية

- بدون تبنى سياسات اقتصادية وصناعية تضمن أسبقية تنمية وتعميق وتنويع الصناعة التحويلية- لن تعزز مصر أمنها القومي الاقتصادي والشامل بغير تملك القدرة الصناعية والتكنولوجية، ومن ثم القوة الاقتصادية والشاملة، اللازمة لحماية مصالحها وقيمها وتعزيز مكانتها ودورها. ولن يتمتع المصريون بأمنهم الاقتصادي الإنساني، فيتحرروا من الحاجة والفاقة والخوف من المستقبل، إلا بفضل ما تتيحه عملية التصنيع من وظائف غير محدودة ومرتفعة الإنتاجية، تؤمن لهم عملا لائقا ودخلا عاليا وحياة كريمة مديدة بصحة جيدة. ولا جدال أن قدرات مصر الكامنة تسمح لها بإنجاز التصنيع وبلوغ ما تستحقه: أن تصبح دولة صناعية!
- وتبين التقارير الاقتصادية الدولية، وخاصة الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وعن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، لماذا تأخر التصنيع في أمريكا اللاتينية، كما تكشف حالة المكسيك مثلا؟ ولماذا ارتقى التصنيع في شرق آسيا، كما تبين حالة كوريا مثلا؟ والأمر أن الأولى، الفاشلة، نفذت إملاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتحقيق النمو عبر اطلاق قوى السوق الحرة وفق الوصفة الليبرالية الجاهزة، بينما أصرت الثانية، الناجحة، على تدخل للدولة في الاقتصاد مكنها من الارتقاء بالتصنيع.
- ويؤكد تقرير (اليونيدو) عن التنمية الصناعية في العالم، ٢٠١٣: أنه على الدولة أن تنهض بأدوارها في إزالة العقبات أمام التصنيع وتصحيح إخفاقات السوق؛ بتعزيز السياسات الصناعية باعتبارها منظِمة أو ممولِة أو منتِجة أو مستهلِكة. ويوضح: باعتبارها جهة منظمة؛ تضع التعريفات الجمركية والحوافز المالية أو الإعانات؛ وجهة ممولة؛ تؤثر على سوق الائتمان وتخصيص الموارد المالية العامة والخاصة للمشاريع الصناعية؛ وجهة منتجة تشارك مباشرة في النشاط الإنتاجي من خلال المؤسسات المملوكة للدولة، وجهة مستهلكة تضمن سوقا للصناعات الاستراتيجية من خلال المشتريات الحكومية.
- وتبرز أهمية السياسة الصناعية للدولة الهادفة لتسريع التصنيع وتغيير هيكل الاقتصاد كما تسجل اليونيدو، لأنه: لا تتوفر لأصحاب العمل في بيئة السوق الحرة سوى حوافز ضئيلة لتخصيص الأموال اللازمة لمواجهة نقص العمالة المتعلمة والماهرة، ولأن الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار عرضة لإخفاقات السوق بسبب محدودية الربح والافتقار للتمويل وفشل التنسيق، ولأن أدوات السياسة الصناعية والاقتصادية ضرورية لتوفير وتقليص تكلفة المستلزمات بالغة الأهمية للصناعة. ولأنه رغم قيود اتفاقيات تحرير التجارة لا يزال بمقدور الحكومات حفز التصنيع باستخدام الحواجز غير الجمركية، وتوفير الائتمان بأسعار معقولة، ودعم الصادرات الصناعية، والتحكم في سعر الصرف، وتمويل البحث والتطوير والتدريب، وتقديم الدعم.. إلخ.

- وفى نهوض الدولة بدورها في تعزيز السياسات الصناعية ينبغي أن تشرف على التنسيق الوثيق مع السياسات الأخرى، التي يمكن أن تقوض أهداف السياسات الصناعية إذا لم تتوافق معها، ولا سيما سياسات المنافسة والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وأسعار الصرف، التي تلعب دورا تكميليا مهما للسياسات الصناعية.

خاتمة

- **تتأكد حتمية التصنيع إذا أدركنا حدود ومخاطر الاعتماد على مصادر الدخل الريعية المتقلبة مثل العوائد البترولية أو إيرادات القناة أو الدخل السياحي أو تحويلات المهاجرين، وإذا انطلقنا من بديهة أن تعظيم القيمة المضافة من الثروة البترولية، مثلا، مرهون بتطوير الصناعات البتروكيماوية في حلقاتها الأرقى، وأن مضاعفة القيمة المضافة للسياحة، مثلا، تتوقف على ما يتيحه التصنيع من إنتاج محلى لكل مستلزماتها من المدخلات المصنعة! وإذا سلمنا بأن عوامل النجاح واحدة، سواء تعلق الأمر بالتصنيع أو بأي مجال من مجالات التنمية الاقتصادية.**
- **وبالتعلم من مأزق التنمية والثورة الشعبية فى مصر، وخبرة سقوط الأصولية الإشتراكية والأصولية الرأسمالية فى العالم، أزعم أن مصر لن تشهد استقرارا وتقدما اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، ولن تحقق الأمن الاقتصادى القومى والانسانى، بغير إقامة نظامٍ اقتصادى إجتماعى جديد؛ يجسد معيارى المفاضلة بين النظم وهما: التخصيص الرشيد للموارد وعدالة توزيع الدخل. نظامٍ يجمع بين: أدوار الدولة والسوق، وقطاعى الأعمال العام والخاص، والتخطيط الوطنى والمبادرة الفردية، والسيادة الوطنية والإنفتاح الاقتصادى، ويردع الفساد ويكبح الجشع، ويُفَعِّل المسئولية المجتمعية والتنموية والوطنية للرأسمالية. نظامٍ يُعظِّم الإنتاجية والتنافسية وخاصة بالتنمية الإنسانية، ويرتقى بتصنيع مصر مع استيعاب منجزات اقتصاد المعرفة والاستجابة لتحديات العولمة؛ ويبنى مرتكزات الإندماج المتكافىء فى المصنع والاقتصاد العالمى، ويحقق التنمية الشاملة والمستدامة والمعتمدة على القدرات الوطنية بالأساس.**
- **ولا خلاف على أن الرأسمالي الصناعي، والرأسمالي بشكل عام، في نشاطه الاستثماري- من خلال مشروعاته وشركاته- يسعى، وينبغي أن يسعى، الى تحقيق أقصى ربح ممكن، لأن هذا ما يميز مشروع الأعمال عن العمل الخيرى، ولأن تعظيم الربح يوفر حافز رجل الأعمال، ليكون فاعلا لا غنى عنه فى تحقيق التنمية والتصنيع والتقدم. وفى النظام الاقتصادى الاجتماعى، الذى أوجزت معاييره ومرتكزاته وغاياته، أسجل أن هدف تعظيم ربح المشروع باعتباره حافز الاستثمار فى نشاط الأعمال، وهو هدف منطقى وتاريخى ومبرر للمستثمر: المبادر والمنظم والمخاطر والمبتكر، ينبغى أن يرتبط بالتزامه بواجبات مسئولياته، المجتمعية والتنموية والوطنية، التى تعنى ربط تعظيم ربحية المجتمع بالسعي للربح الفردي، بقوة القانون في سوق تنافسي.**

طريق الخروج من الأزمة الاقتصادية

الإصلاح الاقتصادي بين تحديات الواقع وإمكانات الحل

د. رائد سلامة

باحث اقتصادي

الفهرس

المالية العامة:

بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، اضطرت الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتمظهرت ضرورة هذا التدخل بوضوح بعد الكساد الكبير في سنة ١٩٢٩، وكان من بين أسباب هذا التدخل هو رغبة الدولة في إشباع الحاجات العامة، ومعالجة بعض المشاكل الاقتصادية من بطالة وتضخم، والتقليل من التفاوت في توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع، وتفعيل دورالقطاع الخاص في النمو، بالإضافة إلى محاولة الحد من نشاط التكتلات الرأسمالية الاحتكارية وتشجيع الشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد كانت تلك هي بداية ما اصطلح على تسميته بالدولة المتدخلة التي تتدخل في النشاط الاقتصادي بشكل مباشر لأجل تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. وبذلك حدث تحول كبير في علم المالية العامة، فاتسعت دائرة الإنفاق العام وتعددت نطاقاته، وتغيرت النظرة للضرائب فلم تعد وسيلة لجباية المال فقط بل تعددت وتنوعت أهدافها، واتخذت موازنة الدولة طابع وظيفي فلم يعد هدفها مجرد إيجاد توازن حسابي بين الإيرادات العامة للدولة ونفقاتها، بل اصبح هدفها أيضا تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ورفع مستوى معيشة الملايين من المواطنين.

ارتبط مفهوم ومضمون علم المالية العامة في تطوره ارتباطا وثيقا بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبعد أن كان علم المالية العامة في المفهوم التقليدي مقتصرا على البعد المالي الحسابي فقط، أصبح هذا المفهوم في العصر الحديث له أبعاد متعددة، بعضها اقتصادية وأخرى اجتماعية ومالية. وعرفت المالية العامة بالمفهوم التقليدي"بأنها العلم الذي يتناول بالبحث نفقات الدولة وإيراداتها، أو

بمعنى آخر هي العلم الذي يتناول تحليل حاجات الدولة والوسائل التي تشبع بها هذه الحاجات". وعرفت المالية العامة بالمفهوم الحديث: " بأنها دراسة لاقتصاديات القطاع العام، كما عرفها آخرون بأنها ذلك العلم الذي يبحث في نشاط الدولة عندما تستخدم الوسائل والأساليب المالية بشقيها الايرادي والنفقاتي لتحقيق أهداف المجتمع بمختلف اتجاهاتها الاقتصادية والاجتماعية والمالية."

علاقة المالية العامة بالعلوم الإنسانية

إن علم المالية العامة، وقد حققت أبحاثه مستوى عالٍ من التجريد والتعميم والتنظيم، هو علم له أبجدياته الخاصة شأن كل العلوم الإنسانية كعلم الاقتصاد والاجتماع وعلم السياسة وعلم القانون وعلم الإحصاء، لكنه يتضافر معها جميعاً بعلاقات وثيقة تكاد تتماهي فيها الخطوط الفاصلة بين أبجديات تلك العلوم حيث يستعين بها على شرح نظرياته وتأكيد البرهان عليها.

المالية العامة و تطور دور الدولة

- **الدولة الحارسة**

في ظل نظام الاقتصاد الفردي الحر كانت وظائف الدولة محصورة في الأمن والعدل والدفاع وإقامة بعض الطرق الضرورية، وبالتالي حجم الإنفاق العام لديها محدودًا للغاية حيث كان حجم اعتمادات الموازنة لا يتجاوز من١٠%-٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

- **الدولة التدخلية الحديثة**

توسعت وظائف الدولة بحيث أصبحت تشمل الوظيفة الاجتماعية (تعليم، صحة، ضمان اجتماعي) والوظيفة الاقتصادية في إقامة مشاريع تنموية واستثمارية إضافة إلى الوظائف التقليدية، وبالتالي إزداد حجم الإنفاق العام في الموازنة وذلك تبعًا للنظام الاقتصادي الذي تتبناه الدولة، ففي ظل نظام الاقتصاد الحر، أي نظام السوق، فإن حجم الإنفاق العام في الدولة لا يتجاوز في الدول النامية لقصور مواردها عن ٢٥%-٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي، أما في الدول المتقدمة فيزيد حجم الإنفاق العام لديها بحيث يمكن أن يبلغ من ٥٠%- ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي نظرا لتوفر الإيرادات العامة اللازمة لتغطية الإنفاق العام.

- **الدولة المنتجة**

تسيطر الدولة على وسائل الإنتاج والتوزيع حيث يتجاوز حجم الإنفاق العام ٩٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

تحديات الواقع

تتبدي ملامح الأزمة الإقتصادية بمصر في ثلاث تمظهراتٍ أساسية:

١. قصور الفهم لدور الدولة في عملية التنمية وعلاقتها بالتخطيط، ونمط الإقتصاد المصري الرأسمالي الرث فيما يتعلق بقضايا التنمية المستقلة (التنمية المتمحورة

على الذات) والتي ساهمت بشكل كبير في بناء التراكم الرأسمالي في دول أوروبا منذ عقود، بالإضافة إلى حتمية التصنيع وتحديث الزراعة لأجل تحقيق الإكتفاء الذاتي، وكذلك إدراك دور القطاعات (العام-الخاص-التعاوني) في التنمية من خلال التخطيط لتطوير التصنيع وتحديث الزراعة

٢. قصور الفهم للعلاقة بين العدالة الإجتماعية والحريات الديمقراطية من ناحية أن هناك ضرورة لأن تلعب المؤسسات الدستورية دورها بكامل الحرية وبلا قيود أو سيطرة من الجهاز التنفيذي لأجل تفعيل الرقابة والمتابعة لمراحل تنفيذ خطة جادة للدولة، حيث لا يقع عبء المتابعة والرقابة علي عاتق مجلس النواب بمفرده الذي هو نموذج للديمقراطية" التمثيلية" بل يتعين أيضا تفعيل دور المواطن وهيئات المجتمع المدني والنقابات المستقلة والاتحادات والأندية والروابط، وتمكينها من المساهمة الجادة كنموذج للديمقراطية "التشاركية "بعيداً عن مافياوية بعض جماعات الضغط وماضوية البعض الآخر، بالإضافة إلي أن هناك حتمية لتنظيم الأسواق والإنتاج، ومجابهة الإرهاب ومكافحة الفساد في إطار ديمقراطي تشاركي حقيقي تلعب فيه هيئات المجتمع المدني وقواه الحية دوراً حيوياً في حماية الاقتصاد الوطني و تنميته بشكل جاد وحقيقي لخدمة كافة أبناء الشعب المصري بدرجاتٍ متساوية لأجل تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه الذي يستحقه دون أن يقتصر علي طبقة محدودة العدد ارتبطت مصالحها بالإمبريالية في أحط صورها من خلال نموذج رث للنمو المالي، فلا ديمقراطية دون عدالة اجتماعية تؤكدها ولا عدالة اجتماعية دون ديمقراطية تصونها و تحميها.

٣. مشكلات المالية العامة

- الديون (٤٧,٨ مليار دولار و ٢ تريليون و ١٣٠ مليار جنيه مصري بنهاية ديسمبر ٢٠١٥ حسب البنك المركزي).
- العجز في الموازنة العامة (٢٢٣ مليار جنيه خلال يوليو-فبراير ١٦/١٥ مقارنة ب١٨٦ مليار جنيه خلال يوليو-فبراير ١٥/١٤ اي بزيادة قدرها ٢٠%) .
- الاستيراد (نحو ٦٠ مليار دولار سنوياً وعجز ميزان المدفوعات بنحو ٤٠ مليار دولار) .
- تردي موارد الدولة من السياحة بسبب الفشل في مواجهة الإرهاب، ومن البترول بسبب انخفاض أسعاره عالمياً، ومن قناة السويس بسبب إنخفاض حجم التجارة العالمية.

- أزمة الدولار وارتباطها بالديون والعجز والاستيراد وتردي السياحة (إحتياطي النقد الأجنبي بلغ ١٧ مليار جنيه، فإذا ما قمنا باستبعاد قيمة ما لا يمكن تسييله وتحويله الي نقد من مكونات الإحتياطي كالذهب ب٢,٥ مليار دولار وحقوق السحب الخاصة بمليار دولار وما يتعين سداده من قروض خلال سنة ب٦,٥ مليار دولار فإن هذا يعني أن قيمة الإحتياطي الحقيقية هي ٩ مليار دولار وهي تكفي بالكاد لسداد استيراد شهرين فقط بما ينذر بمزيد من تدهور سعر العملة المحلية نتيجة ارتفاع الطلب علي الدولار).
- تدني الإنفاق الاجتماعي.
- ضعف الإدخار والاستثمار القومي وغياب القدرة على خلق فرص عمل واستفحال البطالة.
- إزدياد مستمر في معدلات الفقر وانزلاق متسارع لشرائح مجتمعية نحو الأسفل واستفحال أزمات الصحة والإسكان والتعليم وانتشار العشوائيات.
- سوء إدارة الجهاز الحكومي وفساد كثير من قطاعاته.

إمكانات الحل

١. إصلاح المالية العامة وتغيير نمط الاقتصاد المصري.

٢. ثورة تشريعية في سياق حل الأزمة الاقتصادية وحتمية الانفراج الديمقراطي بالمجال العام وفتح آفاق الحريات .

أولا: إصلاح المالية العامة وتغيير نمط الاقتصاد المصري:

تغيير فلسفة إعداد الموازنة العامة للدولة لتعظيم الموارد الحقيقية وعدم الاقتصار على التعامل معها من خلال خطط التقشف وخفض الإنفاق العام مع إتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بإصلاح المالية العامة على المستويين قصير ومتوسط-طويل الأجل.

- المستوي قصير الأجل (ويطبق بموازنة ٢٠١٦-٢٠١٧ التي مازالت تحت إعتماد مجلس النواب) بما سيخفض عجز الموازنة بإجمالي مبالغ تصل إلى نحو ***١١٠ مليار جنيه*** وعجز الميزان التجاري بنحو ***٨،٥ مليار دولار***:

أ. تحصيل فروق أسعار الأراضي التي بيعت في عهد مبارك بما سيدعم موازنة الدولة بنحو ٥٠ مليار جنيه.

ب. الضم الفوري الكامل للصناديق الخاصة لموازنة الدولة بما سيوفر نحو ٢٠ مليار جنيه.

ت. إلغاء دعم الطاقة من على الشركات كثيفة الاستهلاك للطاقة وإلغاء دعم المصدرين بما سيوفر نحو ١٥ مليار جنيه.
ث. إلغاء بند الإحتياطيات العامة ومصروفات المستشارين من موازنة الدولة بما سيوفر نحو ١٥مليار جنيه.
ج. التطبيق الفوري للضرائب التصاعدية التي نص الدستور عليها بما سيوفر نحو ١٠ مليار جنيه.
ح. الإيقاف الفوري لبرنامج الخصخصة والتوقف عن طلب مزيد من القروض من العالم الخارجي وبالذات من صندوق النقد واقتصار ما يتم الحصول عليه منها لاستخدامه في مشروعات تنموية.
خ. وقف استيراد بعض السلع الاستهلاكية التي يمكن الإستغناء عنها والاعتماد على البديل المحلي لمدة عام واحد أو إصلاحها بدلاً من إحلالها بأخرى جديدة فقط، مثل الثلاجات والتلفزيونات وسيارات الركوب والملابس الجاهزة والمنسوجات القطنية بما سيوفر نحو ٣،٥ مليار دولار، مع ضغط الإنفاق إلي النصف لمدة عام واحد فقط على ما يتم استيراده من الحاسبات الآلية والمحركات والمولدات والأجهزة الكهربائية والهواتف وأجهزة التصوير السينمائي بما سيوفر نحو ٥ مليار دولار حتى يتعافى احتياطي النقد الأجنبي.

- **المستوي متوسط - طويل الأجل:**

أ. التخطيط لتغيير نمط الاقتصاد المصري وتحويله من ريعي-إستهلاكي إلي إنتاجي-تنموي، مع وقف الإعتماد الكامل علي الخارج إلا فيما تقتضيه الضرورة لضمان تنمية متمحورة علي الذات تكفل إستقلالاً وطنياً حقيقياً خلال فترة تتراوح ما بين ٥ إلي ٨ سنوات من خلال بناء عملية تصنيع كبري وتطوير الزراعة بما يحقق اكتفاء ذاتياً من الغذاء السلع والبضائع دون إهمال الإنفاق علي الصحة والتعليم والبحث العلمي والإسكان، بخلاف ما تقتضيه التنمية من مشروعات للطاقة النووية والشمسية وتطوير العشوائيات والإسكان كما سيرد ذكره في أوراق المؤتمر المتعددة.

ب. رصد ٣٠٠ مليار جنيه لتطوير الصناعة يتم توفيرها من التمويل من البنوك المحلية على فترة تتراوح ما بين ٣ إلي ٥ سنوات بما ما من شأنه أن يوفر ما لا يقل عن ٨ مليار تمثل نصف ما يتم إستيراده من سلع غير بترولية وغير زراعية.

ت. رصد ٧٠ مليار جنيه سنوياً للإنفاق على التعليم والبحث العلمي والصحة (بالإضافة الي المرصود حالياً بالموازنة) من خلال ما يتم توفيره من جراء تغيير فلسفة إعداد الموازنه حسبما سبق ذكره.

ث. رصد ٤٠ مليار جنيه سنوياً للإنفاق علي تطوير الزراعة من خلال ما يتم توفيره من جراء تغيير فلسفة إعداد الموازنه حسبما سبق ذكره، وسيؤدي هذا التوسع في برامج تطوير الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية ورفع مستوي الإكتفاء الذاتي من الحبوب كالقمح والذرة والأرز، ومضاعفة الإنتاج للحوم ومنتجات الألبان ومضاعفة الإنتاج السمكي غير الملوث بما يحقق اكتفاء ذاتياً من الغذاء خلال فترة تتراوح ما بين ٥ إلي ٨ سنوات بما يوفر نحو ٥ مليار دولار تمثل قيمة المواد الغذائية المستورة بالإضافة إلي نحو ٥ مليار دولار أخري تمثل قيمة الحبوب المستوردة.

ج. رصد ٤ مليار دولار من تمويلات البنك الدولي للإنفاق على إنشاء معمل تكرير للبترول بسعة قدرها ١٠٠ ألف برميل يوميا بما يكفل تحقيق اكتفاء ذاتيا بمقدار ٥٠٪ من المواد البترولية المستوردة وهو ما يوفر نحو ٨ مليار دولار سنوياً.

ح. إنشاء" المجلس القومي للتخطيط وتكنولوجيا العلوم والتصنيع والزراعة" يضم فروع الغزل والنسيج، وعلوم الصحراء والتعدين، وتحلية مياه البحر، وتطوير الزراعة والثروة السمكية والداجنة والحيوانية، والطاقة النووية والشمسية لإنتاج الكهرباء اللازمة للتصنيع، على أن يتبع مجلس النواب لتوفير الاستقلالية له عن الجهاز التنفيذي.

خ. إلغاء الشركات القابضة و وزارة قطاع الأعمال العام التي إبتدعها نظام مبارك بهدف بيع وحدات القطاع العام ليعيدها النظام الحالي إلي الحياة كي تلعب ذات الدور، وإنشاء وزارة للقطاع العام تتولي إستلام المصانع والشركات التي حكم القضاء بإعادتها للدولة وإعادة هيكلتها وتدبير التمويل اللازم بالتنسيق مع المصارف الوطنية لإقالتها من عثرتها وإعادة تشغيلها بكامل طاقتها، كما تتولي البدء الفوري من خلال التنسيق مع المجلس القومي للتخطيط في تطوير منظومة تصنيع كبري وتحديث للزراعة لأجل لخفض معدلات البطالة و توفير احتياجات السوق المحلي .

<u>ثانياً: ثورة تشريعية في سياق حل الأزمة الاقتصادية وحتمية الانفراج الديمقراطى بالمجال العام وفتح آفاق الحريات</u>

تحقيق انفراجة حقيقية في المجال العام، وفتح آفاق الحريات، من خلال إزالة التشريعات المُكبلة وسن التشريعات التي تنظم عملية ديمقراطية تشاركية (لا مجرد ديمقراطية تمثيلية بمجلس النواب فقط)، وتهيئة المجتمع لتقبل الرأي والرأي الآخر وإنهاء حالة الاحتقان التي تنذر بعواقب وخيمة، حيث لا تنمية ترجي من مجتمع يعاني على هذا النحو ولا إستثمار سيأتي في مناخ يحظر التعددية ويصادر العمل السياسي. الثورة التشريعية لابد أن تشمل ما يلي:

- **سن تشريع للاستثمار يشجع الاستثمار الأجنبي والعربي بشكل لا يضر بحقوق العمال ولا المصريين عموماً في ثروات بلادهم في إطار خطة واضحة المعالم للدولة يلعب فيها القطاع العام دوراً أساسياً في" التنمية " ويقوم القطاع الخاص والتعاوني بدورهما في" النمو".**

- **تعديل تشريع المحاجر والثروة المعدنية.**

- **تعديل تشريعات سوق المال لتحويله من سوق للمضاربة الي سوق للاستثمار المباشر.**

- **الغاء كافة القوانين سيئة السمعة المكبلة للحريات كقانون التظاهر وقانون قصر حق التقاضي على طرفي التعاقد وقانون الخدمة المدنية.**

- **سن تشريع للعدالة الانتقالية يقوم على التعويض وجبر الضرر لكل مصابي وشهداء الثورة منذ يناير ٢٠١١ وحتى الآن، والعمل على تطبيق القانون بشأن التعذيب في السجون في قضايا الرأي وهي جريمة لا تسقط بالتقادم حسب دستور ٢٠١٤.**

- **سن تشريعين لتعريف وتجريم كل من الفساد والتمييز ثم لإنشاء مفوضيتين مستقلتين احداهما لمكافحة الفساد والأخرى لمكافحة التمييز.**

- **تعديل تشريعات الانتخاب والدوائر لضمان تمثيل دستوري مناسب.**

- **سن تشريعات تحرر العمل النقابي وتسمح بتكوين الروابط والمنتديات والاتحادات لتمارس رقابة شعبية تؤصل لديمقراطية تشاركية لا تمثيلية فقط.**

- **الإفراج الفوري عن المعتقلين والمسجونين في قضايا الرأي لأجل خلق حالة من الانفتاح على جميع قوي المجتمع ممن لم يتورطوا في جرائم كالإرهاب وسفك الدم ودمجهم بالمجتمع لتحقيق أعلى استغلال لكفاءاته والأيدي العاملة به.**

ورقة سياسات

شفافية الموازنة: مكسب للجميع بلا خسائر

دكتورة سلمى حسين

باحثة اقتصادية

مقدمة:

تضع هذه الورقة خطة عمل لوزارة المالية على ثلاثة مراحل، توضح كيف تنفتح الموازنة العامة عبر الشفافية والمشاركة المجتمعية، كي تستطيع تلبية متطلبات العدالة الاجتماعية بدون المساس بالانضباط المالي.

من مزايا هذا الإصلاح – وخاصة في مرحلتيه الأوليتين – أنه غير مكلف (أو قليل التكلفة جدا)، كما أنه يقع على عاتق وزارة المالية فقط، لذلك يسهل تطبيقه مع عدم وجود أي معارضة من مختلف أصحاب المصلحة الذين يمسهم هذا الإصلاح (المواطنون، البرلمان، المجتمع المدني، والجهاز المركزي للمحاسبات). وتوضح الورقة مزايا وتحديات كل مرحلة من مراحل الإصلاح.كما تحلل الورقة المخاطر من عدم تطبيق هذا الإصلاح.وأخيرا، تقترح آلية للمتابعة والتقييم لضمان سير مراحل الإصلاح المقترح.

المنهجية:

بنيت هذه الورقة على نقاشات مجموعة تخصص Focus Group Discussion والتي ضمت ممثلين لمختلف أصحاب المصلحة في تحسين مستوى شفافية الموازنة، وهم ممثل عن وزارة المالية، ممثل عن وزارة التخطيط، ممثل عن البنك الدولي، ممثلين عن المجتمع المدني المعنيين بالشفافية وباحثين مهتمين بالموازنة العامة والسياسة المالية وتطوير المحليات. كما تستند على عدد من الأدبيات الحديثة، خاصة تلك التي أصدرها صندوق النقد والبنك الدوليين.

ما المقصود بشفافية الموازنة؟

الإفصاح عن المالية العامة بوضوح clarity، وبشكل قابل للاعتماد عليه reliability، ودؤوب ومنضبط في المواعيد regularity، وذي دلالة relevance، وانفتاح openess عملية صياغة السياسة المالية تجاه العامة (IMF ١\ ,2011 p. ٥)

١) لماذا يجب فتح دورة الموازنة للمشاركة الآن؟ اقتناص الفرصة
صدر مؤخرا عن هارفرد كتاب مهم عن شفافية الموازنة والتحول إلى الديموقراطية. وفقا لهذا الكتاب، هناك أربعة محفزات من زاوية الاقتصاد السياسي من شأنها إذا ما توافرت كلها أو بعضها في دولة نامية في طور التحول الديمقراطي، أن تؤدي إلى فتح موازنتها ورفع درجة الشفافية والمشاركة (Khagram, S., Fung, A. and De Renzio, P.8, 2013). هذه المحددات هي:

- ا
لانتقال من حكم الفرد أو الحزب الواحد إلى نظام تعددي، ذي صلاحيات واسعة للبرلمان، وتداول للسلطة.
- ا
لأزمات الاقتصادية والمالية fiscal الكبيرة والتي تجبر الحكومات على تضييق الانفاق الحكومي والتقيد بالانضباط المالي.
- شد
يوع قضايا واتهامات بإهدار المال العام أو إساءة استخدامه والترويج لها مع ما يصاحب ذلك من دعوات لمزيد من الإفصاح وإتاحة المعلومات.
- أ
ثر الضغوط الخارجية إذا ما كانت تسعى للمزيد من إتاحة المعلومات للمؤسسات المعنية بالسياسة المالية، بغرض تحسين المساءلة الشعبية. (نفس المصدر السابق، ص ٣).

ونجد أن مصر تتوفر لديها هذه الإشارات كلها بدرجة أو بأخرى.

٢- ما مشكلة الوضع الحالي؟

١.

ا

لتأخر المتكرر في إتاحة كافة البيانات الخاصة بمشروع الموازنة على موقع الوزارة. وهكذا، يقتصر الخطاب والتحليل على "ما كان يجب على الحكومة عمله"، بدلا من المشاركة في تحديد الأولويات، وإعطاء الخيارات منذ بداية مرحلة الإعداد.

٢. لا توجد في مرحلة الإعداد أي مشاركة من المواطنين، سواء عن طريق نشر موازنة المواطن المقترحة كمشروع بأوسع شكل ممكن (موازنة المواطن للبيان المالي) والعرض في وسائل الإعلام، وخاصة الإذاعات المحلية، وعقد اجتماعات مع المواطنين في أماكن تجمع قريبة وسهل الوصول إليها (البنك الدولي، ٢٠١٤).

٣. يستغرق الباحث عن البيانات وقتا طويلا لتصفح جداول الموازنة حتى يعثر على المعلومات التي يحتاجها وذلك بسبب أن الملف في شكل PDF غير قابل للبحث. أيضا نوع البنط المستخدم لبعض الملفات غير شائع على اجهزة الكمبيوتر

ويحتاج إلى البحث عنه وتنزيله ثم تحميله حتى يمكن قراءة بعض الملفات. فضلا عن أن نوع الخط المستخدم في عرض الجداول ضعيف وغير قابل للتكبير.
٤. لا يمكن استخدام البيانات بشكلها الحالي في شكل إكسل، مما يعني أنه على الباحث أن ينقل يدويا عشرات البيانات المكونة من سبعة إلى تسعة أرقام بل وأكثر، متعرضا بذلك للخطأ في كل خطوة.
٥. لا توجد طريقة لمتابعة تنفيذ الخطة ولا للمحاسبة بشكل كامل، لأن التقارير الشهرية والحساب الختامي لا يشملان الانفاق الحكومي بحسب التقسيم الوظيفي، مما يصعب من عملية متابعة الالتزام بالخطة. كما لا تنشر الحكومة تقرير مراجعة نصف العام. وأخيرا، لا تنشر تقارير الجهاز المركزي ولا تتم مناقشتها بشكل علني. كما لا تنشر نسخة مبسطة من تلك الوثائق ولا تتم نشرها ومناقشتها عبر الإعلام وخاصة الراديو.
٦. الإنفاق خارج الموازنة. على الرغم من إنشاء حساب الحكومة الموحد بالبنك المركزي وضم جانب من موارد الصناديق الخاصة إلى الموازنة العامة، إلا أن تكرار الاستثناءات وعدم تمكن الحكومة من إنفاذ قانون الحد الأقصى للأجر ولا قانون تعارض المصالح مثالان على استمرار الظاهرة، حيث يحصل الموظفون العموميون على دخول عالية جراء ممارسة أكثر من عمل داخل مؤسسات الدولة، ولكنها دخول خارج الموازنة، ومن ثم خارج الرصد.

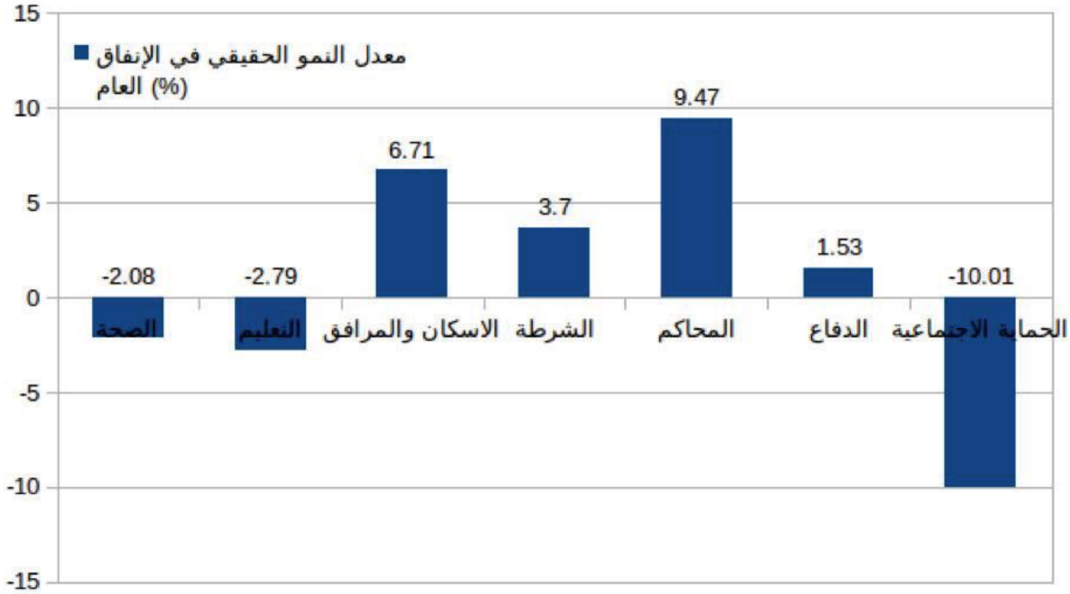
٣) ماذا يحدث إذا لم يتم تبني هذا الإصلاح؟

أولا: عدم استجابة الموازنة العامة لمتطلبات العدالة الاجتماعية.

تلخص منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن أثر غياب الشفافية على العدالة الاجتماعية: "إذا استغلت الفئات المحافظة دورة الموازنة، وانفردت بها، كانت أداة تهميش قوية للغاية. وخاصة إذا ما أصبحت حدثا استبعاديا، ينفرد به أولئك الخبراء الفنيين المعنيين بعملية إعداد الموازنة، وينكر على الناس العادية الحق في المشاركة".
هناك علاقة معنوية بين زيادة شفافية الموازنة كمتغير مستقل وتحسن مؤشرات التنمية البشرية (Bellver and Kaufmann, 2005، Fukuda- Parr et al., 2011)، وزيادة الاستجابة لمطالب المواطنين (OBI working paper, 2011, Hameed 2011)، وتحسن معامل جيني (Fukuda- Parr et al., 2011).
بينما في مصر، نجد أن ضعف الشفافية والمشاركة يؤديان إلى الحالة العكسية:
ففي حين تعلن الحكومة كل عام عن نيتها في تحسين الخدمات الاجتماعية والتركيز على النمو الاحتوائي، إلا أن نقص المشاركة الشعبية والرقابة على التنفيذ يؤديان باستمرار إلى تقوية المركز التفاوضي لبعض الأطراف الأكثر اطلاعا على الموازنة، مما يؤدي إلى عدم التمكن من الالتزام بوعود العدالة الاجتماعية.
١- يشير تحليل بيانات الموازنة المعتمدة للعام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦ إلى أن الموازنة غير قادرة على تلبية الاستحقاق الدستوري الخاص بمواد الإنفاق الحكومي على الصحة وعلى التعليم، وذلك على مدى العامين الماليين الماضيين.

هناك تعارض بين أولويات الإنفاق العام كما جاءت في الخطاب الحكومي والأولويات بحسب نمو الإنفاق الحقيقي (بعد استبعاد أثر التضخم).

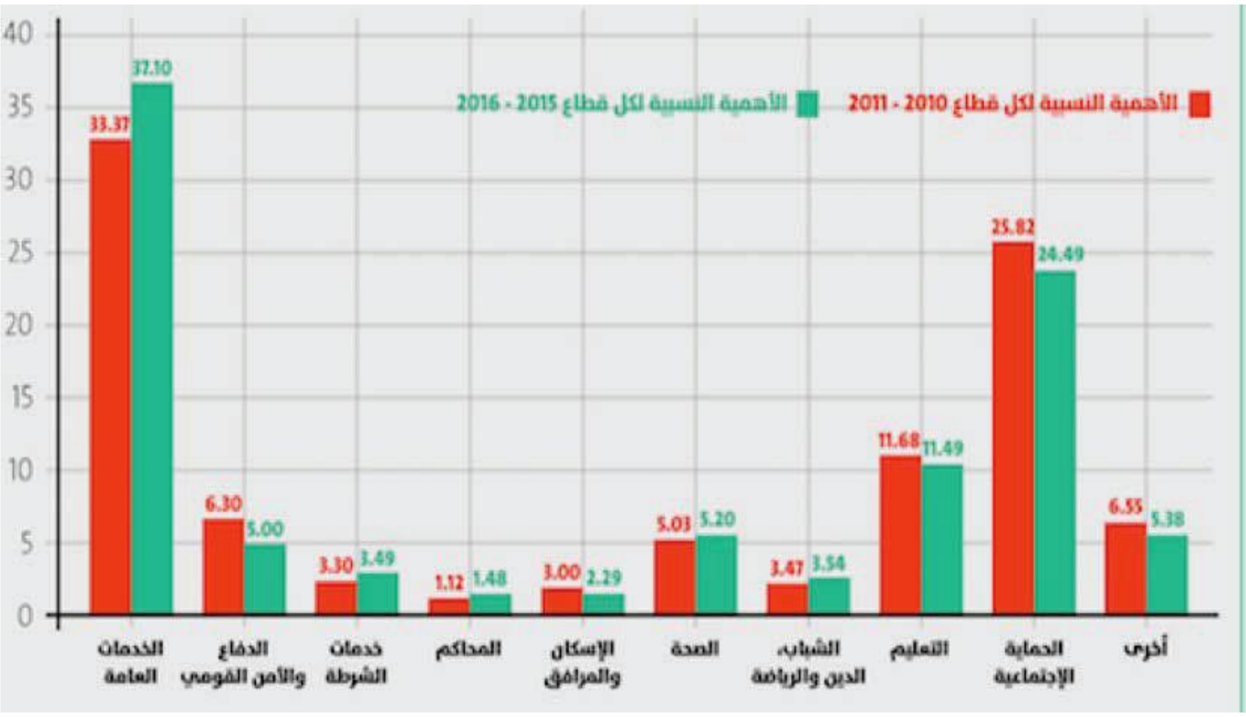
الشكل (١): معدل نمو الإنفاق الحقيقي (بعد استبعاد أثر التضخم) على القطاعات المختلفة



المصدر:
موقع وزارة المالية، موازنة ٢٠١٥-٢٠١٦، مؤشر أسعار المستهلكين، العامين ٢٠١٤، ٢٠١٥: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حسابات الباحثة.

٢- يوضح نصيب القطاعات المختلفة من الإنفاق العام بحسب التقسيم الوظيفي قبل وبعد ثورة يناير لم يتغير كي يعكس أي اهتمام خاص بالتعليم والصحة.

الشكل (٢): مقارنة الإنفاق العام على القطاعات المختلفة (كنسبة من إجمالي المصروفات) قبل الثورة وبعد الثورة



المصدر: موقع وزارة المالية، حسابات الباحثة.

٣- أشارت مجموعة التخصص إلى نقص التنسيق بين الإنفاق الجاري والاستثماري، مثل تخصيص الأموال اللازمة لبناء مستشفى مع عدم تخصيص أموال في الباب الأول لتعيين أطباء أو في الباب الثاني لشراء مستلزمات التشغيل.

ثانيا: ارتفاع تكلفة الدين الحكومي

يشير صندوق النقد إلى أن الشفافية في المالية العامة تلعب دورا هاما في تقييم وإدارة المخاطر المالية. ووجدت دراسات تطبيقية علاقة موجبة بين درجة شفافية الموازنة والاجراءات الخاصة بالاستدامة المالية (مثل عجز الموازنة العامة والديون)، "هناك ارتباط أكثر قوة لدى الدول ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط، منه بين الدول ذات الدخل المرتفع" (IMF, 2011، ص: ٦-٩). ووجد جلينرستر وشين (٢٠٠٨) أن معدلات الفائدة على الاقتراض الحكومي sovereign spreads تنخفض بعد تبني إصلاحات متعلقة بالشفافية (IMF, 2011: p16).

وكما هو متوقع من قراءة وضع الشفافية والمشاركة، نجد في مصر معكوس هذا الوضع.

١. في كل عام تستهدف الحكومة عجزا للموازنة لا تستطيع تحقيقه.

على سبيل المثال، كان العجز المستهدف في ٢٠١٤-٢٠١٥ ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن انتهى العام المالي على عجز بلغ ١١,٥%.

٢. يوضح البنك الدولي أن معدلات الفائدة على الدين العام أعلى كثيرا من كل الدول النامية التي لديها نفس النسبة – أو حتى أعلى – من الدين العام.

٤- ما هي الأطراف التي يمكن أن تشترك في هذا الإصلاح؟
تنفيذ الإصلاح: وزارة المالية. من مميزات هذا الإصلاح هو أن جميع الخيوط في يد جهة واحدة: وزارة المالية. وهو ما يسهل من اتخاذ قرار تبني وتنفيذ خارطة طريق شفافية الموازنة.
ولذلك يشدد البنك الدولي على أهمية وجود "النية السياسية"، وأن يتم تبني هذه السياسة على مستوى سياسي رفيع، "وإلا من غير المرجح أن ينفذ هذا الإصلاح بنجاح" (World Bank Report, 2013، ص ٦٠).
ومما يساعد على تنفيذها أيضا تبني وزارة التخطيط حاليا لنظام تطوير المحاسبات القومية، مما يعزز فكرة ان الحكومة كلها على نهج واحد، وهذا يعزز الثقة في الحكومة.
تقديم المشورة والمعلومات والدراسات: وزارة المالية – وزارة التخطيط – صندوق النقد الدولي – البنك الدولي – منظمات المجتمع المدني.
قد يكون دعم البرلمان مرغوبا فيه أيضا، بغرض تمرير قانون الإدارة المالية الجديدة الضروري في حالة إصلاح شامل. وهذا أيضا عامل يسهل من تنفيذ الإصلاح، حيث تحظى الحكومة الحالية برضا أغلبية البرلمان.

٥- خارطة طريق الإصلاح: ثلاث مراحل لتحسين شفافية الموازنة:
من واقع نقاشات مجموعة التخصص، تم تحديد مجموعة من الإصلاحات لتحسين شفافية الموازنة، تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات، بحسب الفترة الزمنية اللازمة للإصلاح.

أولا: طريق الإصلاح السريع
١- أشادت مجموعة التخصص بإصدار منشور إعداد الموازنة بقدر أكبر من التفاصيل، مع التشديد على القيام بعرض قدر أكبر من التفاصيل بحيث يتحول إلى الوثيقة الأولى المطلوب نشرها خلال دورة الموازنة (pre-budget statement).
٢- إصدار البيان المالي، مرفقا به مشروع الموازنة كاملا في موعده الدستوري (قبل بداية العام المالي بثلاثة أشهر).
٣- نشر تقارير المتابعة نصف السنوي mid-year review، وبصيغة قابلة للمقارنة مع الموازنة المعتمدة.
٤- ن
شر الحساب الختامي بالتقسيم الوظيفي وبنفس درجة التفصيل التي تأتي عليها الموازنة المعتمدة.
٥- ع
مل موقع خاص للموازنة توضع به على جداول اكسل أو التطبيقات الحرة المماثلة، ومزودة بموتور للبحث (machine readable and earchable).

المزايا:

- ت
حقيق تقدم نسبي سريع على مؤشر الموازنة المفتوحة.
لا يحتاج لأي تعديل تشريعي ولا توجد أي تكلفة مادية لهذا الإصلاح ولكنه إجراء مكلف من حيث الوقت والجهد، لذا على وزارة المالية تعيين شخص/ فريق يكون مسؤولا عن الإتاحة وهو بمثابة الprocess owner.

- ت
حقيق تعاطف البرلمان واتساع نسبي للنقاش العام، مع إتاحة مشروع الموازنة قبل بدء العام المالي بثلاثة أشهر.
لا يخلق أي معارضة من قبل الأطراف الأكثر استفادة حاليا من حالة ضعف الشفافية والمشاركة.

التحديات:

- ع
دم الاستدامة. يرصد تقرير مسح الموازنة المفتوح لعام ٢٠١٥ أن هذا النوع من الإصلاح عادة ما يكون غير مستدام. أي أنه لا يوجد ما يضمن أن يستكمل خلال الأعوام القادمة، بل وممكن أن يتراجع.

- ي
ركز على الإتاحة للمتخصصين ويتجاهل الإتاحة للعامة واتساع دائرة المشاركة، مما يحد من المنافع الخاصة بالعدالة الاجتماعية وبانخفاض عجز الموازنة وتكلفة الدين.

ثانيا: خطة الإصلاح على المدى المتوسط:

هذا الإصلاح بمثابة قفزة كبرى على غرار القفزة التي قامت بها وزارة المالية عام ٢٠٠٥. وهو يشمل الخطوة الأولى قصيرة المدى، ثم يبني عليها بمزيد من الخطوات لزيادة الشفافية وتمكين المجتمع من المشاركة ومتابعة التنفيذ ومن ثم المحاسبة.
يتعلق الأمر بشمولية الموازنة لمعظم أجهزة الحكومة بما فيها العمليات شبه الحكومية (مثل البنك المركزي). كما يشمل تطوير التقسيمات الثلاثة للموازنة وبعمل موازنة للأجل المتوسط (٣-٥ سنوات).

١- التقسيم الوظيفي:

ا) تقديم التقسيم الوظيفي في العرض على الاقتصادي (لأنه الأهم بالنسبة للجمهور العام).
ب) عمل تقسيم وظيفي مفصل على غرار التقسيم الاقتصادي الموجود حاليا (إضافة للوظيفي/ اقتصادي والوظيفي/إداري الموجودين حاليا).
وتقترح مجموعة التخصص تبني نموذج التقسيم الوظيفي الخاص بالصندوق (انظر الملحق)، والتعليم والصحة هنا مثالان عليه.

ج) نشر الحساب الختامي بالتقسيم الوظيفي.
د) في حين حدد قانون الموازنة رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٣ ألا يتجاوز بند الاحتياطات العامة ٥ في المائة من اجمالي الموازنة العامة بدون فوائد، إلا أن التقسيم الوظيفي وفقا لدليل الصندوق لا يوجد به أي مخصصات للطوارئ في أي بند.
في المقابل، تحتوي الموازنة المصرية على بند احتياطات عامة في كل قطاع، تقدر قيمته بالمليارات، لا يستطيع الشعب متابعة فيم استخدمت هذه المخصصات، لغياب الحساب الختامي بالتقسيم الوظيفي. وكذلك الأمر بالنسبة للاعتمادات الإجمالية للجهات المختلفة التي ينص نفس القانون على ألا تتجاوز ٥ في المائة من اجمالي اعتمادات هذه الجهة (عدا القوات المسلحة).

٢- التقسيم الاقتصادي:
تتبع مصر الكثير مما جاء في دليل صندوق النقد الدولي، الا أن الاختلافات هامة ولا ينبغي إغفالها:
ا) تنقسم الاستخدامات إلى مصروفات جارية ومصروفات رأسمالية ويغيب تماما التفرقة الموجودة في الموازنة المصرية (بين استخدامات ومصروفات وهو تقسيم غير مفهوم ولا يوضح الالتزامات على الحكومة بشكل واضح).
ب) تقترح مجموعة التخصص تبني تقسيم الصندوق المعدل للبند الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.
وذلك يسمح بمزيد من الشفافية والمتابعة لأحد أهم أبواب الموازنة المتلعق بالعدالة الاجتماعية. ووفقا للصندوق ينقسم هذا الباب إلى بابين (IMF، ٢٠١٤):
باب الدعم ويقسم كالتالي:
- دعم للهيئات الحكومية
مالية
غير مالية
- دعم لمؤسسات القطاع الخاص
مالية
غير مالية
- دعم لقطاعات أخرى (بالتفصيل)

باب المزايا والمنح ويقسم إلى:
- ضمان اجتماعي (مادي/عيني)
- مساعدة اجتماعية (مادية/اجتماعية)

•

مزايا اجتماعية خاصة بالتوظيف (مادية/اجتماعية)
ج) رفضت مجموعة التخصص ما جاء في الدليل من ضم صندوق المعاشات إلى التقسيم الاقتصادي. ولكنها أوصت بعرض موارد واستخدامات صندوق المعاشات في البيان المالي كل عام.
د) يوصي الصندوق بضم موازنة البنك المركزي كاملة لجداول الموازنة باعتباره من أجهزة الحكومة. ويمكن الاستغناء عن ذلك مع نشر موازنته مع الهيئات الاقتصادية للدولة (وملخص لها في البيان المالي، على غرار صندوق المعاشات).

٣- التقسيم الإداري:
ا) توافقت مجموعة التخصص على أن التقسيم الإداري يجب أن يشمل المستويات الأدنى من الإدارة المحلية (تفاصيل الموازنة حتى مستوى القرى). مع تدريب الكوادر الوظيفية في المستويات الأدنى من المحليات على فهم والتعامل مع بيانات الموازنة إضافة إلى إتاحة المعلومات عنها.
ب) هناك حاجة لإعادة النظر في تعريف الهيئات الخدمية والهيئات الاقتصادية. وتتعارض هذه التفرقة مع توصية الصندوق بإدماج موازنات كل المؤسسات الحكومية في الموازنة العامة حتى يتسنى للكافة تبين العبء الحقيقي الإجمالي على الموازنة وتقييم أفضل للمخاطر (IMF، 2014).

ثالثا: رفع درجة المشاركة وخاصة على مستوى المحليات، مع اتخاذ حالة دولة معينة كهدف
حتى الآن تقتصر مناقشة الموازنة والسياسات المالية والضريبية على عدد محدود من بنوك الاستثمار وجماعات ضغط رجال الأعمال. وهو ما يجعل المنتج النهائي متحيزا بالضرورة تجاه مصالح المشاركين في إعداده.
لذلك قد يكون من المناسب اتخاذ دولة من تلك الدول كمثال، مثل أوغندا (ريم عبد الحليم، أسامة دياب، ٢٠١٤، ص ١٨) التي حصلت على ٦٢ نقطة من مائة على مؤشر OBS 2015 (و٦٥ في ٢٠١٢)، مما جعلها في مصاف أفضل الدول من حيث شفافية الموازنة.
أو حالة بورتو أليجري في البرازيل للاتباع باعتباره المثال الأنجح والأهم فيما يتعلق بتأثير تحسين مستوى المشاركة في الإعداد وفي الرقابة على التنفيذ (OECD, 2002، البنك الدولي، ٢٠١٢).
ووفقا لتوصيات حلقة نقاش مجموعة التخصص، يجب أن يشمل الإصلاح متوسط المدى الخطوات التالية:
١- ضرورة القيام بإصلاحات تشريعية على رأسها إصدار قانون حرية تداول المعلومات، إتاحة التقارير الرقابية وأخيرا إضافة مواد تتعلق بشفافية الموازنة إلى قانون الموازنة الحالي، وتعديل التقسيمات التي نص عليها القانون الحالي.

٢- ترى مجموعة التخصص أن الفرصة مهيأة لإشراك المجتمع المدني في وضع الموازنة بالمشاركة ومتابعتها على المستوى المحلي، حيث تقوم حاليا وزارة التخطيط بإصدار كود لأي أصل بحسب منطقته الجغرافية. هذا الكود يربط الإنفاق الجاري بالاستثماري لأي أصل. وهناك اقتراح بالبدء في وضع تصور عن محافظة معينة في مجالات مختلفة على سبيل التجربة قبل التعميم.
٣- يجب أن تعمل الحكومة مع منظمات المجتمع المدني جنباً إلى جنب مع البنك الدولي على تعديل قانون الإدارة المحلية، بحيث يتم فتح الباب للمجالس المحلية للاستجوابات وإعداد الموازنة والإشراف على تنفيذها.
٤- يجب أن تبدأ الموازنة التشاركية بمناقشة مشروع الموازنة على المستويات الأدنى من المحليات. ويجب أن يسبق ذلك أن يكون بيان ما قبل الموازنة (منشور إعداد الموازنة) مفصلا ومبسطا، بحيث يقدم الإطار الحاكم لإعداد الموازنة إلى المواطنين وممثليهم في المجالس الشعبية.

المزايا:

- مزايا الإفصاح (الخيار الأول)، وتحسين موقع مصر على مؤشر الموازنة المفتوحة.
- زيادة استجابة الموازنة لمطالب وأولويات متلقي الخدمة وذلك منذ مرحلة إعداد الموازنة (وعادة ما تكون تلك المطالب غير مكلفة ماديا).
- تعزيز الثقة بين الموظفين العموميين ومتلقي الخدمة.
- مزيد من التفهم لعدم تمكن الحكومة من تلبية كل الاحتياجات.
- تفضل الجهات المقرضة أن تتبع حكومات الدول النامية سياسات الموازنة التشاركية.

التحديات:

• يستغرق وقتا أطول من الإصلاحين الأول والثاني، لأن المسؤولين عن الإصلاح عدد كبير من الجهات الحكومية، وليس وزارة المالية فقط. نظرا لتداخل مسؤولية أكثر من جهة تنفيذية (على رأسها وزارة التنمية والتخطيط ووزارة التنمية المحلية، وأعضاء المجالس التنفيذية المحلية) وجهات رقابية (على رأسها الجهاز المركزي للمحاسبات) كأطراف في الإصلاح.
• توافر النية السياسية للمشاركة الشعبية: هل الحكومة محبذة أم مستاءة أم على الحياد من إشراك قطاعات واسعة من الشعب في دورة الموازنة (OECD، ٢٠٠٢، ص ١٥-١٧).
• وجود ديمقراطية تمثيلية وتداول سلطة شرط ضروري لإنجاح تجربة الموازنة بالمشاركة (نفس المصدر السابق، ص ١٤)
• ضرورة تدريب الموظفين الحكوميين على إتاحة المعلومات وعلى النقاش المجتمعي (ارتفاع التكلفة والجهد والوقت) (OECD 2015، مجموعة التخصص).

• يؤدي إلى توضيح تعارض المصالح بين بعض المستفيدين من إعادة توزيع أولويات الموازنة والمتضررين، مما يخلق مقاومة للإصلاح (OECD 2002, 2012 مصادر سابقة).

٦) المتابعة والتقييم:

- يتشكل فريق المتابعة من مختلف أصحاب المصلحة: رئيس فريق عمل الوزارة أو من ينوب عنه، خبير بالبنك الدولي، خبير من منظمة الشراكة الدولية للموازنة، عضو من منظمات المجتمع المدني معني بشفافية الموازنة، عضو من وزارة التخطيط، عضو من وزارة التنمية المحلية، عضوان من منظمات مجتمع مدني معنيين بتنمية المجتمعات المحلية، وأخيرا عضو من الجهاز المركزي للمحاسبات.
- يقوم فريق العمل بمتابعة التطور في خطة الإصلاح، على أن يكتب تقريرا ربع سنوي عن التزام الحكومة -وخاصة وزارة المالية – بالخطة المعلنة، وينشر على موقع الوزارة.
- ينشر تقرير سنوي عن التقدم على موقع وزارة المالية ويقدم إلى البرلمان.
- يعرض التقرير النهائي بعد خمس سنوات على البرلمان ويناقش في جلسة علنية بحضور الوزراء المعنيين.

الجزء الثاني
التخطيط الاستراتيجي
والتنمية المستقلة

تنمية المناطق الحدودية

"سيناء| الازمة والحل"

م. حمدي السطوحي

المناطق الحدودية مسمى ارتبط عبر العصور بالخطربسببالحروب أوالغارات من الاعداء والمستعمرين، مما دفع حكومات الدول الى انتهاج مناهج متنوعة لحماية حدودها، منها من اتبع السياسات التنموية ومنها من اتبع السياسات الأمنية، وبين هذاوذاك تنوعت الخطورة وتباينت، بل وتطور الأمر حتى اصبحت هذه المناطق في كثير من الاحيان بيئة خصبة لزرع بؤر تدميرية للوطن من داخل الوطن ذاته. ومن هنا نستخلص ان إهمال المناطق الحدودية ما هو الا خيانة، ليس لسكان تلك المناطق فحسب بل للوطن أجمع، وستظل التنمية هي السبيل لتحقيق الامن.

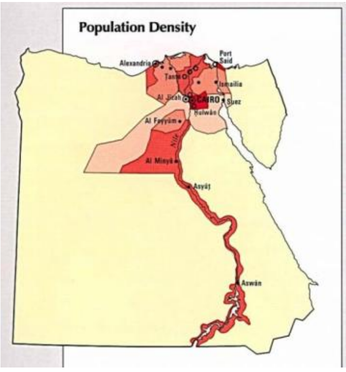
في الوضع الحالي ووفق الظروف الصعبة التي تمر بها مصر، وخاصة في النواحي الاقتصادية، لن يكون من السهل اقامة تنمية للمناطق الحدودية إلا وفق رؤى وخطط لافكار استراتيجية غير تقليدية. وبدراسة المناطق الحدودية بدءا بحلايب وشلاتين ومروراً بالواحات ونهاية بسيناء، سنجد ان سيناء هي المنطقة التي تملك الداء والدواء، هي تعاني من العديد من المشاكل وفي نفس الوقت لديها الحل ليس لمشاكل فقط إنما لما هو أبعد من ذلك.

تم اختيار شبة جزيرة سيناء كمنطقة للدراسة للخروج برؤية استراتيجية تكون مثال لكيفية وضع خطط تنموية لتلك المناطق من الناحية المنهجية والفكرية، وفي السطور القادمة سيتم عرض ملخص لجزء من الدراسة التي تم إعدادها.

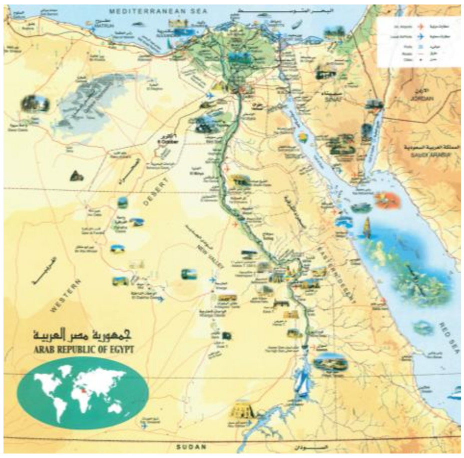
المناطق الحدودية | السمات النسبية للدولة وتأثرها بالنظم الادارية

ولكل دولة خصائص نسبية لها تأثير مباشر في هذا الملف، فوضع الحدود مع الدول الصديقة يختلف عن وضع الدول ذات العلاقات المتوترة او الدول التي بها مشاكل داخلية نعاني منها هي شخصياً مثل الصراع على الحكم وما شابه ذلك، والحال طبعاً مختلف بالنسبة للحدود الطبيعية مثل البحار والبحيرات وخلافة، وتتميز مصر بتنوع حدودها مع الجيران، ففي جنوب نجد السودان والتي كانت تشكل مع مصر في الماضي القريب دولة واحدة، وفي الغرب نجد ليبيا بكل ما بها من توتر داخلي محفوف بالمخاطر الخارجية، اما الحدود الشرقية فتتنوع من حدود مباشرة مع الدولة ذات العلاقات المتوترة عبر سنوات طويلة وهي اسرائيل، وحدود عبر البحر الاحمر وخليج العقبة مع دولتي السعودية والاردن، اما في الشمال فسنجد البحر الابيض المتوسط بوابة اوروبا والتي كانت سبباً في استحضار المعرفة وتبادل الثقافات واحياناً أخرى بوابة الاستعمار.

من العناصر المؤثرة على تنمية المناطق الحدودية خيرات البلد وتوزيعها جغرافياً وعلاقة ذلك بالنظام الاداري للدولة، ومن المفارقات الغريبة والتي تستحق الدراسة ان ربنا أنعم علينا بتوزيع جغرافي للخيرات مثالي بالنسبة لتنمية المناطق الحدودية ولكن المنهج المتبع للنظام الاداري للدولة المصرية عبر العصور اعتمد على المركزية بشكل كامل مما قضى على تلك الميزة النسبية.







الخيرات تتوزع على مجمل مساحة مصر وبالأخص المناطق الحدودية، لكن النظام المركزي أهدر تلك الميزة النسبية وساعد على تمركز السكان والخدمات في داخل الوادي ..!!



تتكون شبة جزيرة سيناء من (٥) محافظات وهي: اجزاء من محافظات الاسماعيلية والسويس وبورسعيد بمساحة ٦,٢% من اجمالي المساحة، والمحافظتين الرئيستين شمال وجنوب سيناء.

سيناء | الازمة والحل

سيناء ارض الفيروز.. حباها الله بكنوز شتى،الطبيعة فيها ساحرة ومتنوعة، فنجد فيها شواطيء ومحميات خلابة وفريدة، وفيها الوديان المنبسطة والكثبان ثم الجبال الشاهقة،وتزخر بثروات معدنية، وينمو على سطحها نباتات واعشاب نادرة، بجانب

المحاصيل المميزة، وتنمو في بحارها شعاب مرجانية لا مثيل لها، والسمك فيها وفير،وهي أرض الرسل وشاهد على التاريخ..ورغم ذلكعدد سكانها نجو ٦٠٠ الف نسمة..!

ازمة سيناء تتلخص في التباين بين الامكانات وغياب الرؤية والقدرة على حل المشاكل، فسيناء لديها إمكانات عظيمة تتمثل في ثرواتها الطبيعية وغير الطبيعية، وتعاني من مشاكل أهمها الارهاب الذي زرعت بذرته إسرائيل منذ سنوات عديدة، وبين هذا وذاك تظهر مشكلة محدودية المواردالمالية.

أي أن ازمة سيناء تدور حول ٣ نقاط رئيسية وهي: موقعها الفريد الذي يمثل بوابة مصر الشرقية، وهو موقع ظل عبر التاريخ مطمع الامبراطوريات - ثرواتها الطائلة والتي تجعلها هي بذاتها مطمع للكثيرين - عجز الدولةعلى حل ازمة سيناء عبر السنوات الماضية، **سيناء تعيش ازمة خطيرة، وباتت في حالة حرجة تحتاج لتحرك سريع.**

فما هي ابعادهذه الحالة؟ وما هو الوضع الحالي في سيناء؟

مرت سيناء بثلاثة مراحل رئيسية حتى وصلنا للمرحلة الحالية، في البداية وبكل اسف استطاع الاحتلال استثمار ثرواتها بشكل واضح، ولبى احتياجات المواطن، ومع استرداد سيناء في بداية الثمانيات بدأت مصر بعض الخطط التنموية ولكن دون فعالية وظلت شبه الجزيرةتعانيمن الاهمال الشديدمن قبل الحكومات المتعاقبة، وفي ظل وجود عدو متربص لنا استخدم خطط استراتيجية طويلة المدى لنشر زراعة المخدرات في بعض المناطق، ظل المواطن يعاني من سوء الخدمات وضيق العيش، ثم اصبحت سيناء شيئا فشيئا بيئة خصبة للإرهاب، اي ان اهمال الحكومات المتعاقبة لهذه البقعة الفريدة، التي تمثل حدوداً مع عدو متربص، ادى الي كارثة رباعية تتمثل في الارهاب وتجارة المخدرات وتجارة السلاح وتجارة البشر.ومنذ اواخر تسعينيات القرن الماضي بدأت الحكومات تنظر بعين الاعتبار لسيناء، وتفكر في تنميتها، وطرحت بالفعل مشاريع لتنمية وتطوير سيناء، ولكن الغريب ان الازمة تفاقمت..!!لكن لماذا؟ المشكلة في ذلك ان رؤية الدولة لتنمية سيناء لم تكن مناسبة، فهي تتعامل مع سيناء باعتبارها جزء من الوادي، وتطرح اطروحات لا تتوافق مع ثقافة المواطن هناك، وفي بعض المناطق تعاملت مع سيناء باعتبارها مشروع استثماري بحت سيجني ارباحاً وحتى ذلك لم ينجح بالشكل المطلوب، وظلت الحكومات تعد مرات تلو المرات بتحسين الظروف المعيشية هناك، وظل المواطن ينتظر دون أن يرى من هذه الوعود شيئاً.اما القضية التي تؤرق المواطن هناك هي الاعتراف بتملك الاراضي في سيناء، فبدلاً من ان تساعد الحكومة المواطن في تعزيز انتمائه، وهذا دورها، تجدها تتصرف بالعكس تماماً.

والقضية التي لا تقل أهمية هي حال الجنود المصريين على الحدود؛ فهؤلاء يعانون من سوء الاحوال المعيشية بدرجة مزرية، وليس هذا فحسب، فما يزيد من الامر سوءاً انهم يرون ليلاً نهاراً كيف ينعم الجنود على الضفة المقابلة برغد العيش

ووسائل الراحة والخدمات.ومما سبق سنجد انه لا سبيل من الخروج من هذه الازمة إلا بتوفر ضلعين اسسيين وهما:الارادة والرؤية السليمة.

نستخلص من الدراسات التحليلية انه من الضروري ان يتم المشروع على عدةمراحل، بحيث تشمل المرحلة الاولى مشروعات صغيرة ومتوسطة لا تثقل على الموازنة العامة للدولة، وذات مردود قوي في توفير فرص للعمالة في قلب سيناء متناسبة مع عدد سكانها، بحيث تضمن هذه المشاريع ايضا استدامة بعض الانشطة وعدم هجرة اهلها، ومن ثم يتم الاهتمام بمشروعات البنية التحتية التي ستمهد الطريق لاقامة مشروعات تنموية من الحجم الاكبر، وبالتوازي توفير رؤى تحقق البعد الامني على المحاور المختلفة: المحور الامني، الخدمي، والاقتصادي، وفق مبدأ ان الأمن لا يتحقق إلا بالتنمية، والخلاصة هي ان سيناء تملك حل مشكلتها، فهي الأزمة والحل.

المنهج ..
سيناء منطقة ذات طابع خاص، الاستثمار فيها لابد أن يراعيعنصرها البشري ونظامها الايكولوجي، وبالتالي يجب أن تكون الادوات المستخدمة لها منهج نابعا من اهلها ويمكنهم من المشاركة الفعلية في بناء مجتمعاتهم، ادوات مبتكره خارج الاطار التقليدي منها ما هو تنفيذي ومنها ما هو منهجي (خاص بالمنهج).

الرؤية ..
تعتمد الرؤية في هذه الدراسة على الأنوية التنموية والتي تُنتج مرحلياً مجتمعات عمرانية تنمو تدريجياً وتستثمر الامكانات والميزات النسبية لسيناء وتُعظم من مواردها، مع الاعتماد في البداية على الانشطة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطوير البنية التحتية، وعلى الاخص السكة الحديد والطرق والموانئ والطاقة المتجددة.

الاهداف ..لتحقيق الفكرة والرؤية هناك عدد من الاهداف الرئيسية والتي سيكون لها مستهدافات، تفصيليه وهي:

- اعتماد اللامركزية وتطوير الجهاز الوطني لتنمية شبة جزيرة سيناء ليتحول إلى مفوضية يضم مفوضيين من الجهات المعنية في مجلس ادارته إلى جانب تمكين اهل سيناء وهيئة تخطيط اقليم سيناء.
- وقف فوري للتدهور والبدء في مشاريع التنمية المستدامة التي تتماشى مع الرؤية.
- سرعة تدارك التأثير الجانبي لمشروع تنمية اقليم القناة المتمثل فيجذب العمالة وبالتالي تفريغ سيناء من مواطنيها سعياً للرزق، فتصبح سيناء بذلك مرتعاً للارهاب، تدارك ذلك يكون عن طريق اقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة تقوم على

تنمية واستغلال الموارد والانشطة القائمة مثل مصانع الطماطم والزيتون والملح بهدف خلق مجتمعات مستقرة.

- حل المشاكل الادارية التي تعيق التنمية بين الادارات المختلفة، مثل: نزاع ادارة الملاحات ومحمية الزرانيق – والنزاع بين الثروة السمكية والتنمية السياحية على ولاية الاراضي في منطقة رأس الكنيسة.
- تمكين البحث العلمي بما يتلائم مع طبيعة الموقع، من خلال اطروحات ابتكارية للتنمية.

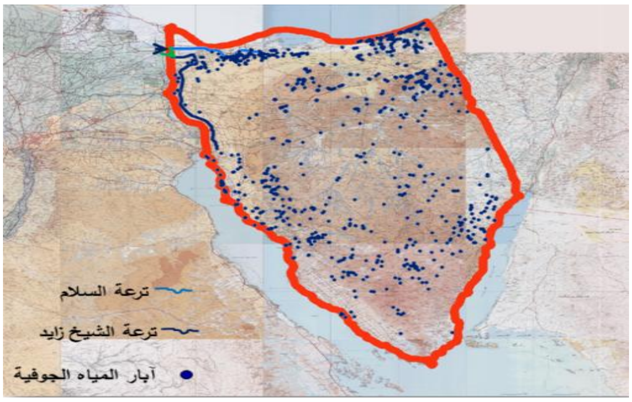
محاور المشروع | "المياه- الطاقة"

من المحاور الهامة ملفي المياه والطاقة وهما صلب التنمية، ومن المفارقة ان سيناء تملك كنز من المياه والطاقة لم يُستثمرا بالشكل المناسب حتى الان.

المياه:

منذ استعادة سيناء ظهرت مشكلة كبيرة مرتبطة بمياه الشرب، وبدأ الحديث على توصيل مياه النيل الى سيناء وتم ذلك عبر خط مياه، ثم بدأت افكار الترع حتى وصلنا الآن الى سحارة السرابيوم الضخمة والتي تمر اسفل القناة، ويبقى السؤال هل سيناء في حاجة الى جلب المياه من خارج اراضيها ؟ وخصوصاً مع محدودية حصتنا من مياةالنيل.!





مياة الامطار والسول التي تسقط في الجنوب والوسط

خريطة الابار بسيناء

ماذا كان يحدث وقت الاحتلال ...؟ من اين كان يأتي بماء الشرب والزراعة؟

الامطار والسيول التي كانت تسقط على جنوب ووسط سيناء كانت تسير في مخرات ووديان وسدود حتى تتجمع في وادي العريش، والذي يصب في البحر الأبيض المتوسط ويملئ الخزان الأرضي للمياه الجوفية، وتعد الشيخ زويد من اهم مناطق الابار التي تتسم بالمياه العذبة المميزة. لقد اهدرنا تلك المياهباهمالنا للسدود

والمخرات، وسد الروافع شاهد على إهدارنا لمياه كان من الممكن إستثمارها في الزراعة وخلافة ...
أهم نتائج الدراسة وضع رؤية شاملة للملف تعتمد على استثمار الموارد والامطار هي المصدر الرئيسي للمياه، وذلك وفق سياسة مائية واضحة، تدرس مسارات السيول وتقييم السدود التحويلية وتوجه المياه الى المصب في الشمال مع تحديث خرائط المياه الجوفية ووقف انشاء الابار إلا وفق خراط مدروسة مكتملة.

الطاقة الشمسية وتحليه مياه البحر | الحل المزدوج:
تلعب الطاقة دوراً جوهرياً في التنمية الاقتصادية، وتقتضي الزيادة في تعداد السكان الاستعانة بمصادر أخرى للطاقة للوفاء باحتياجات الإنسان المتزايدة، وتعاني مصر حالياً من زيادة سكانية سنوية سريعة بمعدل ١,٦٨%، ومن المتوقع أن يصل عدد سكان مصر إلى ١١٠ مليون بحلول عام ٢٠٣١. تشكل مثل هذه الزيادة السكانية السريعة فضلا عن التحديات البيئية الأخرى إرهاقا لموارد الطاقة المحدودة، وهذه هي مشكلة العالم الذي بدأ يبحث عن موارد جديدة للطاقة مثل الطاقة المتولدة من الشمس او الرياح، وتظل المشكلة الاساسية هي كيفية تخزين الطاقة الكهربائية المنتجة من الشمس في النهار ..؟ بالدراسات وجدوا ان الحل الانسب هو تحويلها الى طاقة حرارية وتخزينها ومن ثم اعادة استخدامها، فمن الممكن تخزين الحرارة الزائدة في صهاريج الملح المنصهر، ثم استخدامها بعد ذلك لتوليد الطاقة في التوربينات التي تعمل بالبخار في النهار. في منتصف الثمانيات تم إنشاء محطة تحلية مياه في العريش ثم تم اهمالها، ونوصي بإنشاء محطات مجمعة للطاقة الشمسية وتحلية مياه البحر ،محطة في العريش وأخرى في شرم الشيخ.

نقطة البداية | المرحلة الاولى من المشروع:
المشروع ينقسم الى عدة مراحل اهمها المرحلة الاولى وهي تمثل نقطة البداية وترقى لان تكون نقطة الانطلاق لتنمية سيناء، وتستهدف سرعة توفير الفرص لتكوين مجتمعات عمرانية متنوعة القاعدة الاقتصادية ومنتشرة في سيناء بهدف توفير عناصر جذب من خلال **عدد من الانوية** التي لها مميزات نسبية،وتنميتها بشكل يسمح بجذب السكان ورؤوس الاموال، لتحقيق التنمية على المستوى الاهلي والخاص، واختيار مشاريع **لا تثقل على موازنة الدولة** باعباء كبيرة.

أولاً المشروعات المتوسطة والصغيرة:
المقصود من المشروعات المتوسطة والصغيرة هي تلك المشروعات التكميلية التي تقوم على اساس الانشطة الزراعية من اجل زيادة الرقعة الزراعية من جهة وتشجيع الاعمال الزراعية من جهة اخرى.
ونبدأ باقامة عدد من المصانع لتصنيع الطماطم وتعبئة الزيتون في مناطق العريش والشيخ زويد ورفح وجنوبها،مع اتخاذ اجراءات للاعتراف بملكية الأهالي لهذه الاراضي من اجل حثهم على توسيع الرقعة الزراعية ورفع انتاج الصناعات

التكميلية. سيؤدي ذلك الى اقامة مجتمعات مستقرة نحن بحاجة اليها في هذه المنطقة الحرجة والمستهدفة من قبل الارهاب والخارجين عن القانون، مما سيساعد على القضاء على الارهاب وتحقيق الامن من خلال التنمية.

ثانياً مجال الاستزراع السمكي:

تتميز سيناء بثروة سمكية وفيرة غير مستغلة، تستأثر بنحو ٢٦% من طول الشواطئ، ورغم ذلك فانتاجها السمكي ضئيل، وهو ما يتطلب ضرورة تطوير نشاط الصيد والاستزراع السمكي بما يتلائم مع وضعها، المقترح في المرحلة الاولى تنمية منطقتين لهما ميزات نسبية تؤهلهما لتكونا منطقتين ناجحتين وجاذبتين لمجتمعات عمرانية مستقرة.

- **رأس الكنيسة:**

تتميز رأس الكنيسة بوقوعها بين الطور وشرم الشيخ، وهي منطقة مناسبة تماما للاستزراع السمكي سواء من خلال الاحواض او الاقفاص، وكما يوجد بها ميناء صغير. المستهدف ان يغطي انتاجها احتياجات السوق في مدن جنوب سيناء وبالأخص شرم الشيخ، مع السعيإلى تصدير جزء آخر، بجانب توفير فرص عمل لأهالي جنوب سيناء لخلق مجتمعات مستقرة في هذه المنطقة تكون امتداد لمدينة الطور.
مطلوب وقف المشروع العبثي الخاص بإقامة ميناء لليخوت ومنطقة سياحية مع ارجاع حق الولاية لهيئة الثروة السمكية واعطاء حق الانتفاع لمجموعة من الشركات المساهمة المصرية المتخصصة، وتطوير ميناء الصيد.

- **البردويل:**

الهدف في المقام الاول زيادة الانتاج السمكي وتصدير جزء كبير منه مع اقامة صناعات تكميلية على عملية الصيد والتصنيع والفارغ، وتكامل بحيرة البردويل بمنطقة التلول سينمي عمرانيا التلول ويجذب السكان اليها. من خلال تطوير وتطهير البحيرة واقامة مصنع تعليب وتلج ملحق بها حتى يُمكن تعظيم الانتاج، ويستلزم ذلك مساعدة الصيادين في تطوير اسطول الصيد عن طريق القروض وانشاء الشركات الاهلية والخاصة.

ثالثاً المجال الخدمي | "تطوير منطقة ابو زنيمة"

ربط مجموعة من النقاط التنموية بمشروع تنمية اقليم قناة السويس بحيث تتكامل معه من خلال توفير خدمات مثل الخدمات الملاحية ستؤدي إلى انتعاش اقتصادي في تلك المناطق، والبداية ستكون بابوزنيمة بما لها من مميزات ترتبط بالموقع والثروات التعدينية.

الخطة تنقسم الى مرحلتين رئيستين: الاولى الاعتماد على النشاط الخدمي بهدف احداث انتعاش اقتصادي محدود وسريع، ومن ثم جذب الاستثماراتلاقامةمشروعات ترتبط بالتعدين مما يؤدي الى التنمية واقامة مجتمعات مستقرة.

رؤى الخروج من أزمة الإسكان ومعضلة العشوائية

د. وائل زكي

عناصر الورقة:

١. أبعاد مشكلة الإسكان في مصر
٢. مجالات منظومة الإسكان
٣. محاور العمل

١- أبعاد مشكلة الإسكان في مصر

١- ١ استيعاب النمو السكاني

يقدر تعداد سكان جمهورية مصر العربية بنحو ٩٠ مليون نسمة بنهاية عام ٢٠١٥ (٢٠١٦/١/١ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)، في حين بلغ ٧٢,٨ مليون بتعداد ٢٠٠٦، ما يعني أن هناك نمو سنوي بمعدل ٢,٣٨%، فإذا استمر هذا المعدل سيصل عدد السكان عام ٢٠٥٠ إلى حوالي ٢٠٠ مليون نسمة، ولكن بفرض نجاح خطط خفض معدل النمو السكاني وصار منذ العام وحتى ٢٠٥٠ بمتوسط ١,٨% فقط، فيصبح عدد سكان مصر المتوقع عام ٢٠٥٠ حوالي ١٦٤ مليون نسمة بزيادة قدرها ٧٦ مليون نسمة، هذا العدد من السكان - بمتوسط عدد ٤ أفراد بالأسرة - يحتاج إلى نحو ١٨ مليون وحدة سكنية خلال خمس وثلاثين عاماً بمعدل بناء لا يقل عن ٥٠٠ ألف وحدة سكنية سنوياً.

١ – ٢ خصائص الثروة العقارية

بلغ تعداد الوحدات السكنية في عام ٢٠٠٦ حوالي ٢٤,١٣ مليون وحدة مخصصة للسكن حتى مستوى الحجرة الواحدة، كما بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة ٤,٢ فرد وهو ما يعني أن السكان في ذات العام يحتاجون حوالي ١٧,٣٣ مليون وحدة سكنية، أي نظرياً هناك زيادة عن الاحتياج تبلغ حوالي ٦,٨ مليون وحدة، ويقدر متوسط عدد أفراد الأسرة حالياً بنحو ٤ أفراد للأسرة أي يحتاج السكان عام ٢٠١٦ ما لا يزيد عن ٢٢ مليون وحدة سكنية، في حين تشير تقديرات أعداد الوحدات السكنية إلى نحو ٢٨ مليون وحدة حالياً، كما تشير جميع الدلائل والتحليلات إلى وجود عجز في سد الحاجة إلى المساكن والوحدات السكنية وهو ما يؤشر إلى بعض الخصائص الموضحة لطبيعة المشكلة:

١. العقارات المغلقة والتي يقدر عدد وحداتها بنحو ٥ مليون وحدة سكنية.
٢. انتشار المناطق العشوائية وما تضمه من إسكان غير رسمي وغير ملائم للسكن وغير محصور بشكل دقيق، غير أنه في أدنى تقديراته يبلغ ٣ مليون وحدة سكنية يقطنها ما يقرب من ١٨ مليون نسمة، حيث تتسم تلك المناطق بمعدل تزاحم عالي.

٣. العقارات غير الآمنة للسكن سواء الآيلة للسقوط أو تنكيس أو ترميم بما لا يقل عن ٣٠٠ ألف عقار، مرصود الحالة طبقاً لجهاز التفتيش على المباني، وهو ما يشير إلى عدد أكبر من الوحدات قد يصل إلى ٥٠٠ ألف وحدة يشغلها حوالي مليوني نسمة.
٤. المغالاة في أسعار الوحدات السكنية بما يحدده قواعد العرض والطلب.

كما أن هناك خصائص لطبيعة طالبي السكن:

١. الطلب المرتبط بالقبول على الزواج والذي يبلغ في أدنى تقدير له ٥٠٠ ألف حالة سنوياً وهو ما يتفق مع الطلب المتولد عن النمو السكاني.
٢. الطلب المرتبط بالتطلع للارتقاء الاجتماعي، وله وجهان أحدهما مرتبط بالرغبة مع عدم توفر الإمكانات والوجه الآخر مرتبط بتعدد إشغال وحدات مختلفة نمط الحيازة، كالجمع بين الإيجار القديم بالمناطق التقليدية وامتلاك وحدة بالمدن الجديدة.

٣ حجم وتصنيف مشكلة الإسكان:

١. يتلخص حجم مشكلة الإسكان في طلب ما لا يقل عن ٦٥٠ ألف وحدة سكنية سنوياً لمدة ٣٥ عام لكي تصل مصر عندها إلى المستوى المتوازن ما بين الطلب على تكوين أسر وتوفير الوحدات اللازمة لهم.
٢. يتسم الإسكان بتضارب النوعية بين العرض والطلب، حيث يعاني قطاع كبير من عدم تناسب المعروض مع رغباتهم، بالإضافة إلى عدم ملائمة المسكن في جانب كبير من المعروض.
٣. حيث يعاني معظم حديثي الزواج من عدم توافق المعروض مع إمكاناتهم المادية أو الفنية للمشاركة في استكمال مساكنهم إن كانت بنظام الإسكان الميسر أو ابني بيتك أو البيت الممتد.
٤. تتسم المساكن في قطاع كبير منها بتردي حالتها الإنشائية واحتياجها إلى صيانة ناهيك عما يحتاجه جانب كبير منها إلى ترميم أو تنكيس أو هدم.
٥. يفتقد قطاع الإسكان إلى طرح نماذج عملية وفعالة للإسكان الريفي كما يطرح نماذج إسكان حضري.
٦. يفتقد قطاع الإسكان إلى طرح فئات حيازة متنوعة غير التمليك وما يرتبط به من إشكاليات التمكين.

٢- مجالات منظومة الإسكان:

٢-١ التشريعات والقوانين: الدستور ، القانون ، اللوائح التنفيذية (مجال التشريع وأبعاده التنفيذية)

بدءاً بالمواد الخاصة بالسكن والإسكان بالدستور مروراً بالقوانين المنظمة للتخطيط العمراني والبناء (قانون ١١٩ لسنة ٢٠٠٨)، وقوانين إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر (قانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ثم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ثم ٦ لسنة ١٩٩٧)، وتمويل الإسكان الاقتصادي (قانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٨)، وقوانين التعاون الإسكاني (قانون ١٤ لسنة ١٩٨١).

ومعظم هذه القوانين تعاني الانفصام بين المنصوص عليه وواقع تطبيقه في ظل أزمة واقعية معاشة وملموسة من فساد إداري، في حين تتسم بعضها بعدم مناسبة نصوصها بالظروف الملمة بالهدف من وضعها، أي غياب حكمة المراد من تطبيق النص حين صدوره عن المستهدف الحالي.

وبالتالي نتج عن ذلك حجم كبير من عدم دلالة اللوائح التنفيذية على المستهدف من القانون وتخبط بين موادها والقرارات التنفيذية التي تتراكم على مر السنوات والخبرات التعاملية لينتج لدينا خريطة غير متجانسة من القوانين واللوائح سواء قاعدياً أو هرمياً.

٢-٢ أراضي البناء وشبكات البنى الأساسية: (مجال الاقتصاد ودور الدولة)

يرتبط توفر أراضي البناء بمدى إتاحة الدولة لها من حيث الوفرة والتمكين، وترتبط الوفرة بسياسة إنشاء التجمعات العمرانية الجديدة وتوفير أراضي لمشروعات الإسكان داخل المدن، ويرتبط التمكين بسياسات حيازة الأراضي. وطالما ينعقد التوجه على حصار التجمعات العمرانية داخل كردوناتها سواء للمدن أو القرى داخل زماماتها، يظل العمران يلتهم الأخضر داخل ذات المساحة المحاصر فيها والتي لا تتعدى بحال من الأحوال عن ١٠% من مساحة مصر، كما تتخذ الدولة نهجاً استثمارياً في تمليك أراضي البناء حيث تسهم بقدر كبير في خلق مجال للمضاربة والمغالاة في أسعار المعروض، في حين تقوم بتخصيص أراضٍ للشركات العقارية بأسعار زهيدة لتمكين العقاري من إنشاء وتوفير تجمعات عمرانية متكاملة، غير أن الواقع يحول قيم تلك المشروعات إلى قيم سوقية أكثر منها قيم بيعية ترتبط بالأثمان المعقولة نسبة إلى أسعار التكلفة واقتصاديات التشغيل.

أما شبكات البنى الأساسية شاملة الطرق والبنى التحتية أو الشبكات الهوائية منها مثل شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات وغيرها، فإن مشاكلها تنحصر في قدر كبير مازال يفتقر إلى شبكات الصرف الصحي، وأقل منه يفتقر إلى المياه الصالحة، في حين تظل هناك بعض عوائق الصيانة لشبكات الكهرباء والتليفونات الهوائية بالريف.

٣-٢ خامات ومواد البناء ولوازمه ومكملاتها: (مجالات الصناعة والاستثمار والتجارة والاستيراد)

يكفي استحضار ذلك المجال المرتبط بالمحاجر (رخام ، رمل ، زلط ، حجر ..) وبصناعة الحديد والأسمنت والسيراميك وغيرها، ثم الصناعات التكميلية من أخشاب وألومنيوم وزجاج وخزف وصيني وفايبر وجميع صناعات الاكسسوارات واللوازم، ثم صناعة الدهانات ومواد التشطيب بكافة أنواعها، وصناعات لوازم الأجهزة والأدوات الصحية والأجهزة والمعدات واللوازم الكهربائية من محولات إلى اللمبات، وجميع ذلك يشكل قطاعاً اقتصادياً ضخماً من الاستثمارات والعمالة.

٤-٢ قطاع المقاولات: (مجال التشييد والبناء)

قطاع اقتصادي ضخم يقوم على تنفيذ أعمال التشييد والبناء في كافة ربوع مصر، ويضم كبرى شركات التشييد والبناء مثل أورسكوم والمقاولون العرب وغيرهما،

كما يضم إلى جانبهم مقاولي الأنفار وصغار المقاولين العاملين في بناء الغرف والعشش والأكواخ، وربما شكل مجموع صغار المقاولين جزءاً كبيراً من ذلك القطاع يصعب حصره ومعرفة حجمه إلا من خلال تقدير ما يقوم بإنتاجه من بناء غير رسمي وغير مسجل كما في كثير من المناطق الحضرية بالمدن والمناطق العشوائية إلى جانب معظم مباني القرى.

وكما تتسم عمالة شركاته الكبرى بالكفاءة، يعاني معظم العاملين في هذا القطاع من تدني المستوى الفني والمهني والمهاري، كما يعاني كثير من مهامه وحرفه من الدخلاء عليه ومدعي الحرفة، ومن ثم يعاني المنتج من عدم التزام المعايير الفنية وأصول الصناعة.
وفي ظل أزمة الإسكان وندرة أراضي البناء، ارتفاع أسعار الخامات وزيادة الطلب تؤدي إلى تقدير مغالى فيه لأرباح المقاولين ولا يخضع ذلك الإنتاج إلى أية محددات سوى قوانين ولوائح تنظيم أعمال المقاولات، والواقع يشير إلى قضيتين هامتين في هذا المجال تبدوان مؤثرتين في المشهد الاقتصادي حالياً وهما قضية الإسناد المباشر للأعمال وقضية المقاول الفرعي أو مقاول الباطن.

٢ - ٥ التطوير والتحسين والصيانة: (مجال الخدمات العقارية)
سواء تطوير المناطق وتحسين الخدمات وصيانة المباني والعقارات، وإذا كان حجم المطلوب ترميمه كاملاً يضم ما يقرب من ٥٠٠ ألف وحدة سكنية، فإن حجم سوق الترميم وإعادة البناء يصل لحوالي ٤,٥ مليار دولار إذا ما أوجد التشريع والقانون الملزم، أما سوق الصيانة والذي قد يمثل حجم سوقه متوسط ٣% من قيمة العقارات والتي تقدر بنحو ٣٠٠ مليار دولار، مما يعني حجم سوق صيانة يصل إلى ٩ مليار دولار، إذا ما أوجد التشريع والقانون الملزم. وتكمن المشكلة المتفاقمة في هذا المجال في قرب انتهاء العمر الافتراضي لمعظم عقارات المدن الرئيسية بمصر.

٢ ـ ٦ التنمية العمرانية ومشروعات الإسكان: (مجال التوجه السياسي والتخطيط)
ترتبط التنمية العمرانية بخطة الدولة ورؤيتها في كيفية نشر السكان على الخريطة المصرية بأبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية، بينما لا يكفي ذلك لتكوين مجتمعات عمرانية ناجحة ومشروعات إسكان ملائمة تفي بالحاجات الأساسية للمواطن. لقد صار البعد الاجتماعي مؤثراً سلباً أو إيجاباً في إنجاح خطط التنمية العمرانية بما أصبحت عليه مؤشرات السمات والخصائص العمرانية المصرية مقارنة بالمعايير الموصى بها من قبل المنظمات والهيئات الدولية لإيجاد مجتمعات عمرانية مستدامة.

لقد أغفلت خطط التنمية العمرانية القطاع الريفي.. بينما ساهمت إلى حد ما في نشر مدن جديدة مازال يعاني بعضها من فشل خطط استقطاب السكان أو توطين العمالة فيه، كما ظلت مشروعات الإسكان في معظمها للتمليك دون التمكين للفئات الأقل

دخلاً والذين يعانون عدم القدرة على تكوين المسكن الأول لهم، ومن ثم فإنها تخاطب فئة الساعين إلى تحسين مسكنهم أو التطلع إلى الارتقاء الاجتماعي.

أما التعاونيات فإن الدولة لا تستفيد من قدراتها وإدماجها في خططها للتنمية العمرانية ويقتصر دورها على سد احتياجات فئوية وحصر إنتاجها كإحصاء لما نجحت التعاونيات فيه، غير أن القطاع لا توجهه استراتيجية تنموية ويعاني معظم جمعيات الإسكان التعاوني من سوء الإدارة وعدم التخصص.

٢ - ٧ التمويل والاستثمار: (قطاع الأعمال والقطاع المالي والبنوك).

مستقبل الطاقة في مصر

دكتور محمود أبو سيف

مقدمة:

بات العالم يدرك الآن أننا في العقود الأخيرة من عصر النفط، ويظهر هذا جليًا في التوجه العالمي نحو الاعتماد على إستخدام الطاقة المتجددة بدلًا من الوقود الاحفوري. ويجب علينا في مصر مواكبة هذا التحول العالمي حتى نتمكن أولًا من سد احتياجاتنا من الطاقة ثم الاتجاه لتصدير هذه الطاقة النظيفة لدول أخرى.

الاتجاه العالمي في استخدام الطاقة المتجددة:

جدول رقم (١) : نسبة انتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة في الدول الكبرى في انتاج الكهرباء

الدولة	إنتاج الكهرباء بالمليار كيلو وات ساعة (ك.و.س)	نسبة الطاقة المتجددة ٢٠١١	نسبة الطاقة المتجددة ٢٠١٣
ألمانيا	٦١٤	% ١٧,٦	%٢٠,٦
الولايات	٤٢٩٧	%٤,٨	%٦,٣
اليابان	١٠٦١	%٤,٢	%٥,٥
الصين	٥٨١٠	%٢,٢	%٣,٦

ويتضح من الجدول رقم (١) الاتجاه التصاعدي لإستخدام الطاقة المتجددة (الكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) في العالم والذي تعدى في ألمانيا خمس الطاقة المستخدمة لإنتاج الكهرباء في عام ٢٠١٣.

تجربة المغرب:

وفي المنطقة العربية بدأت المملكة المغربية بالعمل في مشروع "نورللطاقة الشمسية" في مايو ٢٠١٣ وهو أكبر مشروع للطاقة الشمسية في العالم ويهدف في مجمله إلى توليد ٥٨٠ ميجاوات كافية لإمداد مليون بيت بالكهرباء، حسبما أعلنت الوكالة المغربية للطاقة الشمسية عند إطلاق المشروع. وبحسب تقديرات وزارة الطاقة والمعادن والبيئة والماء في المغرب، فإن تشغيل محطة نور١ الذي بدأ بالفعل في فبراير ٢٠١٦ سيمكن من تفادي انبعاث ٢٤٠ ألف طن من ثاني أكسيد الكربون في السنة، على أن يصل تفادي انبعاث هذا الغاز إلى ٥٢٢ ألف طن مع إنهاء المرحلتين الثانية والثالثة (نور٢ و٣). وتطمح المملكة المغربية التي تستورد ٩٤ في المائة من حاجاتها من الطاقة إلى تغطية ٤٢ في المائة من حاجتها بواسطة

الطاقات المتجددة بحلول ٢٠٢٠، عبر الاستفادة من الشمس والريح والطاقة الكهرومائية.
يذكر أن الولايات المتحدة قد أقامت المشروع الأكبر في العالم لانتاج الطاقة الشمسية ويدعى "محطة ايفانباه للطاقة الشمسية" والذي ينتج إجمالي ٣٩٢ ميجا وات وقد تم افتتاحه في مارس ٢٠١٤ وكان ذلك قبل إعلان المغرب عن مشروعها "نور" والذي يستهدف انتاج ٥٨٠ ميجاوات في ٢٠٢٠.

مزايا مصر الفريدة في مجال الطاقة الشمسية:

لو نظرنا إلى ساعات سطوع الشمس على العالم لوجدنا أن منطقة الصحراء الكبرى بشمال أفريقيا وصحراء شبه الجزيرة العربية هي أكبر منطقة في العالم تعرضاً لأشعة الشمس، سواء في ساعات سطوع الشمس أو شده حرارة الشمس، لندرك مدى النعمة التي أنعم علينا الخالق تعالى بها بمصر من دون دول المنطقة وذلك للأسباب الآتية:

١- أن مناطق شاسعة في مصر خاصة غرب النيل معدل سطوع الشمس عليها هو أكبر من ٢٨٠٠ ساعة في العام وهو أكبر معدل في العالم، مما يعني أن محطات الطاقة الشمسية في مصر تنتج كهرباء هي الأرخص في العالم.
٢- أن معدل سطوع الشمس أكبر من ٢٨٠٠ ساعة في العام موجود بدول عديدة في شمال أفريقيا وشبه الجزيرة العربية ولكنه يقع في عمق الصحراء وبالتالي فإن إنشاء أي محطات للطاقة الشمسية في تلك الدول سيكون مكلفاً ويحتوي على مخاطر الدخول في عمق الصحراء، ولكن مصر بسبب أن النيل يخترق الصحراء وعلى ضفافه تقع مدن كبيرة فيمكن إنشاء محطات للطاقة الشمسية تكون في عمق الصحراء وعلى مسافة ٥٠ كيلومتر من المدن الكبيرة مثل أسوان وقنا وسوهاج وأسيوط، وبالتالي تكون الجدوى الاقتصادية لإنشاء المحطات الشمسية كبيرة وذلك لقرب البنية التحتية اللازمة لإقامة المحطات الشمسية من شبكات الطرق والمياه والإتصالات وخلافه.
٣- إنشاء العديد من المحطات الشمسية الكبيرة يحتاج إلى ملايين الأمتار المكعبة من الماء العذب لإستعماله في غسيل المرايا لتنظيفها من الأتربة بصفة دائمة حيث تغسل المرايا دورياً في فترة تترواح بين ٤ أيام إلى ٧ أيام وبالتالي فإن مصر لا مشكلة لديها في إمداد المحطات الشمسية بالماء العذب اللازم ولكن معظم دول الحزام الشمسي لديها ندرة في المياه العذبة.
٤- توافر الطاقة البشرية والكوادر العلمية والفنية لإدارة عدد كبير من محطات الطاقة الشمسية وكذلك توافر خبرات متعددة ومتنوعة لمصر في مجال إنتاج وتوزيع الكهرباء.

٥- موقع مصر الإستراتيجي يجعلها مركزاً محورياً دولياً لتبادل الطاقة الكهربائية بين الدول، فيوجد ربط كهربائي بين مصر وليبيا يمتد إلى تونس والجزائر والمغرب وأسبانيا، ويوجد ربط كهربائي بين مصر والأردن ويمتد إلى سوريا ولبنان ويجري حالياً التجهيز لربط مصر والسعودية ومنها إلى دول الخليج، وكذلك ربط مصر والسودان وأثيوبيا، وبذلك يمكن لمصر تصدير الطاقة الكهربائية الزائدة لديها أو استيراد الطاقة الكهربائية الرخيصة خصوصاً من أثيوبيا مستقبلاً وموقع مصر الفريد يجعلها مرشحة لتكون مركزاً دولياً هاماً لتجارة الطاقة الكهربائية ونقطة عبور مركزية لتلك التجارة.

٦- تتميز طبوغرافية مصر بأن معظم الاراضي بها وخاصة في الصحراء الغربية تتمتع بطبيعة منبسطة بمساحات شاسعة مما يسهل إقامة محطات عملاقة للطاقة الشمسية في غير موضع بها، وفي المقابل نجد أن طبوغرافية دول شمال أفريقيا وشبه الجزيرة العربية تتميز بالطبيعة الغير منبسطة فى أماكن عديدة مما يعيق التوسع في عمل محطات الطاقة الشمسية بها.

طاقة الرياح فى مصر:

بلغ إنتاج مصر من الكهرباء في عام ٢٠١٢ حوالي ١٦٢ مليار كيلووات ساعة منها 1.6 مليار ك.و.س من طاقة الرياح، فالمكان المناسب لإقامة توربينات طاقة الرياح هي في المناطق التي يكون متوسط سرعة الرياح فيها ٧ متر/ ثانية أو أعلى لتكون تكلفة توليد الكهرباء اقتصادية.

وفي المنطقة العربية كلها الأماكن ذات الجدوى الإقتصادية المرتفعة لإقامة توربينات طاقة الرياح هي في مصر غرب خليج السويس وفي االمغرب وموريتانيا على ساحل المحيط الأطلسي وبعض الاماكن الأخرى، ولكي ندرك الميزة المتاحة لنا في منطقة غرب خليج السويس فإن دولة كهولندا اضطرت لعمل مزرعة رياح في البحر وعلى الشاطئ (تسمى المحطة التي تقام بها التوربينات مزرعة رياح) وذلك لعدم توفر سرعة الهواء المطلوبة لإقامة مزارع الرياح على الأرض.
وبالفعل توجد في مصر مزارع للرياح في الزعفرانة وسوف يتم إنشاء مزارع أخرى في جبل الزيت بالسويس وتنوي مصر تبعاً لخطة وزارة الكهرباء أن يتم إنتاج ١٨% من إجمالي الكهرباء المولدة من طاقة الرياح في عام ٢٠٢٠ وذلك عن طريق إنشاء جزء من مزارع الرياح ملك للدولة وطرح إنشاء أغلب مزارع الرياح للمستثمرين الأجانب.

وقد صرح نائب وزير الكهرباء للطاقة المتجددة في الاهرام بتاريخ ٢٠١٦/٥/١١ (أن ١٣٦ شركة تستثمر ٦ مليار دولار في انشاء محطات توليد كهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح)، اي ان الشركات والمستثمرين ومعظمهم اجانب ينشؤون محطات طاقة رياح وطاقة شمسية تنتج نسبة كبيرة من انتاج مصر من الكهرباء، وهذا يمثل خطورة بالغة على الاقتصاد المصري حيث ان وزارة الكهرباء سوف

تشتري جميع انتاج هذه المحطات باتفاقيات لمده خمسة عشرين عاما لكل محطة، وقد نشر في الجريدة الرسمية لعدد ٤٣ مكرر ج سنة ٢٠١٤ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٤٧ بأسعار شراء الكهرباء المنتجة من محطات الرياح بسعر ١١,٤٨ سنت للكيلو وات والكهرباء من الطاقة الشمسية بسعر ١٤,٣٤ سنت للكيلو وات وطبقا للسعر الذي وافق عليه، مجلس الوزراء (والذي قدمت وزارة الكهرباء دراسة لهذه الاسعار) سيدفع ثمن معظم الكهرباء المنتجة من تلك المحطات بالدولار مما يشكل ضغطا هائلا على سعر الجنيه، سيؤدي الى انخفاض سعره وزيادة معاناه المواطن المصري واستنزاف موارد مصر لحساب المستثمرين الاجانب، وكل هذا في حين ان تكلفة انتاج الكيلو وات ساعة من طاقة الرياح تقارب ٤ سنت للكيلو وات ونشتريها من المستثمرين بسعر ١١,٤٨ سنت للكيلو وات، اي اننا نقدم للمستثمرين الاجانب ارباحا خيالية تحديدا في مجال طاقة الرياح على حساب الدولة والمواطن المصري .

<u>مشروع مصر القومي للقرن ٢١ :</u>

كما كان السد العالي هو مشروع مصر القومي في القرن العشرين، فإننا بحاجة ماسة إلى مشروع قومي لمصر في القرن الواحد والعشرين يكون قاطرة التنمية والتقدم لمصر، والمشروع القومي هو إستغلال معظم طاقة الرياح الموجودة في غرب خليج السويس لإقامة مزارع هواء كبرى لتوليد الكهرباء وإقامة عشرات المحطات الشمسية الضخمة لإنتاج الكهرباء في صعيد مصر للوصول إلى الاكتفاء الذاتي بمعدل زيادة لإنتاج الكهرباء ليكون ١٠% في السنوات من ٢٠١٦ الى ٢٠٢٥ ويزيد إلى ١٢% في السنوات من ٢٠٢٦ إلى ٢٠٣٥، ليصل إنتاج مصر في خلال عشرين عاماً إلى ١٥٨٠ مليار ك.و.س، أى حوالى ١٠ أمثال إنتاج الكهرباء في عام ٢٠١٢، ويمكن بالمعدلات السابقة أن تكتفي مصر من حاجتها من الإستهلاك الكهربائي مع الأخذ في الاعتبار معدلات تنمية صناعية كبيرة في خلال ٣ أعوام من بدء الخطة أي حتى عام ٢٠١٩، ثم تصدير ما يفيض عن حاجتنا من الكهرباء إلى الدول العربية وأوروبا مع تزايد حجم ما يتم تصديره سنوياً بسبب زيادة معدل إنتاجنا السنوي عن زيادة معدل استهلاكنا السنوي، إلى أن تصبح مصر في نهاية الخطة أي في عام ٢٠٣٥ من أكبر دول العالم في تصدير الكهرباء، ويمكن تخيل الإضافة الهائلة الى الدخل القومي نتيجة هذا المشروع لما يمكن أن يضيفه إلينا من طاقات تصنيعية كبيرة وأيضا عائد تصدير الكهرباء مع الأخذ في الإعتبار أن أسعار إنتاج الكهرباء في العالم سوف تزيد خلال السنوات العشرون القادمة بسبب ارتفاع أسعار البترول والغاز الطبيعي والفحم وتناقص أعداد المحطات النووية المنتجة للكهرباء.

وبداية تنفيذ المشروع القومي هو تأسيس شركة مساهمة مصرية لتوليد الكهرباء، ويكون الغرض من هذه الشركة إنشاء مزارع للرياح ومحطات طاقة شمسية لتوليد الكهرباء، ويكون حق توليد الكهرباء بطاقة الرياح والطاقة الشمسية حصراً لهذه

الشركة أي لا يسمح لغير هذه الشركة بذلك في مصر، حيث أنه لإقامة تلك المشروعات فان الحكومة المصرية ستعطي هذه الشركة حق إستغلال أراضي شاسعة في غرب خليج السويس وفي الأراضي الصحراوية بالصعيد تقدر بمئات الكيلومترات المربعة ولا يجوز بأي حال من الأحوال منح المستثمرين الأجانب حق الإستثمار في هذا المجال وإستغلال الأراضي المصرية وحرمان المصريين من الإستفادة من النعم التي أنعم الله تعالى علينا بها.

ويكون رأس مال الشركة المدفوع ٣٠ مليار جنيه ورأس مالها المصدر ٣٠٠ مليار جنيه على أن تكتتب البنوك المصرية وشركات التأمين، وتكون كلها من المملوكة للدولة فقط والشركة القابضة للكهرباء وأي مال عام يمكن أن يساهم في الشركة في أسهم الشركة، ثم تطرح الأسهم الباقية للاكتتاب العام للمصريين، على أن يتم تداولها في البورصة المصرية فيما بعد للمصريين فقط وذلك ليعود الخير الذي حبانا الله تعالى به إلى المصريين.

ويمكن للشركة أن تبدأ فور تأسيسها في إنشاء مزارع للرياح كبرى بالزعفرانة وما حولها غرب خليج السويس لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح، حيث أن أسعار التوربينات قد انخفضت في الأربع سنوات الأخيرة بنسبة ٤٠% وذلك كنتيجة مباشرة لتطور التكنولوجيا المتسارع الخاص بها والتنافس الشديد بين الشركات المصنعة، ويمثل سعر التوربينات ٧٥% من إجمالي قيمة مزرعة الرياح مما جعل سعر الكهرباء المولدة من طاقة الرياح في المناطق ذات سرعات هواء عالية كالزعفرانة يأتي في المرتبة الثانية من حيث رخص السعر بعد الكهرباء المولدة من الطاقة الهيدروليكية، وتأتي بعدها الكهرباء المولدة من المحطات الحرارية، والتوسع في المرحلة الأولى في إنشاء مزارع للرياح يهدف لإضافة سريعة للطاقة الكهربائية المولدة في مصر لسد احتياجاتها وكذلك بهدف تحقيق أرباح مناسبة لمساهمي الشركة لتحفيزهم على مزيد من الاستثمار بالشركة عند زيادة رأسمال الشركة مستقبلاً، ونشير إلى أن معظم مزارع الرياح التي أُنشأت في مصر في السنوات الأخيرة لا تتعدى قدرة التوربين فيها ١ ميجا وات، ولكن يمكن للشركة إستخدام توربينات حديثة قدرتها ٣ ميجا وات بعد أن تم إنتاجها بأعداد كبيرة من مختلف الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال وأثبتت كفاءتها العالية في الاستخدام، وأيضا نشير إلى أن الشركات الكبيرة بدأت في تصنيع توربينات ذات قدرة ٨ ميجا وات ولكن مازالت في مراحل استخدامها الأولية، مما يبشر بمستقبل زاهر لتلك الصناعة، مع العلم بأن من مزايا إنشاء مزارع الرياح أنه يمكن إنهاء جميع الأعمال بدءاً من إستيراد التوربينات وشحنها وتركيبها بالإضافة إلى الأعمال الأخرى الخاصة بالمزرعة خلال عام من البدء مما يعني عائد جيد للإستثمار في السنوات الاولى .

أما بالنسبة للطاقة الشمسية فإن تكلفة إنشاء المحطات مازال مرتفعاً في الوقت الحالي، لذلك يتحتم علينا تخفيض سعر إنشاء المحطة حتى يكون تشغيلها إقتصاديا ويدر عائداً مناسباً، وفي دراسة للبنك الدولي لمحطة شمسية تنتج ٥٠ ميجا وات في

نظام CSP الذي يستخدم تركيز أشعة الشمس في بؤرة المرايات ومن ثم امتصاص الحرارة في أنابيب مملوءة بالزيت المعدني وجد أن سعر المرايات يمثل ٢٣% من سعر المحطة، وعند عمل نموذج مماثل لوحدة توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية في جامعة القاهرة انخفضت تكلفة المرايات إلى ثلث السعر الذي تم إستيرادها به عند تصنيعها محلياً لدى شركة قطاع خاص مصرية، ويمكن أن ينخفض السعر لأقل من الربع في حالة إنتاج كمي ضخم للمرايات، مما يخفض سعر إنشاء المحطة وبالتالي ينعكس على سعر الكهرباء المولدة. وفي أحدث تكنولوجيا لمحطات الطاقة الشمسية، وهي تكنولوجيا الأبراج المركزية، تمثل المرايا حوالي ٤٠% من تكلفة المحطة، وبالتالي عند التصنيع المحلي تنخفض بشدة التكلفة الكلية للمحطة مما ينعكس بالتالي على انخفاض سعر الكيلووات ساعة المنتج من المحطة.

لذا تكون الخطوة الأولى للشركة هي إنشاء مصنع مرايات عملاق لإمداد جميع محطات الطاقة الشمسية بالمرايات من الإنتاج المحلي خاصة لو علمنا أن الخامة الرئيسية لتصنيع المرايات هي الرمل المتوافر بكميات هائلة عندنا في الصحاري المصرية، يليه الحجر الجيري المتوفر أيضا بكثافة كبيرة في الصحاري، ويمكننا أن نتخيل حاجتنا الشديدة إلى إنشاء مصنع عملاق للمرايات لو علمنا أن أساس محطات الطاقة الشمسية هي تغطية الصحاري بالمرايا.

وعندما يبدأ مصنع المرايات في الإنتاج يتزامن معه إنشاء أول محطة طاقة شمسية بنظام البرج المركزي، ثم يتوالى إنشاء المحطات الشمسية تباعاً مع العمل على أن تكون نسبة التصنيع المحلي للمحطات بخلاف المرايات نسبة مرتفعة حتى يمكن تخفيض تكلفة إنشاء المحطات وبالتالي زيادة الجدوى الاقتصادية لها.

<u>فوائد مشروع القرن على الإقتصاد القومي:</u>

يجب أن نشير أولاً إلى أن البدء في تنفيذ هذا المشروع فوراً هو ضرورة قصوى، وأننا لا نملك رفاهية تأجيلة، فعلى سبيل المثال كمية الكهرباء الموردة إلى المصانع كثيفة إستهلاك الطاقة مثل كيما وألومنيوم نجع حمادي تم تخفيضها لعدم كفاية إنتاجنا من الكهرباء، وهذا يعني أن معدل إنتاجنا الصناعي آخذ في الانكماش في وقت نحتاج فيه وبشدة لمضاعفة إنتاجنا. فمصر الآن في مفترق طرق، إما أن نبدأ جدياً في إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة للطاقة وبالتالي نعالج المشاكل السابق ذكرها ونضع أقدامنا على الطريق الصحيح للتنمية، أو يستمر الحال على ما هو عليه مما يعني مزيد من الانكماش الصناعي ومزيد من الأموال التي ستنفق لإستيراد البترول من الخارج لتشغيل محطات الكهرباء وهذا ما لا تطيقه مصر الآن، فكيف ستتحمله مصر بعد ١٠ أو ٢٠ عاماً؟

وكما تشير دراسات عديدة أن البترول والغاز الطبيعي سوف ينضبان من العالم تقريبا بعد حوالي ٥٠ عاماً مما يعني أن على جميع دول العالم في ذلك الوقت إنتاج ١٠٠ % من إنتاجها من الكهرباء من المصادر المتجددة للطاقة، ولكن كما أن هناك دول في العالم لا تمتلك أي حقول بترول أو غاز طبيعي وتعتمد كلياً في إنتاج الكهرباء على إستيرادهما من الخارج، فإن هناك الكثير من الدول لا تمتلك مصادر رخيصة للطاقة المتجددة، مما يعني أن هذه الدول يجب أن تعتمد في إنتاج الكهرباء على الدول المجاورة التي تمتلك هذه المصادر، وقد اختص الله تعالى مصر بوفرة هائلة من الطاقة الشمسية تزيد كثيراً عن حاجتها مما يتيح لها أن تكون أكبر منتج ومصدر للكهرباء من الطاقة الشمسية في المنطقة هذا فضلاً عن المناطق المناسبة لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح مما سيعيد ترتيب الدول في المنطقة بالنسبة لمصادر الطاقة .

١- في حالة إنشاء مزارع للرياح بها ١٧ ألف من توربينات الرياح قدرة ٣ ميجا وات للتوربينة، فإن انتاج مصر للكهرباء سوف يتضاعف ويعني إضافة للناتج القومي تقدر بحوالى بمبلغ ١٢٨ مليار جنيه من الكهرباء المولدة على اعتبار سعر الكيلو وات ساعة (ك.و.س) ٨٠ قرشاً، ويمكن تنفيذ هذه المزارع في خلال ١٠ أعوام مع العلم أن تكلفة إنتاج ك.و.س من طاقة الرياح حالياً في الولايات المتحدة على سبيل المثال ٤ سنت أي ما يوازي ٤٠ قرشاً، ويمكن أن يكون أقل من ذلك بمصر، وهو ما يعني أرباح كبيرة للشركة والدولة. هذا بخلاف الإضافة الهائلة التي سوف تتحقق في ٢٠ عاماً من الطاقة الشمسية ومزارع الرياح قياساً على ما ذكر.
٢- خلق عشرات الآلاف من فرص العمل بالشركة الجديدة عند استكمال هياكلها الإدارية والفنية.
٣- يتم الإتفاق بين الدولة والشركة على أن تحصل الدولة، على إنتاج الشركة بالكامل من الكهرباء بأسعار أقل من السعر العالمي يُتفق عليها كل فترة تتيح للشركة أن تربح وتنمو وتتيح للدولة أرباحاً ضخمة عند تصدير الكهرباء، وهذا حق الدولة التي خصصت للشركة الأراضي المستخدمة في نشاطها، وبذلك يكون للدولة مصدر دخل بالعملات الحرة من تصدير الكهرباء يتزايد مع الزيادة السنوية لإنتاج الكهرباء وتصديرها.
٤- إنشاء محطات الطاقة الشمسية بواسطة شركات المقاولات المصرية يتيح لها أن تنفذ مشروعات خلال ٢٠ عاماً تتجاوز قيمتها ٢٠٠ مليار جنيه.
٥- توفر الكهرباء للمصانع بسعر أقل من السعر العالمي يساهم في وضع أساس لحركة تصنيع ضخمة ويساعد المصانع كثيفة إستهلاك الكهرباء كألومنيوم نجع حمادي وغيرها على التوسع في الإنتاج بأسعار تنافس الأسعار العالمية.

٦- إنشاء المحطات الشمسية بالصعيد وإنشاء الطرق إليها التي تعتبر محاور للتنمية سوف يحقق حركة تنمية شاملة في الصعيد الذي حرم كثيراً في حقه في خيرات بلده، فكل مدينة كبرى في الصعيد سوف تحتاج الى إنشاء بنية تحتية جديدة بطول حوالي ٥٠ كيلومتر غرب النيل من طرق وشبكات مياه وشبكات كهرباء وغيرها حتى تصل إلى موقع محطات الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى بناء مصانع كبرى ومجتمعات سكنية وزراعية جديدة على جانبى الطريق الموصل الى مواقع المحطات الشمسية، وهذا سوف يخلق مئات الآلاف من فرص العمل عند الإنشاء وبعد التشغيل.

<u>الخطوات المطلوبة من الدولة لتنفيذ مشروع القرن:</u>

١. تبدأ الدولة في إجراءات تأسيس الشركة المساهمة لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح والطاقة الشمسية وتغطية الحصص المالية المقترحة كما ذكرنا آنفا وطرح الباقي للاكتتاب بالبورصة للمصريين فقط.
٢. على الدولة أن تبدأ في تحديد الأماكن التي سوف تقام فيها محطات الطاقة الشمسية، ومن المفضل أن تكون على مسافة في حدود ٥٠ كم غرب مدن الصعيد الكبرى وإنشاء طرق إليها وتوفير المرافق لتلك المحطات على أن يتم استثمار تلك الطرق بإقامة مناطق صناعية وزراعية ومجتمعات سكنية.
٣. على وزارة التعليم العالي البدء فوراً في إرسال بعثات خارجية للدراسات العليا (ماجستير – دكتوراه) في مجال الطاقة الشمسية لمختلف الدول المتقدمة في هذا المجال لإعداد كوادر علمية متخصصة تكون هي قاعدتنا العلمية للإستفادة من أحدث التكنولوجيا العالمية للطاقة الشمسية.
٤. تقوم وزارة الصناعة بإرسال فنيين ومهندسين للتدريب في محطات الطاقة الشمسية العاملة بالفعل في مختلف الدول للتعرف على المشاكل التي تواجهها تلك المحطات عند التشغيل وكيفية التغلب عليها والعمل على نقل الخبرات من الكوادر المدربة بتلك الدول إلى الفنيين والمهندسين المصريين.
٥. تقوم وزارة البحث العلمي بتخصيص ميزانية كبيرة لمختلف أبحاث الطاقة الشمسية وعقد الاتفاقيات مع الدول المتقدمة في هذا المجال لتبادل الخبرات والعمل معاً في سبيل تطوير تكنولوجيا تلك الصناعة.
٦. أن تبدأ وزارة الكهرباء بالعمل على ربط المناطق التي ستقام بها مزارع الرياح والمحطات الشمسية بالشبكة الموحدة للكهرباء.

الخطوات التنفيذية للشركة لتنفيذ مشروع القرن :

٢٠١٧
تأسيس الشركة المساهمة لانتاج الكهرباء وطرح حصصها من الأسهم وعمل النظام الأساسي للشركة وإستكمال هياكلها المالية والإدارية والفنية.

٢٠١٨
طرح مناقصات عالمية بين الشركات المتخصصة لتوريد توربينات هواء لإنشاء مزارع الرياح والبدء في تنفيذها – طرح مناقصات عالمية لإنشاء مصنع عملاق للمرايات.

٢٠١٩
بداية تشغيل مزارع الرياح والتعاقد على مزيد من توربينات الرياح – البدء في تنفيذ مصنع المرايات.

٢٠٢٠
إنشاء مزيد من مزارع الرياح – انتهاء العمل في مصنع المرايات.

٢٠٢١
بدء إنشاء أول محطة طاقة شمسية بمرايات محلية وبتصنيع محلي قدر الإمكان – الاستمرار في إقامة مزارع الرياح.

٢٠٢٢
التوسع في إنشاء محطات الطاقة الشمسية – الاستمرار في إقامة مزارع الرياح.

٢٠٢٨
التوسع الكبير في إنشاء محطات الطاقة الشمسية العملاقة – الاستمرار في اقامة مزارع الرياح.

٢٠٣٨

الطاقة النووية قاطرة التقدم

د.م/ محمد منير مجاهد

نائب رئيس هيئة المحطات النووية سابقا

١- مقدمة

يعد توافر الطاقة سواء في صورتها الأولية أو الثانوية أحد الشروط الأساسية للتنمية، وهو أحد التحديات الرئيسية التي تواجه بلدان العالم الثالث بما فيها مصر. وفي خلال ربع القرن الممتد من عام ١٩٨٩ إلى عام ٢٠١٤ تزايد العرض الإجمالي من الطاقة الأولية في مصر من ٣٣,٠ مليون طن بترول مكافئ إلى ٨٦,٢ مليون طن بترول مكافئ[1] بمعدل زيادة سنوية مقدارها ٣,٩% ومن المتوقع أن يستمر تزايد استهلاك مصر من الطاقة في المستقبل. إلا أن معدل تزايد الاستهلاك سوف يعتمد على عدة عوامل مثل:

١. معدل النمو الاقتصادي والخيارات التنموية التي ستعتمدها مصر.
٢. إدارة موارد الطاقة وترشيد استخدامها وتقليل الفاقد.
٣. تزايد الوعي البيئي و/أو تزايد الضغوط الدولية المتعلقة بالبيئة.
٤. درجة التطور التكنولوجي وتحقق درجة أكبر من كفاءة تحويل الطاقة.
٥. كفاية موارد الطاقة الأولية المحلية وإمكانات تنميتها أو تعويض النقص فيها.

تنحصر الطاقة الأولية التجارية في مصر حاليا في البترول والغاز الطبيعي والطاقة الكهرومائية وكمية ضئيلة من الفحم، وإن كانت تشمل على المستوى العالمي إضافة لهذه الطاقات، الطاقة النووية وأنواع أخرى من الطاقة لا زالت في أغلبها غير تجارية تتنوع في درجة تطور استخدامها من تلك التي لا زالت في مرحلة الأبحاث الأولية مثل تحويل الطاقة الحرارية للمحيطات، إلى تلك التي على عتبات الاستخدام التجاري مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وفيما يلي استعراض لمصادر الطاقة الأولية في مصر

أولا: البترول

كانت مصر من أوائل الدول العربية وربما على مستوي العالم التي اكتشف فيها البترول ومنذ اكتشاف البترول في منطقة جمسة علي ساحل البحر الأحمر عام ١٨٨٦ إلا أن إنتاج البترول بكميات معنوية لم يبدأ إلا عام ١٩٦٩ وتم تصدير كميات صغيرة منه لأول مرة عام ١٩٧٥.

---

[1] Statistical Review of World Energy 2015, http://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical-review-of-world-energy.html

يوضح جدول (١) تطور إنتاج الزيت الخام وحصة مصر منه والكميات المكررة في بعض سنوات الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، ويتضح من الجدول انخفاض الكميات المنتجة من الزيت الخام على الرغم من زيادة الطلب على الطاقة، مما يعتبر تحدياً من تحديات أمن الطاقة فى مصر. وبالتبعية انخفضت حصة مصر من ٢٧ مليون طن عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٢١,٩ مليون طن عام ٢٠١٤-٢٠١٥، مما ترتب عليه تناقص نسبة تغطية حصة مصر من الزيت الخام للكميات التي تحتاجها معامل التكرير من نحو ١٠٥% في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى نحو ٨٢% فقط في عام ٢٠١٥/٢٠١٤، ويتم تغطية هذا العجز بين المتاح من حصة مصر من الزيت الخام والكميات المطلوبة لمعامل التكرير عن طريق الشراء من الشركاء الأجانب أو الاستيراد من الخارج بالأسعار العالمية للزيت الخام، مما يمثل عبئاً على قطاع البترول ممثلاً في الهيئة المصرية العامة للبترول، يتم نقله إلى الموازنة العامة للدولة. بالإضافة إلى استكمال بقية احتياجات الاستهلاك المحلي من المنتجات والتي لا تغطيها الكميات التي تنتجها معامل التكرير التي تصل إلى نحو ٣٣ مليون طن، بالاستيراد من الخارج بالأسعار العالمية لها، مما يمثل عبئاً مالياً آخر على قطاع البترول، ومن ثم على الموازنة العامة للدولة[٢].

جدول (١)

تطور إنتاج الزيت الخام وحصة مصر منه والكميات المكررة في بعض سنوات الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)

الوحدة: مليون طن مترى

السنة	الإنتاج المحلي من الزيت الخام والمتكثفات والبوتاجاز	حصة مصر من الإنتاج	كميات الزيت الخام المكرر	نسبة حصة مصر من الإنتاج لكميات الزيت الخام المكرر %	إجمالي الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية
٢٠٠١/٢٠٠٠	٣٦,٧	٢٧,٠	٢٥,٦	١٠٥,٥	٢٢,٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٥,٨	٢٤,٨	٣٠,٠	٨٢,٧	٢٣,٠
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٣٤,٩	٢٥,٠	٢٥,٨	٩٦,٩	٢٣,١
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٣٢,٥	٢٣,٨	٢٦,٦	٨٩,٥	٢٦,٧
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٣٢,٠	٢٢,٨	٣١,٠	٧٣,٥	٢٧,٧
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣٤,٧	٢٢,٨	٣١,٣	٧٢,٨	٣١,٥
٢٠١٣/٢٠١٢	٣٤,٤	٢٣,٣	٢٦,٦	٨٧,٦	٣٤,٦
٢٠١٤/٢٠١٣	٣٤,٥	٢٣,٢	٢٦,٦	٨٧,٢	٣٥,٣
٢٠١٥/٢٠١٤	٣٥,١	٢١,٩	٢٦,٦	٨٢,٣	٣٧,٣

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية، قطاع شئون البترول، تقرير نتائج أعمال قطاع البترول، أعداد مختلفة، غير منشورة.

[٢] د. نيفين كمال، "ورقة خلفية للحوار حول تحديات أمن الطاقة في مصر: الحاضر والمستقبل"، الحلقة الثالثة من حلقات "لقاء خبراء" لعام ٢٠١٦، معهد التخطيط القومي، ٢٨ أبريل ٢٠١٦

ثانيا: الغاز الطبيعي

اكتشف أول وأكبر حقل للغاز الطبيعي في مصر، وهو حقل أبو ماض عام ١٩٦٧، وهو يغطي مساحة قدرها ٣٦ كيلو متر مربع. وفي يوليو ١٩٦٩ تم اكتشاف أول حقل غاز بحري وهو حقل أبو قير، وقد بدأ استغلال الغاز الطبيعي على نطاق تجاري اعتبارا من عام ١٩٧٥.

جدول (٢)

تطور إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي وحصة مصر منه في بعض سنوات الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)

الوحدة: مليون طن مترى

السنة	الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي	حصة مصر من الإنتاج	الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي	نسبة تغطية حصة مصر من الإنتاج للاستهلاك المحلي %
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٨,٤	١٠,٥	١٧,٨	٥٩,٠
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٣,٦	١٥,٠	٢٣,٠	٦٥,٢
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٥,٥	١٥,٧	٢٣,٠	٦٨,٣
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٣٨,٤	٢٢,٥	٢٥,٠	٩٠,٠
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤٢,٩	٢٥,٣	٢٩,٧	٨٥,٢
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٤٥,٨	٢٥,٦	٣١,٣	٨١,٨
٢٠١٠/٢٠٠٩	٤٦,٧	٢٥,٢	٣٣,٠	٧٦,٤
٢٠١١/٢٠١٠	٤٦,٤	٢٥,٥	٣٥,٢	٧٢,٤
٢٠١٢/٢٠١١	٤٦,١	٢٥,٧	٣٩,١	٦٥,٧
٢٠١٣/٢٠١٢	٤٤,٢	٢٤,٩	٣٩,٢	٦٣,٥
٢٠١٤/٢٠١٣	٣٩,٢	٢٢,٣	٣٧,٥	٥٩,٥
٢٠١٥/٢٠١٤	٣٥,١	١٨,٦	٣٥,٣	٥٢,٧

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية، قطاع شئون البترول، تقرير نتائج أعمال قطاع البترول، أعداد مختلفة، غير منشورة.

يوضح جدول (٢) تطور إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي وحصة مصر منه في بعض سنوات الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، ويوضح الجدول تزايد الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي في عام ٢٠١٤-٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠٠٠-٢٠٠١ بنسبة تصل إلى نحو ٩٠,٨%، مع ملاحظة الزيادة الكبيرة التي حدثت في الإنتاج في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بدون أن يقابلها زيادة مماثلة في الاحتياطي في نفس العام، وذلك لتلبية الالتزامات التصديرية الجديدة كما سبق الذكر. ولكن الإنتاج بدأ يأخذ في

التراجع بدءاً من عام ٢٠١٢/٢٠١١ بسبب عدم توقيع اتفاقيات الامتياز، مع تزايد مديونية قطاع البترول تجاه الشركاء الأجانب.

لم تغط حصة مصر من الغاز الطبيعي الاستهلاك المحلي من الغاز طوال الفترة الموضحة بالجدول (بدون الأخذ في الاعتبار الالتزامات التصديرية من الغاز المسال)، حيث كانت أعلى نسبة تغطية ٩٠% في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥. بينما وصلت إلى نحو ٥٢,٧% فقط في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ (أقل من مثيلتها في بداية فترة الدراسة)[٣].

ثالثا: الطاقة الكهرومائية

تعد طاقة المساقط المائية من أقدم صور الطاقة التي استخدمها الإنسان لتوليد الطاقة الميكانيكية اللازمة لاستخداماته مثل إدارة المطاحن ورفع المياه وغيرها. وقد بدأ استخدامها في توليد الكهرباء منذ أكثر من قرن ومن أهم مميزاتها أنها مصدر متجدد للطاقة وأن تكاليف تشغيلها منخفض رغم تكلفتها الاستثمارية العالية. وبشكل عام أينما وجدت الظروف الطبيعية الملائمة فإن إنشاء محطة مائية لتوليد الكهرباء يكون على الأغلب أفضل اختيار لتوليد الكهرباء. وقد بدأ استخدام الطاقة المائية لتوليد الكهرباء في مصر عام ١٩٦٠ حينما تمت كهربة خزان أسوان الذي أنشئ أساسا للتحكم في مياه الري.

توجد في مصر ثلاث مناطق يمكن استخدامها لتوليد الكهرباء من المساقط المائية وهي:

- نهر النيل.
- مواقع الضخ والتخزين بالبحر الأحمر.
- منخفض القطارة.

إجمالي القدرات الاسمية لمحطات توليد الكهرباء الممكن إقامتها على نهر النيل يبلغ حوالي ٣١٧٠ ميجاوات ثم استغلال أكثر من ٩٠% منها،

تقوم الفكرة الأساسية لمحطات الضخ والتخزين علي استخدام الطاقة الكهربائية الزائدة بالشبكة الكهربية الموحدة في فترات الأحمال المنخفضة في رفع المياه إلى خزانات مشيدة أعلي الجبال، للاستفادة منها في أوقات ذروة الأحمال عن طريق السماح للمياه المخزونة بالسقوط علي توربينات مائية لتوليد الكهرباء المطلوبة، توجد عدة مواقع تصلح للضخ والتخزين في جبال البحر الأحمر التي تتراوح ارتفاعاتها بين ٢٠٠ و٦٠٠ متر، تم تحديد ثلاثة مواقع باعتبارها أكثر جدوى وعملية من المواقع الأخرى منها موقعين في الجلالة البحرية يسمحان بإنشاء محطتين قدرتهما ١٠٠٠ ميجاوات و١٩٠٠ ميجاوات وموقع في جبل عتاقة يسمح بإنشاء محطة قدرتها ١٤٠٠ ميجاوات[٤].

---

[٣] د. نيفين كمال، المرجع السابق

[4] HAMED, K., "Water Resources Relation with Energy", Proceedings of 2nd International Symposium on Rationalization of Resources for Development Projects, Organized by International Project Management Association and Egyptian Management Engineering Society, Cairo, January 4-6, 1987.

الفكرة الرئيسية لمشروع منخفض القطارة هي توصيل مياه البحر الأبيض المتوسط إلى منخفض القطارة سواء عن طريق شق قناة أو حفر نفق خلال المنطقة الصخرية التي تفصل بينهما واستغلال سقوط المياه في المنخفض لتوليد الكهرباء. نظرا للمصاعب والاعتبارات الفنية، ونظرا لصغر كمية الطاقة المولدة بالمقاييس الحالية، بالإضافة إلى المخاوف من التغيرات البيئية التي سيحدثها المشروع فليس من المتوقع أن يتم تنفيذ مشروع منخفض القطارة على المدى المنظور

رابعا: الفحم

تبلغ الاحتياطات المؤكدة حوالي ٢٧ مليون طن منها حوالي ٢١ مليون طن قابلة للاستخراج بإتباع طرق الميكنة الحديثة مع استغلال الطبقة الرئيسية فقط، نظرا لصغر سمك الطبقة العليا، ولا يعتقد أن يلعب الفحم دورا هاما كمصدر للطاقة الأولية في مصر نظرا لضآلة الاحتياطيات وانخفاض نوعية الفحم المصري من ناحية ومن ناحية أخرى بسبب صعوبة نقله واعتبارات حماية البيئة من التلوث.

الطاقة النووية كبديل للطاقات التقليدية

يتطلب هذا التحدى الكبير لأمن الطاقة فى مصر المتمثل فى عدم تغطية حصة مصر من الوقود الأحفوري سواء أكان زيت خام أو غاز طبيعي للاستهلاك المحلي من أي منهما، بالإضافة إلى الاستغلال شبه الكامل لمصادر الطاقة الكهرو-مائية، وعدم وجود مصادر يعتد بها من الفحم، البحث عن مصادر أخرى للطاقة.

بدأت مصر محاولاتها لاستخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر منذ أوائل الستينيات من القرن الماضي، إلا أن كل هذه المحاولات لم تكلل بالنجاح بسبب عوامل داخلية وخارجية، وتوقف البرنامج النووي عام ١٩٨٦ لمدة ٢٠ سنة إلى أن برزت الحاجة لإحيائه عام ٢٠٠٦ بعد أن اتضح عدم قدرة قطاع البترول على توفير احتياجات محطات الكهرباء من الغاز الطبيعي بسبب التزامات التصدير، مما ترتب عليه زيادة كبيرة في فاتورة استيراد المازوت، واستيقظنا على حقيقة أن البترول والغاز هما – في النهاية – مصادر ناضبة للطاقة، وأن مصر لا تدخل في عداد الدول الغنية بهما سواء من حيث الإنتاج أو التصدير أو الاحتياطي، وأن مصر تواجه تحديا كبيرا في الوفاء باحتياجات الاستهلاك المتزايد وما تفرضه من زيادات مطردة في مخصصات توفير المواد البترولية.

لماذا الطاقة النووية في مصر؟

- التزايد المستمر في الطلب على الطاقة والكهرباء بسبب النمو السكاني، والاتجاه لسكنى المدن، والتصنيع، والرغبة في تحسين ظروف ومستوى المعيشة للشعب المصري.
- محدودية مصادر الطاقة البترولية في مصر، وعدم وجود مصادر يعتد بها من الفحم واستغلال معظم الطاقة المائية المتاحة.

- رغم وجود إمكانيات للطاقة الشمسية وطاقة الرياح فإن هذه الطاقات المتجددة لا زالت غير اقتصادية لتوليد الكهرباء بالقدرات الكبيرة التي تتيحها المحطات التقليدية أو النووية.
- محدودية موارد مياه الشرب، مما يتطلب استخدام تكنولوجيات تحلية المياه كثيفة الاستهلاك للطاقة (الحرارية والكهربية) وخاصة في المناطق البعيدة عن وادي النيل.
- إدراك أن الطاقة النووية مصدر ملائم ومنافس اقتصاديا وقابل للتطبيق، ويمكنه أيضا تدعيم موارد الطاقة التقليدية بمصر، وتعزيز التطور التكنولوجي وتحفيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

الآثار الاقتصادية الاجتماعية المتوقعة على المستوى القومي

- دفع عمليات تنمية البنية الأساسية في مجالات الصناعة والتكنولوجيا والتعليم.
- رفع المستوى العام للمعايير والمقاييس والقدرات الصناعية.
- تكوين قوة عمل مؤهلة تأهيلا عاليا.
- الحصول على معارف وتكنولوجيات جديدة.
- خلق فرص عمل جديدة.
- وإضافة إلى تحديث الصناعة فإن البرنامج النووي المصري يمكن أن يؤدي أيضا إلى تعبئة الجماهير وبث روح التحدي، وتدعيم الأمن القومي المصري، وهو ما يؤهله لأن يكون منطلقا وقاطرة لمشروع قومي للنهضة.

الآثار الاقتصادية الاجتماعية المتوقعة على المستوى المحلي

- المستفيد الأول من مشروع المحطات النووية هم سكان مدينة الضبعة والمناطق المجاورة، سواء بطريقة مباشرة من خلال فرص العمل المتاحة أو بطريقة غير مباشرة من خلال الاستفادة من الأنشطة المصاحبة.
- توفير فرص عمل فى الصناعات المكملة والمساعدة لمختلف انواع الورش (حدادة – كهرباء – سباكة – نجارة ....).
- انشاء مراكز لتأهيل العمالة الفنية (مدارس صناعية / معاهد فنية .....) للالتحاق والعمل مباشرة بالمحطة النووية بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم لإمداد المحطة بالكوادر المطلوبة.
- حدوث رواج اقتصادي بالمنطقة من خلال فتح اسواق جديدة اثناء عمليات الانشاء والتشغيل متمثلة فى تدبير احتياجات المعيشة اليومية (مأكل – ملبس – أدوية ....) لعدد لا يقل عن ٥,٠٠٠ شخص يوميا.

- الاستفادة من بناء العديد من الاسواق التجارية والمولات لتوفير احتياجات العاملين بالمشروع ولسكان مدينة الضبعة.
- الاستفادة من تطوير البنية التحتية من مرافق مياه وكهرباء وطرق واتصالات التى تتناسب مع أهمية المشروع والاستثمارات به.
- الاستفادة من تطوير الخدمات الصحية (مستشفى متطور – خدمات اسعاف ...) والتعليمية (مدارس متطورة لمختلف الأعمار السنية) والترفيهية (حدائق – متنزهات – دور للسينما ...).
- الاستفادة من وضع المشروع النووى على قائمة المزارات السياحية بمصر وبيع المنتجات والهدايا التذكارية كما يحدث فى باقى دول العالم.

الأهمية الاستراتيجية لبرنامج المحطات النووية

- الحفاظ على موارد الطاقة البترولية (الزيت والغاز الطبيعي) وهي موارد ناضبة وغير متجددة ولذا يجب التعامل معها بحرص وحكمة حتى لا نحرم الأجيال القادمة من مصادر هامة للتنمية المستدامة والمستقلة.
- تعظيم القيمة المضافة عن طريق استخدام زيت البترول والغاز الطبيعي كمادة خام لا بديل لها في الصناعات البتروكيميائية وصناعة الأسمدة بدلا من حرقها لتوليد الكهرباء.
- حماية البيئة من التلوث نظرا لأن المحطات النووية لا ينتج عن تشغيلها العادي انبعاث غازات ملوثة للبيئة والمسببة للأمطار الحمضية أو الاحتباس الحراري.
- تخفيض معدلات استيراد المنتجات البترولية لكافة الاستخدامات التي تتزايد عاما بعد عام رغم التوسع في استخدام الغاز الطبيعي، والتي أصبحت مصر مستورد صاف لها في السنوات الأخيرة.
- إحداث طفرة في الصناعة المصرية تزيد من قدرتها التنافسية وتخرج مصر من الأزمة الخانقة التي تعيشها من خلال برنامج مخطط لإنشاء محطات نووية لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر، يتصاعد بنسب التصنيع المحلي في كل محطة وصولا إلى التصنيع الكامل لهذه المحطات – كما الهند وكوريا الجنوبية.
- خلق طلب مجتمعي على البحث العلمي، وهي المشكلة الرئيسية التي يعاني منها البحث العلمي في مصر، حيث يمكن لبرنامج المحطات النووية أن يكون بؤرة للبحث العلمي والتطوير، فالتكنولوجيا النووية ليست فقط الفيزياء النووية ولكنها وثيقة الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا المواد الجديدة والهندسة المدنية والميكانيكية والكهربية وبعلوم البيئة وغيرها.

- تحقيق قدر من التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل من خلال ما يسمى بالردع بالمعرفة، وذلك بتبني برنامجا طموحا للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وفي القلب منها إنشاء محطات قوى نووية، وسيطرة مصر على مفردات دورة الوقود النووي – من خلال برنامج شفاف وعلني – بدءا من استخراج اليورانيوم حتى التخلص الآمن من النفايات النووية، بما في ذلك الإثراء وإعادة المعالجة
- وأخيرا الحشد الوطني والقومي الذي يمكن أن تؤدي إليه معركة تنفيذ هذا البرنامج في وجه المعارضة الإسرائيلية – الأمريكية مثلما فعلت معركة إنشاء السد العالي في القرن الماضي.

إن برنامج المحطات النووية الذي نأمل أن تطرح مناقصة إنشاء أولى محطاته بأسرع وقت ممكن لا يوفر لمصر فقط الطاقة اللازمة لتنمية مستدامة ونظيفة بيئيا، وإنما سيكون أيضا القاطرة لتحديث الصناعة وتطوير البحث العلمي وبناء الدولة القوية التي تستحق مصر أن تكونها من خلال دفع عمليات تنمية البنية الأساسية في مجالات الصناعة والتكنولوجيا والتعليم، وتطوير المستوى العام للمعايير والمقاييس والقدرات الصناعية، وتكوين قوة عمل مؤهلة تأهيلا عاليا، والحصول على معارف وتكنولوجيات جديدة، وخلق فرص عمل جديدة، وإضافة إلى تحديث الصناعة فإن البرنامج النووي المصري يمكن أن يكون أيضا منطلقا وقاطرة لمشروع قومي للنهضة.

الشروط الأساسية كي تكون الطاقة النووية قاطرة للتقدم

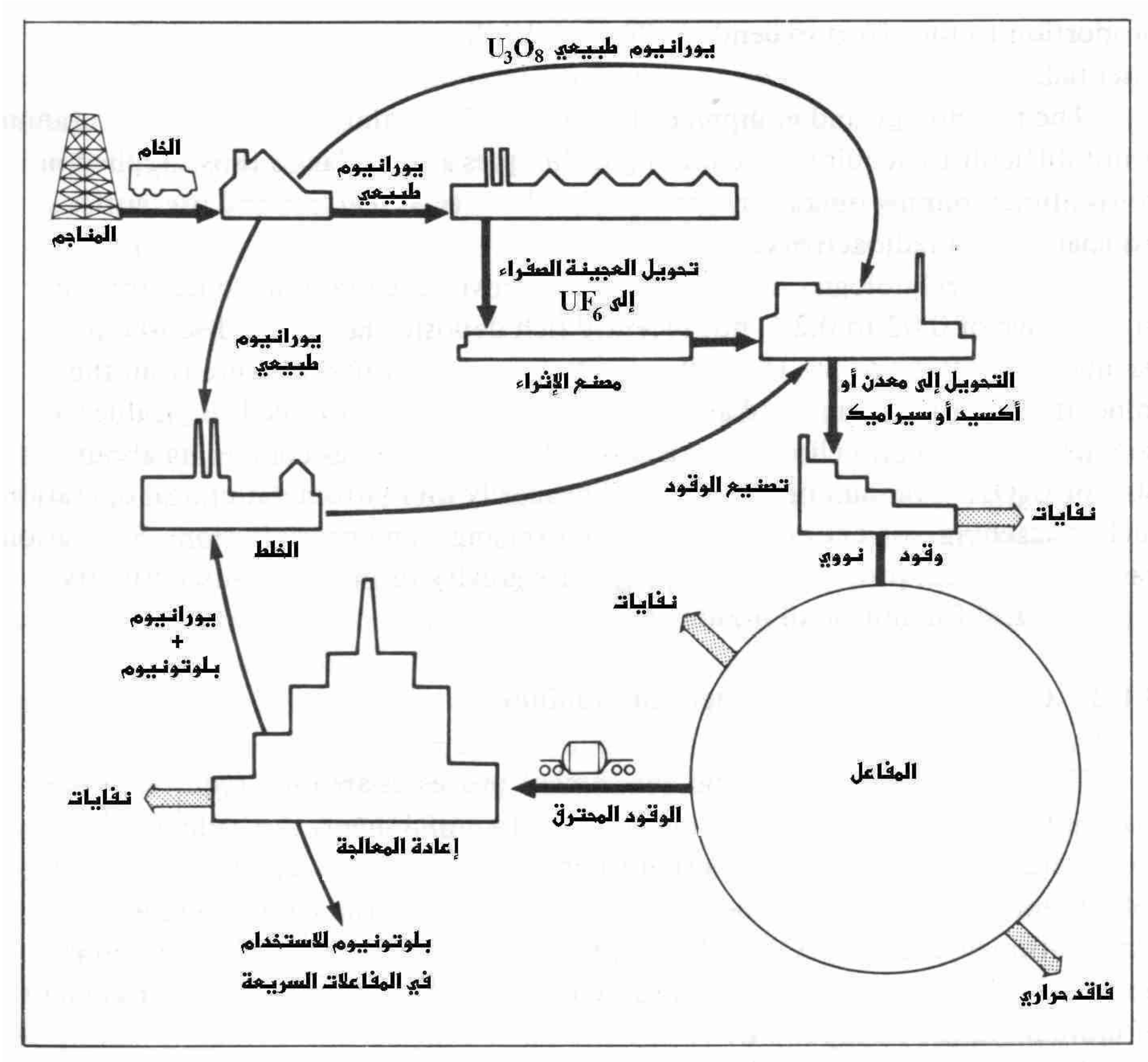
١- السيطرة الكاملة على دورة الوقود النووي، ويقصد بها الدورة التي يمر بها اليورانيوم منذ استخراجه من باطن الأرض وحتى عودته مرة ثانية إلى باطن الأرض في صورة نواتج للتفاعلات النووية (شكل -١) بما في ذلك إثراء اليورانيوم، أي زيادة نسبة نظير اليورانيوم ٢٣٥ به، وإعادة معالجة نواتج التفاعل النووي لفصل اليورانيوم غير المستهلك والبلوتونيوم الناتج من التفاعل، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل:

أ- الأنشطة والعمليات اللازمة لتوفير الوقود للمفاعل والتي تسمى عادة مقدمة دورة الوقود وتشمل:

- استكشاف واستخراج خام اليورانيوم
- معالجة خام اليورانيوم وإنتاج ثامن أكسيد اليورانيوم (U_3O_8) المعروف باسم العجينة الصفراء
- تحويل العجينة الصفراء إلى سادس فلوريد اليورانيوم (UF_6) لمفاعلات الماء العادي أو أكسيد يورانيوم (UO_2) لمفاعلات الماء الثقيل المضغوط.

- إثراء اليورانيوم Uranium Enrichment وهي أحد العمليات الهامة الخاصة بدورة وقود مفاعلات الماء العادي ويتم خلالها رفع نسبة نظير اليورانيوم ٢٣٥ من ٠,٧% إلى حوالي ٣%.
- تصنيع الوقود النووي.

ب- إدارة الوقود في المفاعل



شكل (١): دورة الوقود النووي

ج- التعامل مع الوقود المحترق والتي تسمى عادة مؤخرة دورة الوقود وتشمل:

- نقل وتخزين الوقود المحترق في مخازن مؤقتة أو دائمة.

- إعادة معالجة الوقود المحترق لاستخلاص اليورانيوم والبلوتونيوم لاستخدامهما كوقود مرة أخرى.
- التعامل مع النفايات المشعة والتخلص النهائي منها.

ودورة الوقود النووي يمكن أن تكون مفتوحة أي تنتهي بالتخلص من الوقود المخترق بالتخزين النهائي، أو مغلقة حيث يتم إعادة معالجة الوقود المحترق وفصل اليورانيوم والبلوتونيوم عن نواتج الانشطار الأخرى وإعادة استخدامهما مرة أخرى كوقود داخل المفاعل.

ومن الصعب حاليا الحصول على التكنولوجيا اللازمة لإثراء اليورانيوم أو لتبني دورة وقود مغلقة تقوم على فصل البلوتونيوم واستخدامه كوقود بسبب المخاوف من الانتشار النووي، رغم عدم تعارض هذا مع التزامات مصر في إطار اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، ولكن هذه معركة على مصر أن تدخلها بالتعاون مع بقية البلدان النامية للسيطرة على كامل دورة الوقود النووي وضمان إمداد المحطات النووية المصرية باحتياجاتها من الوقود النووي دون انقطاع لأي سبب من الأسباب.

٢- عدم الانضمام للبروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي، وهو البروتوكول الذي يقنن الترتيبات الاستثنائية التي فرضها مجلس الأمن على العراق بعد غزوه للكويت، مثل حق التفتيش المفاجئ وفي أي موقع في الدولة، فمن غير المقبول أن نزيد من القيود على حركتنا في الوقت الذي تتمتع في إسرائيل – مصدر التهديد الأساسي لنا – بحرية الحركة، بل وتأمن العقاب لأنها ليست عضوا في اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية.

٣- تطوير الصناعة المصرية من خلال برنامج طويل المدى لإنشاء المحطات النووية تتصاعد فيه نسب التصنيع المحلي طبقا لخطة واضحة وملتزم بها

أ- البدء فورا في برنامج لتقييم قدرات الصناعة المصرية على المشاركة في تصنيع مكونات المحطات النووية سواء الأجزاء النووية أو التقليدية لتوليد الكهرباء أو معدات تحلية مياه البحر، على أن يشمل التعاقد لإنشاء محطة نووية تعميق هذه الدراسات بحيث توجه لنوع المحطة المتعاقد عليها، وتحديد:

- المصانع الجاهزة فورا لإنتاج أجزاء من المحطة بعد تطبيق برامج لضمان وتوكيد الجودة بها.
- المصانع التي يمكن أن تكون جاهزة بعد تحديثها خلال فترة زمنية معقولة.
- المصانع غير الموجودة والتي سيكون مجديا إنشائها للمشاركة في التصنيع المحلي لمكونات المحطة النووية (نووية – تقليدية – تحلية) للاستهلاك المحلي، وللتصدير.

ب-إعداد مخطط زمني متفق عليه للتصاعد بنسب التصنيع المحلي في كل محطة جديدة في برنامج إنشاء محطات نووية لتوليد الكهرباء و/أو تحلية مياه البحر، ولتطبيق هذا على الأجزاء المشتركة بين المحطات النووية والتقليدية.

ج- الاتفاق على نطاق نقل التكنولوجيا والمخطط الزمني للتنفيذ

٤- العمل على أن يكون برنامج المحطات النووية بؤرة للبحث العلمي والتطوير

يمكن أن يكون برنامج المحطات النووية بؤرة للبحث العلمي والتطوير، فالتكنولوجيا النووية ليست فقط الفيزياء النووية بل انها وثيقة الصلة أيضا بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا المواد الجديدة والهندسة المدنية والميكانيكية والكهربية وبعلوم البيئة وغيرها، وفي هذا الإطار يجب تحديد المجالات التي ينقصنا فيها المعرفة العلمية والتكنولوجية، ويصعب الحصول عليها من خلال قنوات التعاون الدولي لأي سبب، وفي هذا الإطار يقترح ما يلي:

أ- البدء بالمجالات المرتبطة بدورة الوقود النووي [خاصة مقدمة ومؤخرة دورة الوقود (إثراء اليورانيوم – تصنيع الوقود – إعادة المعالجة)].

ب- تدعيم القدرات المادية والبشرية لهيئة الطاقة الذرية باعتبارها الفاعل الأساسي في البحوث العلمية المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

ج- تشكيل مجموعات عمل تتضمن العاملين بالهيئات النووية الثلاث، والجامعات، ومراكز البحوث، ويمكن تدعيمها بمن خرجوا للمعاش ولا زالت لديهم القدرة الذهنية والبدنية على العطاء.

الجزء الثالث
التشريعات وتأثيراتها
ودور الحركات النقابية

تشريعات العدالة الاجتماعية

أ.د. أحمد حسن البرعي

مقدمة:

لم يكن مستغرباً – بل كان أمراً طبيعياً – أن ترفع ثورة ٢٥ يناير المجيدة من بين شعاراتها «العدالة الاجتماعية»، والمطالبة بتلك «العدالة» مطلب للشعب المصري منذ «عهد الفراعنة» (راجع: محمد العزب موسى: أول ثورة في التاريخ – دار الهلال ١٩٦٦)، والكتابات التاريخية عن مصر تؤكد على أن المصريين في مطلع القرن العشرين كانت من أهم قضاياهم الاجتماعية، تحقيق «العدالة الاجتماعية» (راجع مقالات يونان لبيب رزق في جريدة الأهرام مصر في القرن التاسع عشر).

وهذه الورقة تتعلق بـ «العدالة الاجتماعية»، وتتناول على الأخص التشريعات التي تلزم لتحقيق هذه العدالة.

ويقتضي الدخول في صلب الموضوع (التشريعات الاجتماعية) أن نقدم لتلك الدراسة باستعراض مفهوم عام لتلك العدالة وما هو الفارق بين العدالة الاجتماعية والعدالة المجردة:

أ) مفهوم العدالة الاجتماعية

لا يمكن – في ورقة عرض – أن نبين مفهوم العدالة الاجتماعية، فتلك قضية البشرية، منذ أن عرف الإنسان الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحديثة، ومنذ عرف الإنسان «حق الملكية» ومؤسستي الدولة والأسرة.

لذلك، أعمد حين الحديث عن «العدالة الاجتماعية» أن أتكلم عن أهم مكوناتها:

- الحد الأدنى من المعيشة التي تحفظ كرامة الإنسان.
- الحق في التعليم الذي يكفل تكافؤ الفرص بين الطبقات الاجتماعية.
- الحق في الرعاية والتأمين الصحي للجميع على نفس المستوى، دون تفرقة بين الناس.

ب) الفارق بين العدالة المجردة والعدالة الاجتماعية

عند تعريف القاعدة القانونية، لطلبة السنة الأولى في كليات الحقوق – يقال عنها أنها «قاعدة عامة ومجردة» فهي تحمل المساواة بين الناس وكلهم أمام القانون سواء.

ولكن هذه المساواة «المطلقة المجردة»، التي تعبر عنها السيدة/ حاملة ميزان العدالة، هي في حقيقتها ظالمة إذ يفترض لتحقيق العدالة، أن يكون طرفي الميزان الذي تحمله، متساويين في المكانة الاجتماعية، والقوة الاقتصادية والنفوذ، فإذا لم

يكونا كذلك، تحقق قول الفيلسوف الفرنسي «مونتسكيو»: «إذا أردت أن تبحث عن عدم المساواة فابحث عنه في مبدأ المساواة».

لذلك، فإن العدالة المجردة، إذ تحققها السيدة/ معصوبة العينين، فإنها ملتزمة بنزع العصبة عن عينيها متى كان الموضوع يتعلق بـ «العدالة الاجتماعية»: فتحقيق هذه العدالة، يستلزم أن تنظر السيدة التي تحمل الميزان إلى طرفي العلاقة، وهما ليسا متساويين في القوة الاقتصادية ولا المكانة الاجتماعية، مما يترتب عليه أن أحد كفتي الميزان تكون «أكثر ثقلاً» من الأخرى وتقتضي بالضرورة، تدخل «المشرع» ليعيد التوازن المفقود بين الكفتين.

وفي هذا الصدد، يتعين على المشرع ألا يفقد الميزان توازنه المنشود ما بين الاجتماعي والاقتصادي، لأن في فقد هذا التوازن لصالح أحد الطرفين، آثار وخيمة.

من هذه المقدمة انطلق إلى التشريعات الاجتماعية التي مهمتها حماية الطرف الأضعف اقتصادياً وعلى الأخص:

١) قانون العمل

٢) القانون الزراعي

٣) قانون التعاون

٤) قانون التأمينات الاجتماعية

الحد الأدنى للأجر ←

١) قانون العمل: التوازن ← الحرية النقابية والحوار الاجتماعي

السلطة التنظيمية لصاحب العمل ←

ضمان مدة كافية للإيجار ←

٢) القانون الزراعي ← قيمة الإيجار المتوازنة

للاستهلاك   لصاحب العمل + المستأجر

٣) قانون التأمينات الاجتماعية: مشكلة مصر (الثابت – المتغير)

- القضية الكبرى (أموال التأمينات)

٤) قانون التعاون

المشكلة: تعدد القوانين في مصر

٣١٧ لسنة ١٩٥٦

- ٥١ لسنة ١٩٦٩ زراعي +١٢٢ لسنة ١٩٨٠
- ١٠٩/٧٥ استهلاكي
- ١١٠/٧٥ انتاجي
- ١٤لسنة ١٩٨١ اسكاني

- إشراف الدولة (الجمعيات التعاونية الزراعية)

استهلاكي ← وزير التموين ←

الثروة المائية والزراعي ← وزير الزراعة ←

جمعيات الإسكان ← وزير الإسكان + هيئة عامة ←

الإنتاجي ← وزير الحكم المحلي ←

المدرسي ← وزير التعليم ←

الاتحاد التعاوني العام ← رئيس الوزراء ←

ماذا يبقى؟؟

ماذا نريد من التوحيد ؟؟

خمسة أعوام علي تجربة النقابات المستقلة

أ. مني عزت

باحثة

على مدى أكثر من ستين عاما تسيطر السلطة الحاكمة في مصر على التنظيمات النقابية وتعمل على التدخل في شئونها، ووصل الأمر إلى التحكم في انتخابات "اتحاد عمال مصر" لكي يأتي لإداره هذا الاتحاد من ولائه للسلطة الحاكمة وليس للعمال، وأصيب على مدى السنوات المتعاقبة هذا الاتحاد بالتكلس والبيروقراطية، واختزل دور مجلس إدراته في أن يكون مجرد بوق للنظام والعمل على تحجيم الحركة العمالية، وكان المشهد الذي يتكرر سنويا في عهد مبارك يوم "عيد العمال" هو خير معبر عن الحالة التى وصل لها الاتحاد، ففي الأول من مايو من كل عام يتم حشد العمال واختيارهم عن عمد وقصد بغرض التصفيق والتهليل والمطالبة بالمنحة وهو الشعار المعروف "المنحة يا ريس".

لكن مع تدهور الأوضاع داخل أماكن العمل واسراع الحكومة بعملية الخصخصة وبيع الشركات والمصانع وتشريد الأف العمال وصدور قانون العمل الموحد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣، تضافرت كل هذه العوامل لتدفع بمزيد من الحراك العمالي والاحتجاجات المطلبية، وتوالت منذ ٢٠٠٤ الاعتصامات والاضرابات داخل أماكن العمل وأمام مجلس الشعب والوزارات المعنية من المواقع العمالية والمحافظات المختلفة وجاءت المطالب على النحو التالي:

- مواجهة الفساد المالي والإداراى داخل أماكن العمل.
- تثبيت العمال والعاملات بعقود عمل دائمة.
- وقف بيع الشركات والمصانع ووقف الفصل التعسفي وتشريد العمال والعاملات.
- تحسين الأجور وحصول العمال والعاملات على مستحقاتهم المالية من العلاوات والأرباح.
- ارتبطت هذه المطالب ايضا بسخط على مجلس إدارة اتحاد عمال مصر وأغلب مجالس إدارة النقابات العامة التى خزلت اعضائها ولم تساندهم في مطالبهم واحتجاجاتهم، وقام العمال والعاملات في العديد من مواقع العمل بجمع توقيعات سحب الثقة من مجالس إدارات النقابات.

خلال هذه المرحلة كان لايزال وعى العمال مرتبط بفكرة الأوحادية النقابية، فكان يقوم العمال بجمع توقيعات سحب الثقة بغرض إعادة انتخاب مجلس نقابة جديد، وبطبيعة

الحال لم يتمكنوا من ذلك بحكم تركيبة الاتحاد وطريقة تشكيله وعدم وجود الإرادة للقائمين على الاتحاد من اجل تنفيذ ذلك، أيضا نظرة العمال للسطلة الحاكمة كانت ملتبسة وغير مبلورة سياسيا ... فلا يمكن القول أنه كان هناك عداء واضح للسلطة وللسياسات الاقتصادية والاجتماعية التى كان ينتهجها النظام أنذالك، ما كان يحدث هو ردود فعل غاضبة من السلطة اثناء الاحتجاجات والاعتصامات وبمجرد الوصول لاتفاقيات بشأن مطالب العمال تنتهى حالة الغضب وربما في بعض الأحيان يصدر عن العمال عبارات لتأييد النظام (الرئيس – الحكومة).

عشية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بدأ يمر الحراك العمالي بمرحلة جديدة في صراعه مع السلطة جعلته يكتشف من خلالها قوته ويتطور وعيه السياسي بما يسهم في بلورة أكثر لمواقفه ولطبيعة الصراع الذي يخوضه، وأيضا يتطور الوعي تجاه تنظيماتهم النقابية، والأنتقال من مرحلة الأوحادية النقابية إلى الحريات النقابية.

كانت البداية من شارع حسين حجازى مقر اعتصام الضرائب العقارية في العام ٢٠٠٩ من اجل المطالبة بحقوقهم في العمل وفي قلب هذا الاعتصام تبلورت فكرة تشكيل نقابة مستقلة بعيدا عن اتحاد عمال مصر.

وتأسست أول نقابة مستقلة في ابريل ٢٠٠٩ "نقابة العاملين بالضرائب العقارية" وتلي ذلك نقابات أخرى: العلوم الصحية والمعاشات والمعلمين، وفي ٣٠ يناير ٢٠١١ عقد أول اجتماع لهذه النقابات من اجل وضع خطة للبدء في تأسيس "اتحاد نقابات جديد مستقل "، وأصدرت هذه النقابات بيان تدعو فيه العمال إلى تشكيل نقابتهم المستقلة.

توافرت انذاك شروط موضوعية اسهمت في تحقيق استجابة واسعه لهذه الدعوة لعل من بينها:

- حالة التردي التى وصل لها اتحاد عمال مصر ووصل الأمر أن العمال كانوا يعتصموا ضد مجلس إدارة الاتحاد بسبب مواقفه المتواطئة على حقوق العمال والعاملات.
- التدخل الفج من قبل اجهزة الدولة في انتخابات الاتحاد الدورة (٢٠٠٦ - ٢٠٠١١) وصدر عدد من الاحكام ببطلان هذه الانتخابات وتم استبعاد الكثير من القيادات العمالية من الانتخابات.
- فضلا عن الحالة الثورية والطاقات التى فجرتها ثورة ٢٥ يناير، وشاهدنا منذ الأيام الأولى للثورة عدد من الاحتجاجات في أماكن عمل مختلفة ضد الفساد المالي والإدارى في الكثير من المؤسسات وتم تقديم بلاغات للنائب العام.

انطلقت مرحلة جديدة في تاريخ الحركة النقابية المصرية تحت عنوان " الحريات النقابية"، وتأسست على مدى الأعوام الخمسة الماضية مئات النقابات المستقلة في محافظات مصر وجميع أماكن العمل، أيضا تشكلت اتحادات جديدة عامة ونوعية وإقليمية، كسرت هذه الاتحادات فكرة "الأوحادية النقابية" وأن يكون هناك اتحاد واحد يمثل العمال، فمن بين الاتحادات العامة التى تشكلت " الاتحاد المصري للنقابات المستقلة" و"اتحاد عمال مصر الديمقراطي"، ويضم هذان الاتحادان مئات النقابات والاتحادات النوعية والإقليمية.

عقد "الاتحاد المصري للنقابات المستقلة" في يناير ٢٠١٢ أول جمعية عمومية، وأجريت أول انتخابات، بلغ عدد المرشحين/ ات للمكتب التنفيذي ٩٤ مرشح، منهم ١٨ امرأة، فازت ثلاثة مرشحات من أجمالي أعضاء المجلس (٢٠ عضواً بالإضافة إلى رئيس الاتحاد)، والمرشحين للجنة المراقبة المالية ١٣ مرشح منهم امراة واحدة، وفاز بعضوية لجنة المراقبة المالية خمسة لا توجد بينهم امرأة، ولم يتمكن الاتحاد المصري للنقابات المستقلة حتى الأن من عقد جمعية عمومية واجراء انتخابات.

عقد في أبريل ٢٠١٣ "اتحاد عمال مصر الديمقراطي" أول جمعية عمومية، وتم انتخاب ١٥عضواً للمجلس التنفيذي، بينهم ثلاثة نقابيات منهن أمينة الصندوق.

تعرض الأتحاد إلى مشكلة تنظيمية على إثرها انسحبت بعض النقابات، واجتمع المجلس العام وأصدر قرار بسحب الثقة من رئيس الاتحاد انذاك "يسري معروف"، وفي أبريل ٢٠١٤ تم عقد جمعية عمومية وتم انتخاب رئيس جديد للاتحاد "سعد شعبان" و١٩ لعضوية المجلس التنفيذي، من بينهم ثلاث عضوات، ولم يتم اجراء انتخابات جديدة حتى الأن.

تم أشهار هذه النقابات المستقلة بموجب اعلان الحريات النقابية الصادر في مارس ٢٠١١، وتم إيداع أوراق هذه النقابات في وزارة القوى العاملة والسماح لهذه النقابات بممارسة عملها وفتح حسابات في البنوك وتمثيل العمال في المحافل الدولية بما في ذلك السفر لحضور المؤتمر السنوي لمنظمة العمل الدولية، وكانت وزارة القوى العاملة هى التي تختار هذا الوفد، وتشكيله كان يضم ممثلين عن اتحادات النقابات المستقلة مع ممثلين من "اتحاد عمال مصر".

انضم العمال والعاملات لهذه النقابات بشكل طوعى وإرادة حرة على خلاف ما كان يجرى في نقابات "اتحاد عمال مصر"، وخاصة النقابات في الحكومة والقطاع العام بان يخصم اشتراك النقابة من اول راتب للعامل ويتم انضمامه بطريقة جبرية، بينما خلقت النقابات المستقلة واقع جديد واتاحة الفرصة لعمال وعاملات بأن ينظموا أنفسهم لأول مرة داخل نقابات مثل عمال وعاملات من القطاع الخاص والمناطق الاستثمارية والعمالة غير المنتظمة، هذا واقع فرضته هذه التنظيمات وسمحت به الحكومة بفعل حالة الحراك التى مرت بها البلاد خلال السنوات الماضية ومرور البلاد بمرحلة انتقالية كما تعرضت مصر لانتقاد من منظمة العمل الدولية بشأن عدم صدور قانون الحريات النقابية، وتم وضعها في القائمة السوداء وهى القائمة التي تتضمن الدول المعادية للحريات النقابية وتنتهك الحق في التنظيم.

ابقت السلطة الحاكمة على نفس النهج القمعى والهجوم على الاحتجاجات العمالية والتصدى لها بمنتهى القسوة والعنف، بداية من اتهام العمال بأنهم يعطلوا "عجلة الانتاج"، وصولا إلى فض الاعتصامات بالقوة والتعسف تجاه النقابيين وفصل بعضهم، إلى ان بلغ التصعيد زروته من رأس النظام بالهجوم على المنظمات النقابية ذاتها وبدأت مؤسسات الدولة تتعنت وتضيق على هذه التنظيمات النقابية واوقفت وزارة القوى العاملة اشهار تنظيمات نقابية جديدة.

الوضع القانوني:

ينظم عمل النقابات العمالية القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦، صدر بشأن هذا القانون قبل عام ٢٠١١ عدة أحكام قضائية من بينها بطلان الانتخابات وخاصة دوره (٢٠٠٦ - ٢٠١١)، وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ اضطرت الدولة تنفيذ الأحكام بحل مجلس إدارة "الاتحاد العام لنقابات عمال مصر" وبعض نقاباته، وتم تشكيل لجنة إدارية مؤقتة عام ٢٠١١ لإدارة الاتحاد، ومنذ هذا التاريخ حتى الأن يتم التجديد سنويا لهذه اللجنة بقرار رئاسي.

أصدر في ١٠ مارس ٢٠١١ وزير القوى العاملة السابق الدكتور أحمد حسن البرعى "إعلان الحريات النقابية" الذي استندت إليه النقابات المستقلة في عملية تأسيسها وإشهارها، وكان من أولويات وزراء القوى العاملة في جميع الحكومات المتعاقبة أعداد مشروع قانون "للحريات النقابية "، وتعددت نسخ مشروعات القانون إلى ان جاءت وزارة "الببلاوى" وتم تعيين كمال أبو عيطة وزير للقوى العاملة وفي عهده اتخذت خطوات جادة لاتمام مشروع قانون "للحريات النقابية" يراعي معايير الحريات النقابية وفقاً للاتفاقيات الدولية، وأدارت الوزارة حوارا مجتمعياً حول هذا المشروع وأنتهت إلى نسخة ارسلت إلى مجلس الوزراء أن ذالك، شارك في هذا المشروع الاتحادات النقابية جميعها ومنظمات مجتمع مدنى ونشر في العديد من وسائل الاعلام، ولايزال هذا المشروع محل اجماع من النقابات المستقلة، ومن خلال حملة "معا للحريات النقابية"[٥]، تقدمت النقابات الأعضاء في الحملة بهذا المشروع لأعضاء في البرلمان، ومن المنتظر أن تتقدم الحكومة للبرلمان بمشروع قانون لكنها لم تطرحه للرأى العام بشكل رسمي حتى الأن.

أوضاع النقابات بشكل عام:

- ضعف البناء المؤسسى للنقابات: لا تتوافر قاعدة بيانات للعضوية، لا توجد اجتماعات دورية لمجالس إدارات النقابات والاتحادات النوعية والاقليمية والمكتب التنفيذي، غياب الخطط والاسترتيجيات لإدارة النقابات، تعتمد أغلب الانشطة النقابية على المبادرات الفردية.
- ندرة الموارد المالية حيث لا يوجد آلية لضمان جمع الاشتراكات من الأعضاء والعضوات ولا يوجد أى خطط لتنمية الموارد.
- ندرة الكوادر النقابية، فنسبة كبيرة من العضوية "رجال ونساء" يمارسوا العمل النقابي للمرة الأولى من خلال النقابات المستقلة.
- تباين بين الأعضاء والعضوات في الخبرات والمهارات النقابية ومدى الالمام بالمعارف الخاصة بالتشريعات المنظمة لحقوق العمل أو التنظيم النقابي.
- غياب ثقافة العمل الجماعي والمؤسسي، فاختزلت النقابة في شخص النقيب أو مجلس الإدارة، وتحميلهم بمفردهم مسئولية الدفاع عن حقوق العمال والعاملات.

---

[٥] تشكلت حملة معا للحريات النقابية في ديسمبر ٢٠١٥ عندما تداولات صفحات التواصل الاجتماعى "الفيس بوك" ووسائل الاعلام كتب دوري صادر عن مجلس الوزراء يطالب الوزارات استند إلى توجهات الرئيس في وقف تعامل

- لا يوجد برامج محددة داخل النقابات تتعلق بالعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين داخل أماكن العمل، وعدم وجود آليات وإجراءات في لوائح أغلب النقابات تحقق التمثيل العادل للنساء داخل مواقع صنع القرار في النقابات.

التوصيات:

العمل على تطبيق مبادىء العمل النقابي وفقا للمعايير الدولية وهي:
- مبدأ المساواة وعدم التمييز.
- مبدأ الاستقلالية (تأسيس النقابات والعمل فيها بغير إذن مسبق ودون تدخل).
- مبدأ الديمقراطية وحرية الاختيار.
- مبدأ التمثيلية (فاعلية النقابات)

وهذا يتطلب اتخاذ عدد من الاجراءات لعل أهمها:
١. قيام أعضاء المكتب التنفيذي ومجالس إدارات الاتحادات الأقليمية والنوعية بزيارات ميدانية للنقابات في المحافظات للتعريف بالاتحادات النقابية والتعرف على واقع النقابات وإحتياجاتها.
٢. إتاحة لوائح الاتحاد العام والاتحادات الإقليمية والنوعية ومحاضر اجتماعاتهم للجمعية العمومية.
٣. إعداد قاعدة بيانات العضوية النقابية وتوافر هذه البيانات للأعضاء والعضوات.
٤. اضافة مادة إلى لوائح النقابات تنص على عقد الاجتماعات في أماكن ومواعيد مناسبة للاعضاء والعضوات، والنص على انتظام الاجتماعات ونشر محاضرها
٥. انتظام عقد الجمعيات العمومية واجراء الانتخابات في موعدها
٦. اضافة مادة إلى لوائح النقابات تنص على تخصيص مقاعد للنساء في مجالس إدارات النقابات والاتحادات الإقليمية والنوعية والاتحاد العام، أيضاً تضمن تمثيل عادل للنساء في الجمعية العمومية للنقابات والاتحادات العامة.
٧. اعداد برنامج للمساواة بين الجنسين داخل النقابات.
٨. تفعيل لجان النشاط النقابي ودمج قضايا النوع داخل أنشطة هذه اللجان.

بالتأكيد يتطلب تنفيذ هذه التوصيات بيئة سياسية تتيح حرية الحركة للنقابات بما يسهم في تطوير قدرتها وبنيتها الداخلية، بينما تتعرض النقابات الأن وجميع أشكال التنظيم إلى هجوم شديد ومحاولات لتصفيتها، ولا يمكن ان نفصل ذلك عن السياق السياسي العام ومحاولة السلطة فرض نظام استبدادي، وكتم كل الأصوات المعارضة ومحاصرة كل اشكال التنظيم السياسية والاجتماعية المستقلة، مع الأبقاء على من هم أبواق للنظام، والمؤيدين له، وهذا يفسر لماذا يشن النظام هجوم حاد على التنظيمات النقابية المستقلة ويدعم اتحاد عمل مصر بإدارته الحالية.

وبالتالي على التنظيمات النقابية تحمل مسئولياتها والعمل على إعادة بناء ومأسسة تنظيماتها النقابية، لكن في ذات الوقت قضية مثل قضية العمل والحق في التنظيم النقابي لا يمكن ان تترك لعصا الأمن وان تنحاز الدولة لطرف على حساب الطرف الأخر، فامتلاك العمال لأدوات التنظيم الديمقراطية والحرة يساعدهم على التفاوض والحوار الاجتماعي ويخلق علاقات متوازنة بين أطراف العمل تحقق استقرار بيئة العمل و ايجاد

علاقات عمل عادلة وهذا لصالح جميع الأطراف بما في ذلك تحسين الوضع الاقتصادي، وهذا الأمر لم تدركه الدولة حتى الأن.

وبناء عليه فضية الدفاع عن الحق في التنظيم هى قضية ديمقراطية تحتاج إلى نضال أوسع من كل القوى الحية في هذا المجتمع من أجل كسر هذا الحصار المفروض على كل اشكال التنظيم وتأسيس بديل ديمقراطي قادر على مواجهة الاستبداد، وانتزاع حقنا في ممارسة العمل السياسي وامتلاك ادواتنا التنظيمية، بما يعزز قدرة المجتمع بفئاته المختلفة على الدفاع عن مصالحه بشكل منظم، عبر الحوار المجتمعى والمشاركة الشعبية في صنع القرار، مما يؤدى إلى ترسيخ قيم المواطنة والديمقراطية.

توصيات مؤتمر مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية

" تحالف أحزاب التيار الديمقراطي - المنتدي الوطني "

في مجال المالية العامة و الإقتصاد

١. تغيير فلسفة إعداد الموازنة العامة للدولة لتعظيم الموارد و إتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بإصلاح المالية العامة الذي يمكن تطبيقه بموازنة ٢٠١٦-٢٠١٧بما سيخفض عجز الموازنة بنحو١١٠ مليار جنيه و التي تتوفر من البنود التالية:
- تحصيل فروق أسعار الأراضي التي بيعت في عهد مبارك بنحو ٥٠ مليار جنيه
- الضم الفوري الكامل للصناديق الخاصة لموازنة الدولة بما يوفر ما لا يقل عن ٢٠ مليار جنيه
- إعادة هيكلة دعم الطاقة و إلغاء دعم المصدرين بما سيوفر ما لا يقل عن١٥ مليار جنيه
- إلغاء بند الإحتياطيات العامة و مصروفات المستشارين بما سيوفر نحو ١٥ مليار جنيه
- التطبيق الفوري للضرائب التصاعدية التي نص الدستور عليها بما سيوفر نحو ١٠ مليار جنيه

٢. الإيقاف الفوري لبرنامج الخصخصة و إلغاء الشركات القابضة ووزارة قطاع الأعمال العام و إنشاء وزارة للقطاع العامتتولي إستلام المصانع التي حكم القضاء بإعادتها للدولة و هيكلتهاو تدبير التمويل اللازم و المقدر بحوالي٣٠٠مليار جنيهبالتنسيق مع المصارف الوطنية لإعادةتشغيلها بكامل طاقتها مع التوقف عن طلب مزيد من القروض الخارجية لسد عجز الموازنة و إقتصار ما يتم الحصول عليه منها لإستخدامه في مشروعات تنموية كالإستفادة من رصد٤ مليار دولار من تمويلات البنك الدولي للإنفاق علي إنشاء معمل تكرير للبترول بسعة قدرها ١٠٠ الف برميل يوميا بما يكفل تحقيق إكتفاءاً ذاتيا بمقدار ٥٠٪ من المواد البترولية المستوردة و بما يوفر نحو ٨ مليار دولار سنوياً.

٣. وقف إستيراد بعض السلع التي يمكن الإستغناء عنها أو إصلاحها محلياً و الإعتماد علي البديل المحلي لمدة عام واحد بما سيوفر نحو ٣,٥ مليار دولار (الثلاجات و التلفزيونات و الملابس الجاهزة و المنسوجات القطنية)

٤. ضغط الإنفاق إلي النصف لمدة عام واحد فقط علي ما يتم إستيراده من بعض السلع الأخرييما سيوفر نحو ٥ مليار دولار (الحاسبات الآلية و المحركات و المولدات و الأجهزة الكهربائية و الهواتف و أجهزة التصوير السينمائي).

٥. رصد المبالغ التالية مما يتوفر من خفض عجز الموازنة السابق الإشارة إليه:

- ٧٠ مليار جنيه سنوياً للإنفاق علي التعليم و البحث العلمي و الصحة (إضافة للمرصود حالياً بالموازنة)
- ٤٥ مليار جنيه سنوياً لتطوير الزراعة بما يحقق إكتفاءاً ذاتياً من الغذاء خلال فترة من ٥ إلي ٨ سنوات.
- ٣٠ مليار جنيه سنوياً للإستثمار في رأسمالالشركة المصرية لتوليد الكهرباء و الطاقة.

٦. في مجال الإصلاح لتحسين شفافية موازنة الدولة المصرية يوصي المؤتمر بتطبيق خارطة طريق للإصلاح تتمثل في إصدار البيان المالي مرفقاً به مشروع الموازنة المعتمد حسب ميعاده الدستوري و الحساب الختامي وفقاً التصنيف الوظيفيمع عمل موقع إلكتروني خاص بالموازنة و تقارير متابعتها مع مزيد من التفصيل لبنود الدعم و المصروفات الجارية و الرأسمالية، و كذا عرض تفصيلي لموارد و إستخدامات صندوق المعاشات مع عرض موازنة البنك المركزي، و رفع مستوي المشاركة و خاصة علي مستوي المحليات و مؤسسات المجتمع المدني.

في مجال التصنيع:

يوصي مؤتمرنا بالإهتمام بالتعليم ما قبل الجامعي العلمية مع تطوير الدراسة بالكليات العلمية خاصة العلوم والهندسة والزراعة بما يزيد اعداد الخريجين بهذه الكليات مع ضرورة ربط الدراسات العليا بمشاكل الصناعة المصرية، و زيادة الانفاق علي البحث العلمي وربط المراكز البحثية والجامعات بالمصانع والصناعات المختلفة وبما يعني تخصيص ٣٢,٥ مليار جنيه للبحث العلمي بما يعادل ١% من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠١٦/٢٠١٧ ووفقاً لما قرره الدستور مع ربط خطة التنمية الريفية المتكاملة بخطة التنمية الصناعية لتحقيق التكامل وتوفير المواد الخام اللازمة للقطاع الصناعي بما يدعم علاقات التشابك القطاعي والتوسع في صناعات الالات والمعدات الزراعية مثل الجرارات الزراعية وماكينات الري والحرث الميكانيكية وصناعة المستلزمات الزراعية كما يوصي مؤتمرنا باستخدام السياسة الجمركية لمواجهة الأغراق دعماً للصناعة الوطنية.

في مجال الطاقة النووية:

يوصي مؤتمرنا بأن تطرح مناقصة إنشاء أولى المحطات النووية بأسرع وقت ممكن بما يوفرالطاقة اللازمة لتنمية مستدامةونظيفة بيئيا، و يكون بمثابة القاطرة لتحديث الصناعة وتطوير البحث العلمي من خلال دفع عمليات تنمية البنية الأساسية في مجالات الصناعة والتكنولوجيا والتعليم، وتطوير المستوى العام للمعايير والمقاييس والقدرات الصناعية، وتكوين قوة عمل مؤهلة تأهيلا عاليا، و بما يؤدي إلي توفير فرص عمل فى الصناعات المكملة والمساعدة لمختلف انواع الورش و بما يضمن الحفاظ على موارد الطاقة البترولية (الزيت والغاز الطبيعي)

الناضبة وغير المتجددة فضلاً تحقيق قدر من التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل من خلال ما يسمى بالردع بالمعرفة و تخفيض معدلات استيراد المنتجات البترولية.

في مجال الطاقة الشمسية و طاقة الرياح:

يوصي المؤتمر بإقامة مزارع هواء كبرى غرب خليج السويس لتوليدالكهرباء وإقامة عشرات المحطات الشمسية الضخمة لإنتاج الكهرباء في صعيد مصر للوصول إلى الاكتفاء الذاتي بمعدل زيادة لإنتاج الكهرباء ليكون ١٠% في السنوات من ٢٠١٦ الى ٢٠٢٥ ويزيد إلى ١٢% في السنوات من ٢٠٢٦ إلى ٢٠٣٥ ليصل إنتاج مصر في خلال عشرين عاماً إلى ١٥٨٠ مليار ك.و.س أى حوالى ١٠ أمثال إنتاج الكهرباء في عام ٢٠١٢ بما يكفي إحتياجاتنا من الإستهلاك الكهربائي و يفي بمتطلبات التنمية في خلال ٣ أعوام من بدء الخطة، ثم تصدير ما يفيض عن حاجتنا من الكهرباء إلى الدول العربية وأوروبا إلى أن تصبح مصر في نهاية الخطة أي في عام ٢٠٣٥ من أكبر دول العالم في تصدير الكهرباء.
ويوصي المؤتمر بتأسيس شركة مساهمة مصرية برأس مال مصدر في حدود ٣٠٠ مليار جنيه و مدفوع في حدود ٣٠ مليار جنيه لتوليد الكهرباء ويكون الغرض من هذه الشركة إنشاء مزارع للرياح ومحطات طاقة شمسية لتوليد الكهرباء ويكون حق توليد الكهرباء بطاقة الرياح والطاقة الشمسية حصراً لهذه الشركة بما سيتيح حق إستغلال أراضي شاسعة في غرب خليج السويس وفي الأراضي الصحراوية بالصعيد التي تقدر بمئات الكيلومترات المربعة للمصريين فقط علي أن تكون الخطوة الأولى للشركة هي إنشاء مصنع مرايات عملاق لإمداد جميع محطات الطاقة الشمسية بالمرايات من الإنتاج المحلي خاصة أن الخامة الرئيسية لتصنيع المرايات هي الرمل و الحجر الجيري المتوافرين بكميات هائلة في الصحاري المصرية.

في مجال الزراعة:

١. التحديث الشامل والكامل لمنظومة الإنتاج الزراعي و الحيواني خلال ٦ سنوات من خلال استكمال مشروع تطوير الري السطحي و إدخال نظم الميكنة الزراعية التي ثبت ملائمتها الفنية و جدواها الإقتصادية و عودة القطن المصري الي عصره الذهبي بالمحافظة علي الأقطان طويلة التيلة لتصدير الغزل و ادخال اصناف قصيرة التيلة لزراعتها بالصعيد لوقف استيراد الفطن للتصنيع المحلي و تبني نشر نظم التسميد و المكافحة الحيوية و ضبط الموازنة العلفية للحيوانات صيفاً و شتاءاً.
٢. تحديث منظومة الإنتاج السمكي عن طريق القضاء علي مصادر تلويثنهر النيل و استبدال نظام الزراعة السمكية المفتوح إلي زراعات نصف مكثفة و تجديد مياه البحيرات الشمالية بعودة البواغيز و عودة بحيرة السد العالي الي سابق عهدها من الانتاج و المحافظة علي بحيرة البردويل من التلوث و

إستزراع مياهنا الإقليمية في البحار و حل مشاكل الصيادين. إن تطبيق هذه التقنيات يوفر مياه لاستصلاح و زراعة مليون فدان.

٣. وضع خطة حقيقية لجعل الدلتا والوادى محمية طبيعية خالية من كل الانشطة غير الزراعية عن طريق نقلها في الصحراء التي ينبغي المحافظة علي مياهها للتعمير و المدن السكنية بدلاً من إهدادها بزراعات غير إقتصادية.

يتم تمويل هذه الخطة بنحو ٢٠ مليار جنيه سنوياً من موازنة الدولة و ٤٠ مليار جنية في شكل قروض من المصارف الوطنية بما يؤدي إلي زيادة دخول المزارعين بمقدار ١٥٣ مليار جنيه و توفر علي الدولة ٣٠ مليار جنيه عن طريق نشر نظم الزراعة الحيوية و خفض فاتورة إستيرادنا للغذاء بـ٧ مليار دولار و ضبط مقننات مياه الشرب و توفير فرص عمل بنحو٧٠٠ ألف عمل فرصة دائمة بالإضافة أقامة مناطق لصناعات الآلات الزراعية و معدات الزراعات السمكية الحديثة و محالج الأقطان فى الصعيد و قري متخصصة في الإنتاج.

في مجال التنمية العمرانية و تطوير العشوائيات:

١. إعادة نشر السكان على الخريطة المصرية من خلال تنمية محاور عمرانية: محور ساحل البحر الأحمر، محور واحات الصحراء الغربية، مع ضرورة تبني الدولة خطط تنمية عمرانية متوازنة بين الريف والحضر.
٢. إيجاد مستوى عمراني مستحدث يقع على المتصل الريفي الحضري ويقوم على قاعدة اقتصادية صناعية زراعية.
٣. تطوير التشريعات المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر.
٤. إعادة صياغة مفهوم جديد لعمل الجمعيات التعاونية الزراعية، بما يخدم التجمعات الوسيطة التي تقوم على أنشطة التعبئة والصناعات التحويلية والتجارة.
٥. تبني سياسة المناطق البديلة وتنظيم عمران القائم وإتاحة فرص الامتداد المخطط كمشروعات استثمار عقاري بإنتاج البديل لسكان العشوائيات و تنظيم المناطق العشوائية لجعلها مناطق بيئة حضرية سليمة.

في مجال تنمية المناطق الحدودية- سيناء:

١. إنشاء محطات مجمعة للطاقة الشمسية وتحلية مياه البحر،محطة في العريش وأخرى في شرم الشيخ
٢. إعادة دراسة مخرات السيول و السدود للتحكم في مياه الأمطار التي تسقط في جنوب و وسط سيناء و توجيه المياه إلي المصب في الشمال مع تحديث خرائط المياه الجوفيه و إنشاء الآبار وفق خريطة متكاملة.
٣. اقامة عدد من المصانع لتصنيع الطماطم وتعبئة الزيتون في مناطق العريش والشيخ زويد ورفح وجنوبها.

٤. اتخاذ اجراءات للاعتراف بملكية الأهالي لهذه الاراضي من اجل حثهم على توسيع الرقعة الزراعية.
٥. زيادة الانتاج السمكي بالبردويل وتصدير جزء كبير منه مع اقامة صناعات تكميلية على عملية الصيد والتصنيع والتعليب مما سيؤدي الى اقامة مجتمعات مستقرة و سيساعد على القضاء على الارهاب وتحقيق الامن من خلال التنمية.
٦. تطوير نشاط الصيد والاستزراع السمكي بما يتلائم مع وضعها، مع وقف مشروع إقامة ميناء لليخوت ومنطقة سياحية و ارجاع حق الولاية لهيئة الثروة السمكية واعطاء حق الانتفاع لمجموعة من الشركات المساهمة المصرية المتخصصة، وتطوير ميناء الصيد، بالإضافة إلي ضرورة تطوير منطقة أبوزنيمة من خلال توفير خدمات مثل الخدمات الملاحية التي ستؤدي إلى انتعاش اقتصادي في تلك المناطق، والبداية ستكون بابوزنيمة بما لها من مميزات ترتبط بالموقع والثروات التعدينية.

<u>في مجال التشريعات و العمل النقابي</u>

يوصي المؤتمر بتحقيق إنفراجة حقيقية في المجال العام و فتح آفاق الحريات من خلال إزالة التشريعات المُكبلة و سن التشريعات التي تنظم عملية ديمقراطية تشاركية (لا مجرد ديمقراطية تمثيلية بمجلس النواب فقط) و إنهاء حالة الإحتقان التي تنذر بعواقب وخيمة حيث لا تنمية ترجي من مجتمع يعاني علي هذا النحو و لا إستثمار سيأتي في مناخ يحظر التعددية و يصادر العمل السياسي. و في هذا السياق يوصي مؤتمرنا بالإفراج الفوري عن المعتقلين و المسجونين في قضايا الرأي لأجل خلق حالة من الإنفتاح علي جميع قوي المجتمع ممن لم يتورطوا في جرائم كالإرهاب و سفك الدم و دمجهم بالمجتمع لتحقيق أعلي إستغلال لكفاءاته و الأيدي العاملة به. و يوصي المؤتمر بسن و تعديل التشريعات التالية:
١. سن تشريع للإستثمار يشجع الإستثمار الأجنبي و العربي بشكل لا يضر بحقوقالعمال و لا المصريين عموماً في ثروات بلادهم فيإطار خطة واضحة المعالم للدولة يلعب فيها القطاع العام دوراً أساسياً في" التنمية "و يقوم القطاع الخاص و التعاوني بدورهما في" النمو".
٢. سن تشريع لحرية تداول المعلومات
٣. سن تشريع للعدالة الإنتقالية يقوم علي التعويض و جبر الضرر لكل مصابي و شهداء الثورة منذ يناير ٢٠١١ و حتي الآن و العمل علي تطبيق القانون بشأن التعذيب في السجون في قضايا الرأي و هي جريمة لا تسقط بالتقادم.
٤. سن تشريعين لتعريفو تجريم كل من الفساد و التمييز ثم لإنشاء مفوضيتينمستقلتين واحدة منهما لمكافحة الفساد و الأخري لمكافحةالتمييز.
٥. تعديل تشريع المحاجر و الثروةالمعدنية بتحديثه وفق الاسعار الحقيقية العادلة الحالية.

٦. تعديل تشريعات سوق المال لتحويله من سوق للمضاربة الي سوق للاستثمار المباشر.
٧. إلغاء قانون قصر حق التقاضي علي طرفي التعاقد و قانون تملك غير المصريين لأراضي سيناء و تعديل قانوني الخدمةالمدنية و قانون التظاهر وفقاً للدستور و في ضوء توصيات المجلس القومي لحقوق الإنسان.
٨. تعديل تشريعات العمل النقابي للسماح بتكوين الروابط و المنتديات و الإتحادات لتمارس رقابة شعبية تؤصل لديمقراطية تشاركية لا تمثيلية فقط مع اضافة مادة إلى لوائح النقابات تنص على عقد الاجتماعات في أماكن ومواعيد مناسبة للاعضاء والعضوات، والنص على انتظام الاجتماعات ونشر محاضرها، و انتظام عقد الجمعيات العمومية واجراء الانتخابات في موعدها، و كذا اضافة مادة إلى لوائح النقابات تنص على تخصيص مقاعد للنساء في مجالس إدارات النقابات والاتحادات الإقليمية والنوعية والاتحاد العام، أيضاً تضمن تمثيل عادل لهن في الجمعية العمومية للنقابات و الاتحادات العامة، مع اعداد برنامج للمساواة بين الجنسين داخل النقابات، و تفعيل لجان النشاط النقابي و دمج قضايا النوع داخل أنشطة هذه اللجان.

التيار الديمقراطي و المنتدي الوطني